الخصائص

تأليف
شهاب الدّين أبي العباس
أحمد بن إدريس القرافي المالكي
٦٢٦هـ - ٦٨٤هـ

دراسة وتحقيق

د. ناجي محمدو حين عبد الجليل

أستاذ مساعد بقسم اللّغويّات

كليّة اللّغة العربيّة

الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة

الخصائص
تأليف شهاب الدّين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي المالكي
٦٢٦هـ - ٦٨٤هـ

دراسة وتحقيق

د. ناجي محمدو حين عبد الجليل

أستاذ مساعد بقسم اللّغويّات

كليّة اللّغة العربيّة

الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين، أمّا بعد:

فهذا كتاب ((الخصائص)) لإمام المالكية في زمانه شهاب الدين القرافي، أنشره محقّقاً بين يدي محبّي العربية الكرام.

وحملني على تحقيقه فرادته في بابه فهو يحاكم القضايا النحوية بطريقة المناطقة، ومن جهة أخرى شهرة مؤلّفه وإمامته في فنون كثيرة منها اللغة العربية، ويكفي النظر في موسوعته عن الاستثناء التي سمّاه ((الاستغناء في أحكام الاستثناء)).

وقد جاء البحث في مقدّمة وفصلين ثمّ فهرس للمراجع وآخر للموضوعات.

الفصل الأوّل: ((القرافي وكتابه الخصائص)) وتكوّن من مبحثين:

المبحث الأوّل: القرافي ((حياته وآثاره)) وفيه المطالب التالية:

المطلب الأوّل: اسمه ولقبه وكنيته ونسبه.

المطلب الثاني: مولده ونشأته ووفاته.

المطلب الثالث: من شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: آثاره.

المبحث الثاني: ((الخصائص)) وفيه المطالب التالية:

المطلب الأوّل: تحقيق اسم الكتاب، وسبب تسميته.

المطلب الثاني: توثيق نسبة الخصائص إلى القرافي.

المطلب الثالث: طبيعته ومادته.

المطلب الرابع: مصادره وشواهده.

المطلب الخامس: أسبقية القرافي فيه.

المطلب السادس: ملحوظات على الكتاب.

المطلب السابع: وصف النسخ الخطية.

الفصل الثاني: النص المحقّق.

الفصل الأوّل
القرافي وكتابه ((الخصائص))
المبحث الأوّل: القرافي ((حياته وآثاره))[1]
المطلب الأوّل: اسمه ولقبه وكنيته ونسبه:

هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله الصَّنْهاجي البَهَنْسِيّ القرافي المالكي المصري.

لقبه: شهاب الدين، وكنيته: أبو العباس.

النسب: صَنهاجي نسبة إلى ((صَنهاجة)) وهي قبيلة عظيمة مشهورة من البربر، منها الكثير من العلماء والأمراء، يقول القرافي عن نسبه[2]: ((واشتهاري بالقرافي ليس لأني من سلالة هذه القبيلة. بل للسكن بالبقعة الخاصة مدةً يسيرةً، فاتفق الاشتهار بذلك، وإنّما أنا من صنهاجة الكائنة في قطر ((مراكش)) بأرض المغرب، ونشأتي ومولدي بمصر سنة ست وعشرين وستمائة)).

والبَهَنْسيّ نسبة إلى بلدة ((بَهَنْسا)) في ((بني سويف)) بأسفل صعيد مصر، وهي- أي ((بَهَنْسا))- تتبع لها قرية ((بوس)) التي ولد فيها القرافي[3].

والقرافي- وهو لقبه الأشهر- نسبة إلى ((القرافة)) وهي مكان

---

(١) ترجمته في: الوافي بالوفيات للصفدي: ٦/٢٣٣، والديباج المذهب لابن فرجون: ١/٢٣٦، والمنهل الصافي لابن تغري بردي: ١/٢١٥، ومقدّمة محققي كتبه ١- الاستغناء في أحكام الاستثناء، ٢- العقد المنظوم في الخصوص والعموم، ٣- القواعد الثلاثون، وشهاب الدين القرافي حياته وآراؤه الأصولية للدكتور عياضة السلمي، والإمام الشهاب القرافي حلقة وصل بين المشرق والمغرب في مذهب مالك في القرن السابع للأستاذ الصغير الوكيلي، وهو موسوعة عن القرافي تقع في مجلدين.

(٢) العقد المنظوم: ١/٤٤٠.

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات: ٦/٢٣٣، والمنهل الصافي: ١/١٢٥.

معروف إلى اليوم بالقاهرة سكنها القرافي مُـدَّة فـي صـغره عنـد قدومهم إلى القاهرة فَنَسبه إليها أصـحاب المدرسـة ((الصـاحبية)) فاشتهر بها ، والمالكي إلى المذهب، والمصري إقليما: ميلاداً وحيـاة ووفاة.

المطلب الثاني: مولده ونشأته ووفاته:

ولد في قرية ((بوس)) – كما سبق– عام ٦٢٦هـ، نَصَّ علـى تاريخ ميلاده في العقد المنظوم[١].

بعد التعليم الأولي في بلدته على يد والده[٢] وغيره من مشايخها خرج صغيراً إلى القاهرة قبلة العلماء ومهوى أفئدتهم من كـل بـلاد المسلمين، فهي ((مشارقُ الأرض ومغاربُها، وبها طوالع شموسـها وغواربُها، بيضة الإسلام، ومستقر الأعلام)) [٣].

والدولة الأيُّوبية كفَت الطلاب مؤونـة طلـب العلـم، فأقامـت المدارس الكثيرة، وأوقفت عليها الأوقاف الكبيـرة. وأُجْرِيَـتْ علـى الطلاب العطايا الكافية، وزُوِّدت المـدارس بالمكتبـات، ومـن هـذه المدارس المدرسة ((الصاحبية)) التي درَس فيها القرافي أوّل قدومه القاهرة، وكانت تجرى الأرزاق على طلابها[٤].

كما دَرَس في غيرها من المدارس والجوامـع فحصَّـل فنونـاً كثيرةً، وبرع فيها وسيظهر هذا جلياً في سرد مؤلفاته.

---

(١) العقد المنظوم: ١/٤٤٠.

(٢) يظهر أنَّ والده كان من العلماء كما رجَّح ذلـك صـاحب كتـاب ((الإمام الشهاب القرافي حلقة وصل بين المشرق والمغرب)). لأنّ البقُوريَّ تلميذ القرافي وصف والد القرافي بالإمام الأجل إدريـس، وذلك في مقدمة تهذيبه لفروق القرافي. ينظـر: الإمـام الشـهاب القرافي: ١/١٤٦.

(٣) من كلام لأبي حيان الأندلسي يصف نزوله أرض مصر. البحر المحيط: ١/١٠١.

(٤) المنهل الصافي: ١/٢١٥.

وفاته: توفي شهاب الدين القرافي -رحمه الله- بمكان خارج القاهرة القديمة يسمَّى ((دير الطين))، سنة أربع وثمانين وستمائة- ٦٨٤هـ- للهجرة الشريفة[١].

وقد حسم تاريخَ وفاته صاحبُ ((ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة...)) ابن رشيد السبتي الذي قصد القرافي للأخذ عنه ولكنه لم يتمكن من ذلك فكتب: ((دخلت مصر عقب وفاته بثمانية أيام، ففات لقاؤه -فإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون-... وكانت وفاته يوم الأحد متمم جمادى الأخيرة عام ٦٨٤هـ عام أربعة وثمانين وستمائة، ودفن يوم الإثنين غرة رجب، فلقيت أصحابه وقد فُرِّق جمعُهم))[٢].

المطلب الثالث: من شيوخه وتلاميذه:

أ- من شيوخه:

١- ابن الحاجب: ٥٧٠-٦٤٦هـ[٣].

جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، المالكي الشافعي الفقيه الأصولي المتكلم النحوي، صاحب التآليف الكثيرة، ومنها: منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، والكافية في النحو، وشرحها، والشافية في الصرف.

نصَّ القرافي على أنَّه شيخه فقال: ((شيخنا الإمام الصدر العالم جمال الفضلاء رئيس زمانه في العلوم وسيد وقته في التحصيل

---

(١) ينظر الديباج: ٢٣٩/١، وشهاب الدين القرافي ٦٤، والإمام الشهاب القرافي: ١٤٥/١، والقواعد الثلاثون: ١٩.
وقيل: توفي ـ ٦٨٢هـ ـ ينظر: الوافي بالوفيات: ٢٣٣/٦، والمنهل الصافي: ٢١٧/١، والاستغناء في أحكام الاستثناء: ١٤. والعقد المنظوم: ١/ ٣٦.

(٢) مقدمة الذخيرة: ١٤/١.

(٣) ترجمته في: النجوم الزاهرة: ٣٦٠/٦، وشذرات الذهب: ٣٥٩/٥، وقد رتبت الشيوخ على تاريخ وفياتهم.

والفهوم جمال الدين الشيخ أبوعمرو))[1].

٢ـ الخَسْرَوشاهي: ٥٨٠ـ٦٥٢هـ[2].

شمس الدين عبد الحميد بن عيسى بن عمَّويه، الخَسْرَوشاهي التبريزي الشافعي، أصولي متكلم طبيب، من صغار تلاميذ الرازي الذين نشروا علمه،اختصر ((الشفاء)) لابن سينا، ذكره القرافي في معظم كتبه وأنَّه استفاد منه الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس[3]، وأنَّه قرأ عليه المحصول للرازي[4].

٣ـ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري: ٥٨١ـ٦٥٦هـ[5].

زكي الدين أبو محمد، الفقيه المحدِّث، عليه مدار الفتوى بمصر قبل قدوم العز بن عبد السلام عام ٦٤٦هـ، وكان العز يحضر درسه في الحديث، له معجم كبير في الحديث. نصَّ القرافي على الأخذ عنه في الفروق[6].

٤ـ العِزُّ بن عبد السلام: ٥٧٧ـ٦٦٠هـ[7].

سلطان العلماء عبد العزيز بن أبي القاسم بن حسن السلمي، الفقيه الأصولي المحدِّث الشافعي، له المصنفات الكثيرة منها: الإشارة إلى الإيجاز في بعض مسائل المجاز، وقواعد الأحكام في مصالح الأنام، والفوائد في مشكل القرآن.

نصَّ المترجمون للقرافي على أنَّه تتلمذ عليه منذ قدوم العز

---

(١) الفروق: ٦٤/١.
(٢) ترجمته في: النجوم الزاهرة: ٣٢/٧، وشذرات الذهب: ٣٨٥/٥.
(٣) ينظر: الخصيصة الرابعة عشرة، ص:٨٩ ــ ٩٠.
(٤) ينظر المحصول للرازي بتحقيق د.طه العلواني: ٣٥٣/١،حاشية: (١).
(٥) ترجمته في: النجوم الزاهرة: ٦٣/٧، وشذرات الذهب: ٤١٠/٥.
(٦) الفروق: ١٩١/٢.
(٧) ترجمته في: النجوم الزاهرة: ٢٠٨/٧، وشذرات الذهب: ٤٣٩/٥.

مصر -٦٤٦هـ- وإلى وفاته، كما نصَّ القرافي نفسه على ذلك[١].

ب- تلامذته:

لقد حاز القرافي علوماً كثيرةً نقلية وعقلية وبرع فيها، ودرَّس على جلّة من علماء عصره حتى صار يوصف بالإمام، فلا عجب أنّ يقصده طلبة العلم للأخذ عنه وأن يتسابقوا إلى ذلك من داخل مصر وخارجها-وبخاصة المالكية منهم- وهم عدد كثير؛ فقد كان متفرغاً للتدريس لم يعمل في قضاء أو ولاية أخرى، وقد ثبت أنَّه درَّس في ثلاثة أماكن على الأقل: المدرسة الصالحية- كانت للمذاهب الأربعة- والمدرسة الطيبرسية، وجامع عمرو بن العاص ﷺ، وكان يختار له صفوة الصفوة[٢].

ومن أهم تلاميذه:

١- أبو عبد الله البَقُّوري[٣] المتوفى ٧٠٧هـ.

محمد بن إبراهيم المراكشي، المحدِّث الفقيه، كان رأس الفقهاء بمراكش، له مصنفات منها: إكمال الإكمال في الحديث، وتهذيب فروق القرافي، وعلَّق عليها.

صرَّح في أوَّل تهذيبه للفروق بتتلمذه على القرافي[٤].

٢- شهاب الدين المرداوي[٥] المتوفى ٧٢٨هـ.

أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد المولى، الفقيه المقرئ، أخذ الأصول عن القرافي، له شرح على الشاطبية، وآخر على ألفية ابن معط.

---

(١) ينظر: نفائس الأصول عند شرحه كلام الرازي: ((في أحكام الترادف والتوكيد))، والفروق: ٤/٢٥١.

(٢) ينظر: المنهل الصافي: ١/١٢٦، وفوات الوفيات: ٦/٢٣٣.

(٣) ترجمته في: الديباج المذهب: ٢/٣١٦.

(٤) ينظر: الإمام الشهاب القرافي: ١/١٤٦، ١٤٩.

(٥) ترجمته في: الدرر الكامنة: ١/٢٧٦، وشذرات الذهب: ٦/٢٤٨..

٣ـ تاج الدين الفاكهاني[١]: ٦٥٤ـ٧٣٤هـ.

أبو حفص عمر بن علي بن سالم اللخمي، محدث وفقيه وأصولي، أخذ الأصول عن القرافي، له الإشارة في العربية، وشرح الأربعين النووية، والفجر المنير في الصلاة على البشير النذير.

٤ـ ابن راشد القَفْصي[٢]: المتوفى٧٣٦هـ.

هو أبو عبد الله محمد بن عبد بن راشد البكري القَفْصي، رحل إلى المشرق وأخذ عن القرافي وأجازه في الفقه وأصوله، له مصنفات منها: الشهاب الثاقب في شرح مختصر ابن الحاجب، والمذهب في ضبط قواعد المذهب، والنظم البديع في اختصار التفريع.

المطلب الرابع: آثاره:

ترك رحمه الله مؤلفات كثيرة في فنون متنوعة دلَّت على موسوعيته وإتقانه، ومنها ما نسج فيه على غير منوال سابق؛ لذلك لقي بعضُها اهتمام العلماء في القديم والحديث، وهي:

-الأجوبة الفاخرة عن الأسئلة الفاجرة: في الرد على اليهود والنصارى، مطبوع بتحقيق مجدي الشهاوي. وعلى حاشية الفارق بين الخالق والمخلوق المطبوع ١٣٢٢هـ بمصر.

- الأجوبة عن الأسئلة الواردة على خطب ابن نباته.

- الاحتمالات المرجوحة.

- الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرُّفات القاضي والإمام، مطبوع بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة في حلب ١٣٧٨هـ.

- أدلة الوحدانية في الرد على النصرانية.

- الاستبصار فيما يدرك بالأبصار.

---

(١) ترجمته في: الديباج المذهب: ٢/٨٠، وشذرات الذهب: ٦/٢٦١.

(٢) ترجمته في: الديباج المذهب: ١/٣٢٨، وكفاية المحتاج: ٢/٣٥ ترجمة:٤٤٣.

- الاستغناء في أحكام الاستثناء: مطبوع بتحقيق د.طه محسن. وهو في اللغة.
- الأمنية في إدراك النية.
- الإنقاد في الاعتقاد.
- البارز للكفاح في الميدان.
- البيان في تعليق الإيمان.
- التعليقات على المنتخب للرازي.
- تنقيح الفصول في الأصول مع شرحه الآتي.
- الخصائص: وهو موضوع التحقيق وسيُخَصُّ بكلام مستقل.
- الذخيرة: محقق طبعته دار الغرب الإسلامي في (١٤) مجلدا.
- شرح الأربعين في أصول الدين للرازي: طبع بتحقيق طه عبد الرؤف سعد،بدار في الفكر القاهرة ١٣٩٣هـ.
- شرح تهذيب المدونة للبراذعي.
- شرح الجلاب، والمراد به كتاب التفريع في الفقه للجلاب المتوفى ٣٧٨هـ.
- شرح تنقيح الفصول: طبع بعناية طه عبد الرؤف سعد.
- العقد المنظوم في الخصوص والعموم: طبع بتحقيق د. أحمد الختم عبد الله، المكتبة المكية، مكة المكرمة ط١، ١٤٢٠هـ.
- الفروق: واسمه: ((أنوار البروق في أنواء الفروق)) طبع قديماً، وله طبعة محققة حديثاً للدكتور عمر القيام، مؤسسة الرسالة، الأردن، ١٤٢٣هـ.
- المعين على كتاب التلقين للقاضي عبد الوهاب المالكي.
- القواعد الثلاثون في علم العربية: طبع بتحقيق د.عثمان الصيني.
- المنجيات والموبقات في الأدعية وما يجوز منها وما يكره

وما يحرم.

- المناظر في الرياضات.
- نفائس الأصول في شرح المحصول.
- اليواقيت في أحكام المواقيت.
- رسالة في ((فضلا)) وهذه لم يذكرها أحد ممن ترجم لـه أو حقق كتبه، وقد ذكرها عرضا محمد بن الطيب الفاسي-ت١١٧٠هـ- في شرحه اقتراح السيوطي-ت٩١١هـ- فقال عن ((فضلا)): ((أفرد هذه اللفظة بالتصنيف ((الشهاب القرافي)) وجوّز في إعراب ((فضلا)) نيّفاً وأربعين وجهاً، ارتكب في بعضها من التمحُّلات ما لا يخطر في بال عريب ولا يهتدي إليه أهل الأعاريب. وقد أورد بعض مباحثها المصنِّف في حاشيته على البيضاوي))[1].

(١) فيض نشر الانشراح: ٦٧٠.

المبحث الثاني: دراسة الخصائص

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب، وسبب تسميته:

أ- تحقيق اسم الكتاب:

ذكر الكتاب بعدة أسماء، وكان الاشتراك بينها في كلمة ((الخصائص)) وذلك على النحو التالي:

١- الخصائص:

جاء على غلاف النسخة الخطية ((كتاب الخصائص تأليف الإمام...)).

وذكره المؤلِّف في مقدمته بهذا الاسم فقال: ((وقد ضمَّنت هذا الكتاب من هذه الخصائص ثلاثا وعشرين خصيصة، وسمَّيته بالخصائص؛ توفيقاً بين الاسم والمسمَّى)).

ونقل الشيخ حسن العطار-ت١٢٥٠هـ-من هذا الكتاب وسمَّاه ((الخصائص))[١].

وهكذا سماه خير الدين الزركلي في الأعلام[٢].

٢- الخصائص في قواعد العربية:

هكذا ورد اسم الكتاب عند معظم من درسوا حياة القرافي وحققوا كتبه[٣].

٣- الخصائص في النحو:

جاء هذا العنوان في خاتمة المخطوط فقيل: ((هذا آخر كتاب الخصائص في النحو)).

وكذلك ذكره د.عثمان الصيني محقق ((القواعد الثلاثون)) للقرافي[٤].

ويظهر أنَّ الزيادة في الاسمين الأخيرين جاءت لبيان مضمون

---

(١) ينظر: ص ٩٩ فيما سيأتي في الخصيصة التاسعة عشرة.

(٢) الأعلام: ١/٩٥.

(٣) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء: ٢٩، وشهاب الدين القرافي حياته وآراؤه الأصولية: ٦٩، والإمام الشهاب القرافي: ١/٣٥٦.

(٤) القواعد الثلاثون: ٣١.

الكتاب، فزاد محقق الاستغناء عبارة ((في قواعد العربية)) وتبعه الآخرون، ومصدره الوحيد هو ((الأعلام)) ولم ترد فيه هذه الزيادة، وأمَّا الزيادة الثانية وهي ((في النحو)) والتي وردت في آخر المخطوط فأرى أنَّ الناسخ هو من زادها، وقد أخذها من قول المؤلف في مقدمته: ((فإنَّه قد وقع في علم النحو مباحث غريبة))، ومحقق ((القواعد الثلاثون)) اعتمد هذه الزيادة لأنَّه اطلع كما ذكر على النسخة الخطية.

والصواب أنَّ القرافي سمَّاه ((الخصائص)) كما صرّح بذلك في مقدّمته.

بد سبب تسميته ((الخصائص)).

أراد القرافي-رحمه الله- تحرير وضبط بعض المسائل النحوية وطرقِ الاستدلال لها، مستعملاً معرفته العميقة بعلمي الكلام والجدل لينير غوامض هذه المسائل وتستقيم مع اعتبارات المنطق.

وسمَّاه ((الخصائص))؛ لأنَّ مسائل الكتاب مما يختص بشيء من الكلام دون الباقي، فمن خصائص الكلمة انحصارها في أقسام ثلاثة، ومن خصائص الاسم الإخبار عنه، وعودُ الضمير عليه، ومن خصائص الحرف دلالته على معنى في غيره، وهكذا.

فهذه الخصائص علامات، جاء في التعريفات: ((خاصّة الشيء ما لا يوجد بدون الشيء، والشيء قد يوجد بدونها، فمثلاً الألف واللاّم لا يوجدان بدون الاسم، والاسم يوجد بدونهما كما في زيد))[1].

والمسائل التي في الكتاب كما يقول المؤلِّف صعبة الضبط والتحرير فلذلك خصّها بهذا الكتاب ليحرِّرها ويقرِّرها تقريراً نهائيا، قال المؤلِّف: ((أمَّا بعد: فإنَّه قد وقع في علم النحو مباحث غريبة في

(١) التعريفات ص:٩٥، وقد ورد لفظ الخاصة للعلامات كثيرا عند العلماء، ينظر على سبيل المثال: علل النحو للوراق:١٣٩-١٤٠، والمقتصد:٧١، وأسرار العربية:٥-٦، والضروري في صناعة النحو:١٣، والمرتجل:٨، ١٢.

فوائد عجيبة تتعلّق بالاسم والفعل والحرف، شاهدتها تقع في المحافل المشتملة على أعيان الفضلاء والفحول من الأدباء البلغاء فيعسر تحقيقها ويتوعَّر طريقها، وباحثت جماعةً كاملة منهم في تحقيقها وكشف الغطاء عنها فلا أكاد أجد من يشفي الغليل فيها، ولا من استقرت عنده معانيها)).

المطلب الثاني: توثيق نسبة ((الخصائص)) إلى القرافي:

كتاب الخصائص ثابت للقرافي من وجود كثيرة:

جاء على غلاف المخطوط: ((كتاب الخصائص تأليف الفقيه الأجل. الإمام العالم، العامل، القدوة، مفتي الفرق ناصر الحق،محيي السنة. شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس المالكي، تغمده الله برحمته، آمين)).

١- جاء في أولِّ الكتاب بعد البسملة وقبل الحمد: ((قال شيخنا الفقيه، الإمام العالم العامل مفتي المسلمين، لسان المتكلمين. سيد المتناظرين، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس المالكي نفع الله به)).

٢- تشابه متن الكتاب ومادته مع كتب أخرى للقرافي، ومن ذلك:

مسألة الفرق بين علم الجنس واسم الجنس فقد ذكرها بصورة مختصرة في كتابه شرح تنقيح الفصول، ومطوّلة في العقد المنظوم في الخصوص والعموم مع النص في الكتب الثلاثة على أنَّه أخذ تقريرها من الخَسْر وشاهي وأنَّه ورد عليهم مصر[1].

ومسألة الترادف، وعدم صحة وقوع مرادف الحرف موقعه، فالكلام ذاته في نفائس الأصول مع زيادة تفصيل في الخصائص، مع وجود قضية في الموضعين لم ينسبها للرازي

(١) ينظر: ص٨٩ فيما سيأتي، الخصيصة الرابعة عشرة.

غيرُه، وهي قوله: ((إذا أبدلت لفظ ((مِنْ)) بلفظ ((أنْ)). ونسخ المحصول الأخرى فيها بلفظ آخر)) (١).

٣- تشابه مقدّمة الخصائص مع مقدّمات كثيرٍ من كتب القرافي، فعند حديثه عن سبب التأليف فإنَّه يقول غالباً إنَّه رأى مسائل معينة تطرح في مجالس العلماء فلا تجد من يحقّقها ويكشف غموضها، فمن ذلك قوله في مقدّمة الإحكام في تمييز الفتوى عن الأحكام وتصرّفات الإمام: ((قد وقع بيني وبين الفضلاء-مع تطاول الأيام- مباحث في أمر الفرق بين الفتيا... وبين الحكم... فلا يوجد من يجيب عن ذلك محرراً، فأردت أن أضع هذا الكتاب مشتملاً على تحرير هذه المطالب)) (٢).

وقال في مقدّمة العقد المنظوم في الخصوص والعموم: ((فإنّي رأيت كثيراً من الفقهاء النبلاء ... لا يحقّق معنى العموم والخصوص في موارده، فأردت أن أجمع في ذلك كتاباً يقع التنبيه فيه على غوامض هذه المواضع، واستنارة فوائدها، وضبط فرائدها)) (٣).

---

(١) ينظر: ص٣٥ فيما سيأتي، الخصيصة السابعة، ونفائس الأصول عند الكلام على ((إقامة أحد المترادفين مقام الآخر)).

(٢) الإحكام في تمييز الفتوى عن الأحكام: ٤/٣، عن شهاب الدين القرافي ص:٦٦.

(٣) العقد المنظوم: ١٢٩)١٣١. ومن القرائن أنَّ المؤلف مصري أصولي منطقي، وهي تنطبق على القرافي.

المطلب الثالث: طبيعة الكتاب ومادته:

لكتاب الخصائص طبيعة خاصة فهو جمع بين علمين وفنين، فمنطلق الكتاب ومادته الأولى هي مسائل لغوية؛ كالكلمة اسم أو فعل أو حرف؛ والاسم ما أخبر به وعنه، والحرف ما يدلّ على معنى في غيره، ومن خصائص الاسم العَلَمية، وهل للأفعال الناقصة مصادر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع إلاّ إذا تحدَّد أو تنوَّع.

فهذه وغيرها قضايا نحوية وهي في معظمها من الأمور المشهورة، ويصل بعضها إلى حدّ البديهيات، فيورد المؤلِّف عليها أسئلة من وجهة نظر منطقية، نحو ما دليل الحصر في الاسم والفعل والحرف؟ ثم يورد إشكالاً على هذا الدليل من حيث صلاحيته. ثم يتدرَّج فيسلِّم بصحّة الدليل ويورد عليه عدم شموليته وأنَّه قاصر عن الإحاطة بأنواع الكلمة، فكلمة نحو ((سبحان)) لا يخبر عنها فتخرج من حدّ الاسم وهي بإجماع النحاة اسمٌ، فظهر أنَّ دليلهم غير حاصر[1].

وإذا قال النحاة: إنَّ الحرف لا يخبر به ولا عنه، قال: إنَّ قولهم هذا تكذيب لهم، فالمخبر عنه في هذه العبارة -الحرف- إمَّا أن يكون اسماً أو فعلاً فتكون القضية كاذبة لأنَّهما يخبر بهما، وإن كان حرفاً فقد أخبرنا عنه بأنَّه لا يخبر عنه ولا به، فهو تناقض.

وقال: إنَّ هذا سؤال قوي تعبت الفضلاء في الإجابة عليه[2].

واضح أنَّ التعب ناشئ من كونهم تنكبوا الجادة، وتركوا الطريق الواضحة، وهي طريق النحاة ومنهجهم الذي هو المؤدي وحده إلى ضبط الألفاظ، إلى طريق آخر وهو طريق المناطقة وأرادوا أن يحكموه في مصطلحات اللغويين فأدخلوا فنًّا في آخر.

---

(١) ينظر: الخصيصة الأولى.

(٢) ينظر: الخصيصة الثانية.

فالكتاب معالجة لبعض القضايا النحوية وفق منهج المناطقة؛ ولهذا لا تجد فيه استشهادات بالسماع إلاَّ ما ندر، ولا بقول من كتب النحاة إلاَّ القليل.

فالقضية النحوية يُعمل فيها القرافي معارفه ومَوسُوعيته الأصولية المنطقية والكلامية الجدلية ليحاول دحضها أو تقريرها بإيضاح.

ولهذا نرى أنَّ شواهده القرآنية والحديثية والشعرية تبدأ في منتصف الكتاب تقريباً[1]، حين بدأ يدخل في تفاصيل بعض المسائل النحوية كإضمار الاسم وحذف الفعل والحرف، وعدم جمع المصدر غير الدال على عدد أو نوع، وضمير الفصل، ومعنى ((ثم)).

ومادة الكتاب وزَّعها المؤلِّف على ثلاث وعشرين خصيصة، ويمكن لنا أنَّ نعيد توزيعها باعتبار النتائج التي توصل إليها المؤلِّف إلى ثلاثة أقسام هي:

أ) الخصائص التي ردَّها ولم يقبلها:

١- انحصار الكلمة في ثلاثة أقسام-الخصيصة(١)-.
٢- الحرف لا يخبر عنه ولا به -الخصيصة (٢)-.
٣- الفعل لا يخبر عنه ولا يخبر به -الخصيصة (٣)-
٤- الحرف مادلَّ على معنى في غيره-الخصيصة (٨)-.
٥- الحرف لا يدخله المجاز -الخصيصة (١٥)-.

ب) الخصائص التي قبلها بعد تحريرها وإيضاحها:

١- الاسم يصحّ الإخبار به وعنه -الخصيصة (٤)-.
٢- الاسم المرادف للحرف لا يقع موقعه-الخصيصة (٧)-.
٣- عود الضمائر من خصائص الاسم -الخصيصة (٩)-.

(١) الشواهد غير القرآنية حديثان نَبويَّان، وبيت شعري، وعدة عبارات في الإتباع.

٤- بعض المعاني تختص بلفظ دون آخر -الخصيصة (١١)-.
٥- هل الفعل يدلّ على الزمان بالتضمُّن -الخصيصة (١٢)-.
٦- العلمية من خصائص الاسم -الخصيصة (١٤)-.
٧- رتبة الحرف مع مدخوله محفوظة -الخصيصة (١٨٩)-.
٨- المصادر لا تثنى ولا تجمع إلاَّ إذا حُدِّدت أو اختلفت أنواعها-الخصيصة (١٩)-.
٩- الحرف لا يتحمّل الضمائر -الخصيصة(٢٠)-.
١٠- الخبر عينُ المبتدأ و غيره في آن واحد - الخصيصة(٢١)-.
١١- مصادر الأفعال الناقصة-الخصيصة (٢٢)-.
١٢- إعراب ضمير الفصل -الخصيصة (٢٣)-.

ج) الخصائص التي وضعها القرافي -والله أعلم-:

١- الحرف يعبَّر عن معناه بلفظ الحرف، ويقصر عنه الاسم والفعل في ذلك فلا يقعان موقعه -الخصيصة (٥)-.
٢- الفعل يعبّر عن معناه بلفظ الفعل، ويقصر عنه الاسم في ذلك-الخصيصة (٦)-.
٣- الفعل لا يقع إلاَّ على معنى تصوُّريّ؛ بسبب أنّهم لم يضعوا فعلاً على حرف واحد -الخصيصة (١١)-.
٤- من خصائص الحرف امتناع التركيب فيه، فلا يدلّ جزؤه على جزء معناه -الخصيصة (١٣)-.
٥- كلمة ((الحرف)) تطلق على الحرف المكوَّن من حرفين فأكثر وعلى جزئه، ((قد)) حرف والقاف حرف-الخصيصة(١٦)-.
٦- الفعل يعبَّر عنه دائماً بلفظه فيقال: قام فعلٌ، وليس ذلك في كل اسم وحرف-الخصيصة (١٧)-.

المطلب الرابع :مصادره وشواهده:

أشار القرافي إلى عدد محدود من المصادر، واستعمل قليلاً من الشواهد، فقد نقل عن العلماء والكتب التالية:-

- سيف الدين الآمدي، ونصَّ على أنَّه من كتابه الإحكام وذلك في موضع واحد[١].
- فخر الدين الرازي، ونصَّ على أنَّه من كتابه المحصول[٢].
- ابن عصفور الإشبيلي، ولم يعيِّن الكتاب[٣].
- أبو علي الشلوبَين، ولم يعيِّن الكتاب[٤].
- شمس الدين الخسْروشاهي، ونصَّ على أنَّه ينقل عنه مشافهة[٥].
- ونقل مشافهة مرتين عن بعض المشايخ، ولم يذكر اسما[٦].

وقد استشهد القرافي في الخصائص للقضايا النحوية بثماني عشرة آية[٧]، وحديثين نبويين ذكرهما استشهادا لمجيء الفاء للسببية[٨].

---

(١) انظر ص:٣٩.
(٢) انظر ص: ٦٦.
(٣) انظر ص: ٥٠.
(٤) انظر ص: ٧٩.
(٥) انظر ص: ٨٩.
(٦) انظر ص: ٣٢، ٥١.
(٧) منها ثماني آيات أوردها عند حديثه عن ضمير الفصل في الخصيصة الثالثة والعشرين. وثلاث آيات عن إضمار الاسم والفعل والحرف ص:٧٥، وخمس آيات للتدليل على صحة مجيء المجاز في الحرف في الخصيصة ١٥، ص:٩٤)٩٦، وآية عن جمع المصدر ص ١٠٠، وآية الكرسي واشتمالها على ذكر الله كثيراً لأنَّ فيها كلمات كثيرة تتحمل الضمائر ص١٠٣.
(٨) انظر ص: ٦٨.

وذكر بيتاً لأبي نواس للدلالة على أنّ ((ثم)) قد تكون للتراخي في الرتب مجازاً[1]، وكان قد قدّم قبل البيت آيات مما يدعو إلى عدّه متمثلاً بالبيت لا مستشهداً؛ لأنّ أبا نواس لا يحتج بشعره.

المطلب الخامس :أسبقية القرافي في ((الخصائص)):

لقد اشتهر القرافي بأنّه ألّف كتباً لم يسبق إليها، من ذلك الفروق، والإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، والاستغناء في أحكام الاستثناء، والعقد المنظوم، وإذا قرأنا مقدّمات كتبه السابقة وجدناه ينصّ على أنّ مسائل الكتاب كانت مبثوثة في كتب أخرى، أو أنّها متداولة بين العلماء يناقشونها لصعوبتها، وأنّه جمعها في كتاب واحد وحرّرها وزاد عليها[2].

وقد أخذت ذلك في الاعتبار لأعرف من أين استقى القرافي أصول مادة الخصائص -وأركز على كلمة أصول لا التفاصيل- فوجدت المسائل متفرقة في كتب أصول الفقه والنحو، ومن ذلك:

• صحة الدليل على انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة، فهي مسألة موجودة عند الأصوليين والنحويين، والمؤلّف زادها بسطاً وحاول حسم القول فيها[3].

• صحّة الإخبار عن الفعل والحرف وأنّه لا يشترط في المبتدأ أن يكون اسماً[4]، ذكرها الرازي باختصار[5].

وتعرّض لها القرافي بإيجاز في نفائس الأصول[6].

---

(١) انظر ص: ٩٥.

(٢) ينظر: مقدّمات كتبه المذكورة، وما سبق في الفقرة (٤) من ((نسبة الكتاب إلى القرافي)).

(٣) انظر: الخصيصة الأولى.

(٤) ينظر: الخصائص التالية: ٢، ٣، ٤.

(٥) ينظر: ساحرة الطرف: ٣٠، ٣٣.

(٦)في آخر شرحه لمبحث(في البحث عن ماهية الكلام)من المحصول.

• الفرق بين علم الجنس واسم الجنس[1]، يذكرها النحاة بإيجاز. وكذلك الأصوليون -فيما رأيت- وهي قضية أطنب القرافي هنا في شرحها وتقريرها وكذلك في كتابه العقد المنظوم، وذكرها مختصرة في شرح التنقيح ونفائس الأصول.

• عدّه كُلّ الكلمات تدلُّ على معان في غيرها، وليس الحرف وحده[2]، وقد ذكر الرازي أصلها في سطرٍ واحد[3]، وزادها هو بسطاً وشرحاً.

• إيضاحه مراد النحاة بقولهم: الاسم يصح الإخبار به وعنه. وأنَّ المعنى يخبر عن مسمَّاد وبمسمَّاد معبّراً عنه بلفظ الاسم، وقد شرحه في الخصيصة الرابعة في ست صفحات، وأصل هذا الكلام للرازي في كتابه المحرّر-وهو مفقود- مختصراً، وقد نقله القرافي- وصرّح بذلك- في نفائس الأصول[4].

• مسألة ((الاسم المرادف للحرف لا يقع موقعه))[5]، ذكرها القرافي مختصرة في نفائس الأصول[6].

• وجه دلالة الفعل على الزمان أهي بالتضمن أم بالمطابقة؟ وقد ذكرها النحاة بإيجاز[7].

• دخول المجاز في الحرف، والخلاف في المسألة مذكور في

---

(١) الخصيصة ١٤.
(٢) الخصيصة ٨.
(٣) ينظر: ساحرة الطرف ص٤٢.
(٤) عند شرحه المسألة الثانية من الباب الثامن ((في تفسير حروف تشتدّ الحاجة في الفقه إلى معرفة معانيها)).
(٥) ينظر: الخصيصة ٧.
(٦) عند شرحه المسألة الثالثة من الباب الرابع ((في إقامة أحد المترادفين مُقام الآخر)).
(٧) تنظر: الخصيصة الثانية عشرة.

أصول الفقه[1]، وقد كرّره المؤلّف في أكثر من كتاب.

• قضية الأشياء التي يصحّ الإخبار بها وتحصل الفائدة بها، وهي تقرير كون الخبر عين المبتدأ و غيره في آن؟[2] وهي مذكورة بإيجاز في نفائس الأصول[3]، وهي هنا أضعاف ما ذكر في نفائس الأصول.

فقد ظهر أنّ القرافي رحمه الله اتبع الطريقة ذاتها في كتبه السابقة فجمع المتفرق وزاده بسطاً وتقريراً.

القرافي وتأثره بالرازي:

استوحى القرافي فكرة ((الخصائص)) من الرازي وهي ضبط الحدود والخصائص النحوية بمنهج المناطقة، فقد رأينا أنّ ساحرة الطرف فيها أصول بعض المسائل وهي-أعني ساحرة الطرف- موجودة بالكامل في مقدّمة تفسير الرازي مفاتيح الغيب، مع تغيير قليل[4].

ومن ذلك قول الرازي: ((اتفق النحويون على أنّ الفعل والحرف لا يصح الإخبار عنهما... ثم قيل الذي يدلّ على صحة الإخبار عن الفعل والحرف وجوه: ...

الرابع: الفعل من حيث هو فعل والحرف من حيث هو حرف ماهيّة معلومة متميّزة عما عداها، وكلُّ ما كان كذلك صح الإخبار عنه؛ لكونه ممتازا عن غيره))[5].

وأظنّ كتاب الرازي ((المحرّر في دقائق النحو)) تطبيقاً لهذا

---

(١) تنظر: الخصيصة الخامسة عشرة.

(٢) تنظر: الخصيصة الحادية والعشرون.

(٣) عند شرحه المسألة الثانية ((في حدّ الخبر)). وهكذا الأمر في بقية المسائل وبخاصة النحوية منها.

(٤) مفاتيح الغيب: ١/٣٧ ــ ٩٨.

(٥) مفاتيح الغيب: ١/٣٨، ساحرة الطرف: ٣١، وينظر: ٤٢، ٥٥.

للمنهج المنطقي على مسائل العربية؛ وذلك يفهم من أمور:

- قول الرازي: ((اعلم أنَّ في البحث عن ماهيّة الاسم والفعل والحرف دقائقَ غامضةً، ذكرناها في كتاب المحرّر في دقائق النحو))[1].

- ذكر أبو حيان الأندلسي- ت٧٤٥هـ - أنَّه قرأ في مصر ((المحرّر)) فوصفه بقوله: ((سلك فيه طريقةً غريبةً بعيدةً من مصطلح أهل النحو ومن مقاصدهم، وهو كتابٌ لطيفٌ محتو على بعض أبواب العربية، وقد سمعت شيخنا أبا جعفر ابن الزبير - ت٧٠٨هـ- يذكر هذا التصنيف ويقول: إنَّه ليس جاريا على مصطلح القوم، وأنَّ ما يسلكه في ذلك من التخليط في العلوم، ومن غلب عليه فنٌّ ظهر فيما يتكلم به من غير ذلك الفنّ))[2].

-وما يؤكد ما سبق أنّي عثرت على نصّ نقله القرافي من ((المحرّر)) وصرَّح بذلك، وهو أصل الخصيصة الرابعة، وقد بسط القرافي الشرح فقط، فجاءت في ست صفحات ضعفي ما ذكر الرازي في المحرّر[3].

وإلى أن يعثر على ((المحرّر في دقائق النحو)) فيمكننا القول إنّ فكرة الكتاب سبقه الرازي إليها، وأمَّا الموضوعات التفصيلية فإنّ القرافي اتبع فيها منهجه في التأليف والذي يشير إليه عادةً في مقدّمات كتبه، وهو جمعُ المسائل العويصة المتشابهة والمتفرقة في الكتب في موضع واحد وتحريرُها وبسطُها، بل زيادةُ مسائل أخرى عليها.

---

(١) المحصول: ٦٩/١.

(٢) البحر المحيط: ٤٩٣/٣، عند آية المائدة/٣٨، وينظر: التذكرة: ٦٩١.

(٣) ينظر: نفائس الأصول: المسألة الثانية من الباب الثامن ((في تفسير حروف تشتد الحاجة في الفقه إلى معرفة معانيها)).

وامتاز القرافي في الخصائص بأمرين واضحين أولّهما الاستفاضة في الشرح والمناقشة، وثانيهما أنّه يحسم الكلام -من وجهة نظره- في القضايا التي يعالجها، في الوقت الذي كان الرازي يطرح أسئلة أكثر من الوصول إلى أجوبة قاطعة.

المطلب السادس: ملحوظات على الخصائص ومنهج المؤلّف:

ذكر القرافي رحمه الله أنّه أراد ضبط وتحرير بعض المسائل النحوية التي يصعب على كثيرين تحقيقها، واعتمد في ذلك على معرفته الواسعة بعلم المنطق الذي كان يعدّ في تلك الأيام مرجعية بحثية يحتكم إليها في التعريف والتقسيم والتعليل، وكان موقفه من الخصائص التي عالج مختلفاً فمنها ما ردّه ومنها ما قبله، وعلى منهجه التفصيلي بعض الملحوظات:

• اتبع المؤلف آلية للمناقشة في أكثر من خصيصة وهي عدم التفريق بين الإسناد المعنوي والإسناد اللفظي، وذلك ليتمكن من نقض قول النحاة إنّ ((الفعل والحرف لا يخبر عنهما)) فتكون الحجة مبنية على نحو: ((قام فعل ماض))، و ((مِنْ حرفُ جرّ))[1].

• اعتمد في استدلاله هذا على عبارات النحاة التعليمية كالأمثلة السابقة، وكقولهم: ((الحروف لا تعود عليها الضمائر))؛ ليقول إنّ الضمير قد عاد على الحروف في هذه الجملة، وكان المفترض أن يأتي بأمثلة من كلام العرب المحتج بهم فإنّ كلام النحاة منصرف إليه، فلذلك نراه يقول من العجب أنّ النحاة هم الذين يخبرون عن الحرف والفعل ويرجعون الضمائر على الأفعال والحروف؛ لأنّ صناعة النحو تُحوجهم لذلك[2].

• عدم اعتبار المعنى الاصطلاحي أحيانا، فمثلاً يرى أنّه ليس من شرط المبتدأ أن يكون اسماً، ومن عرّفه بأنّه ((الاسم المجرّد عن

(١) ينظر الخصائص ٢، ٣، ٤، ٩.
(٢) ينظر: ص ٥١، ٦٠، ٧٢.

العوامل اللفظية)) فقد أخطأ؛ لأنَّه قد يكون ((أن والفعل)) أي مصدراً مؤوَّلاً، والصواب أنَّ الذين عرّفوه بذلك يقصدون بـ((الاسم)) الصريح والمؤوَّل[1].

• بناء النتائج على مقدّمات غير صحيحة وغير مسلَّمة، فقد بنى أنَّ التابع في نحو: ((حَسَنٌ بَسَنٌ)) غير داخل تحت الاسم أو الفعل أو الحرف، بناءً على أنه لا معنى له، وقد ظهر أنَّ له معنى وقد غاب عن بعضهم فقط[2].

• الإيرادات الباطلة: فعندما أراد إبطال دليل انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة وهو الترديد بين النقائض، قال إنَّه لا يدلُّ على الحصر-وإن اعتقد ذلك أرباب المعقول والمنقول-وأورد أمثلة من عنده يبطل بها الدليل وهي أمثلة خاطئة فقدت شرط صحَّة التقسيم[3].

• الأجوبة البعيدة المتكلفة والإلزامات الغريبة، لينقض بها الحكم فعندما أراد إبطال أنَّ الحرف ما يدلُّ على معنى في غيره، قال إنَّ الفعل يدلُّ أيضاً على معنى في غيره وهو الحدث؛ لأنَّ الحدث حركة الفاعل. وجميع أسماء الأعراض كالروائح والألوان دالة على معان في الأجسام. والأجسام في الفلك، والفلك في العالم بل العالم في غيره[4].

• التناقض الظاهر فقد ذكر أنَّ من خصائص الحرف التي لا يشاركه فيها غيره التعبير عن معناه بلفظه[5]. ثم ذكر بعدها مباشرة في الخصيصة السادسة أنَّ الفعل يختص بذلك[6].

• التكرار والتكثير: ويظهر جليا في الخصائص، الثانية، والثالثة، والرابعة، وكثير من التاسعة، فالفكرة الجوهرية التي أدار عليها هذه

---

(١) ينظر: ص ٥٠.
(٢) ينظر: ص ٣٨ ــ ٣٩.
(٣) ينظر: ص٣٥ ــ ٣٦.
(٤) ينظر: ص ٦٧.
(٥) ينظر: الخصيصة الخامسة.
(٦) ينظر: الخصيصة السادسة.

الخصائص هي أنَّ الأسماء ليست وحدها التي يخبر عنها، وتعود عليها الضمائر.

فاستدلّ في الخصيصة الثانية للحرف بأنَّه يخبر عنه وبه وأطال الحديث، ثم عاد في الثالثة ليستدل على أنَّ الفعل يخبر عنه وأعاد الفكرة ذاتها مع اختلاف التمثيل ففي الأولى: ((ثم)) حرف جر. وهنا ((قام)) فعل ماض، ونحو ذلك.

كما أنَّه يكثر الأوجه في الخصيصة الواحدة-أحيانا- بتكرار وجه بعبارة أخرى، فالوجه الأوّل مثلاً: أنَّ المبتدأ لا يكون إلاَّ اسما. والوجه الثاني: أن الكلمة المخبر عنها اسم[1].

•وَهِمَ المؤلِّف حين عدَّ ((حَسَنٌ بَسَنٌ)) أفعالاً ونصّ على ذلك[2]. وهي أسماء بالاتفاق.

• زعم المؤلِّف أنَّ الحرف لا يكون مركّباً وقد قيل بذلك في بعض الحروف[3].

• في الخصيصة العشرين ابتدأ المؤلف بالكلام على تحمّل الكلمة للضمير ليجعله مَعْبَراً للتطبيق على آية الكرسي، ولم يناقش أو يزد المسألة تقريراً كما هي عادته. ينظر: ص ومثله في ((الطَّم)) في الخصيصة الرابعة عشرة.

أمَّا عن المنهج إجمالاً وهو تحكيم المنطق في نتائج اللغويين فيظهر لي أنَّه خطأ جليّ، ولكن هذا لا يمنع من الاستفادة من بعض الأدوات المنطقية عند البحث والصياغة دون أن تكون المرجعية. وذلك لاختلاف المنهجين في النظر إلى اللغة، فالنحوي ينطلق من الألفاظ المستعملة ويدرس أقسامها والفروق بينها، والمنطقي ينطلق

---

(١) ينظر: ص ٤٩.
(٢) ينظر: ص ٣٩.
(٣) ينظر: الخصيصة الثالثة عشرة.

من المعاني وأقسامها والفروق بينها ولا يهتم باللفظ إلاَّ بصفته دالاً على تلك المعاني[1].

ووجدت الرازي يقسِّم التغييرات التي تلحق الاسم إلى تسعة، قسمةً عقليةً، ثم قال: ((فهذه هي الأقسام الممكنة، وعلى اللغويّ طلبُ أمثلةِ ما وُجِد منها)) [2].

والصواب الذي عليه الأكثرون عدم فرض نتائج المنطق وضوابطه على نتائج النحاة وتقسيماتهم؛ إذ ((قول أهل اللغة في المباحث اللغوية راجحٌ على قولِ غيرِهم))[3].

وقال ابن رشد-ت٥٩٥هـ-: ((وكذلك قالوا [أي النحاة] في كثير من حروف الاستفهام إنَّها أسماء وفي الحروف الموصولة. ونحن نجري في ذلك على عادتهم؛ إذ كان ذلك غير ضارٍ في هذه الصناعة)) [4].

ويمكن القول: إنَّ من طبيعة القرافي التفكير بصوت عال؛ فكأنَّه لا ينقح كتبه بل يدفع بها إلى الناس مباشرة، ولذلك رأينا تناقضاً في بعض مسائل الكتاب، وقالوا عن موسوعته التي اشتهر بها وذاع بها صيته ((الفروق)): ((عليك بفروق القرافي، ولا تقبل منها إلا ما سلَّمه له ابن الشاط)) [5]. ومثله في ((العقد المنظوم في الخصوص والعموم)) فقد فرَّع وكثر أقسام ألفاظ العموم من عشرين إلى ما يربو

(١) ينظر: معيار العلم للغزالي: ٥٩.
(٢) المحصول: ١/٧١.
(٣) المحصول: ١/٤١، وينظر: ١/١٤٦، والإغراب في جدل الإعراب: ٤٢، وشرح المقدِّمة الجزولية الكبير: ٢١٦.
(٤) الضروري في صناعة النحو: ص١٢.
(٥) الذخيرة: ١/٢١٤، وابن الشاط ـ ت٧٢٣هـ هو صاحب الحاشية عليها.

على المائة، فأدخل فيها ما ليس من العموم[1]...

المطلب السابع: وصف النسخة الخطية:

توجد هذه النسخة الخطية في مكتبة ((الخالدية)) بالقدس الشريف -فكَّ الله أسره- ورقمها (٤٤) هدايا، وقد حصلت على صورة لها موجودة في مكتبة رفاعة رافع الطهطاوي في ((سوهاج)) دلَّني عليها وأحضرها مشكوراً الأستاذ الدكتور محمد محمد فهمي عمر.

وتتكون من (١٩) ورقة مقاسها ١٧,٥×٢٥,٥ سم، في كلِّ وجه (٢٩) سطراً، متوسط عدد كلمات السطر (١٦) كلمة، والعناوين كتبت في درج السطر ولم تفرد.

النسخة خطُّها جيد، ولم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، وصفحة العنوان عليها اسم الكتاب واسم مؤلِّفه كاملاً، وكتب على طرفها الأيسر بخط صغير مايلي:

عدة ما يشمل. الخصائص. شرح شواهد التوضيح ... شرح خطبة الطوالع. رسالة في تعريف الكلام. رسالة في إثبات الواجب للدواني.

فالكتاب على هذا ضمن مجموع هو أوَّله.

وفي آخر صفحة تمليك غير واضح، ذكرت فيه ((ملك الفقير الخالدي...رقم)).

وعلى الرغم من جودة الخط إلاَّ أنَّ أموراً كدَّرت ذلك منها كثرة الأخطاء الإملائية والنحوية، وتصحّف بعض الكلمات على الناسخ، وعُجمة ظهرت في عَود الضمائر، والتذكير والتأنيث، وأمران آخران خارجان عن النسخ أوَّلهما: أنَّ النسخة الأصلية قد أصيبت بأرَضة كما في توصيف الفهرس مما أضاع حروفاً ونقاطاً صعَّبت قراءة كثير

(١) ينظر: كلام المحقق: ١/٨٣.

من الكلمات، والثاني: رداءة الصورة الورقية التي حصلت عليها.

هذا وتشير الكتب التي ترجمت للقرافي إلى وجود نسخة من ((الخصائص)) في مكتبة الجزائر الوطنية تحت رقم ١/١٠٠، وقد حاولت الوصول إليها سنوات حتى وفقني الله فتمكنت من مكالمة مدير قسم المخطوطات بالمكتبة، فوجدته متعاوناً -جزاه الله خيراً- فأحضر الكتاب، فاكتشفنا أنّه لا يوجد منه غير ورقة ونصف فقط، قرأ عليَّ أوّله فإذا هو يبدأ من الخصيصة الثانية عشرة.

وأنبّه إلى أنَّ ما اضطررت إلى زيادته في المخطوط وضعته بين معقوفين، ولم أشر إلى ذلك في الحاشية إلاَّ في أوّل الكتاب اختصارا. والله ولي التوفيق.

نماذج من المخطوط

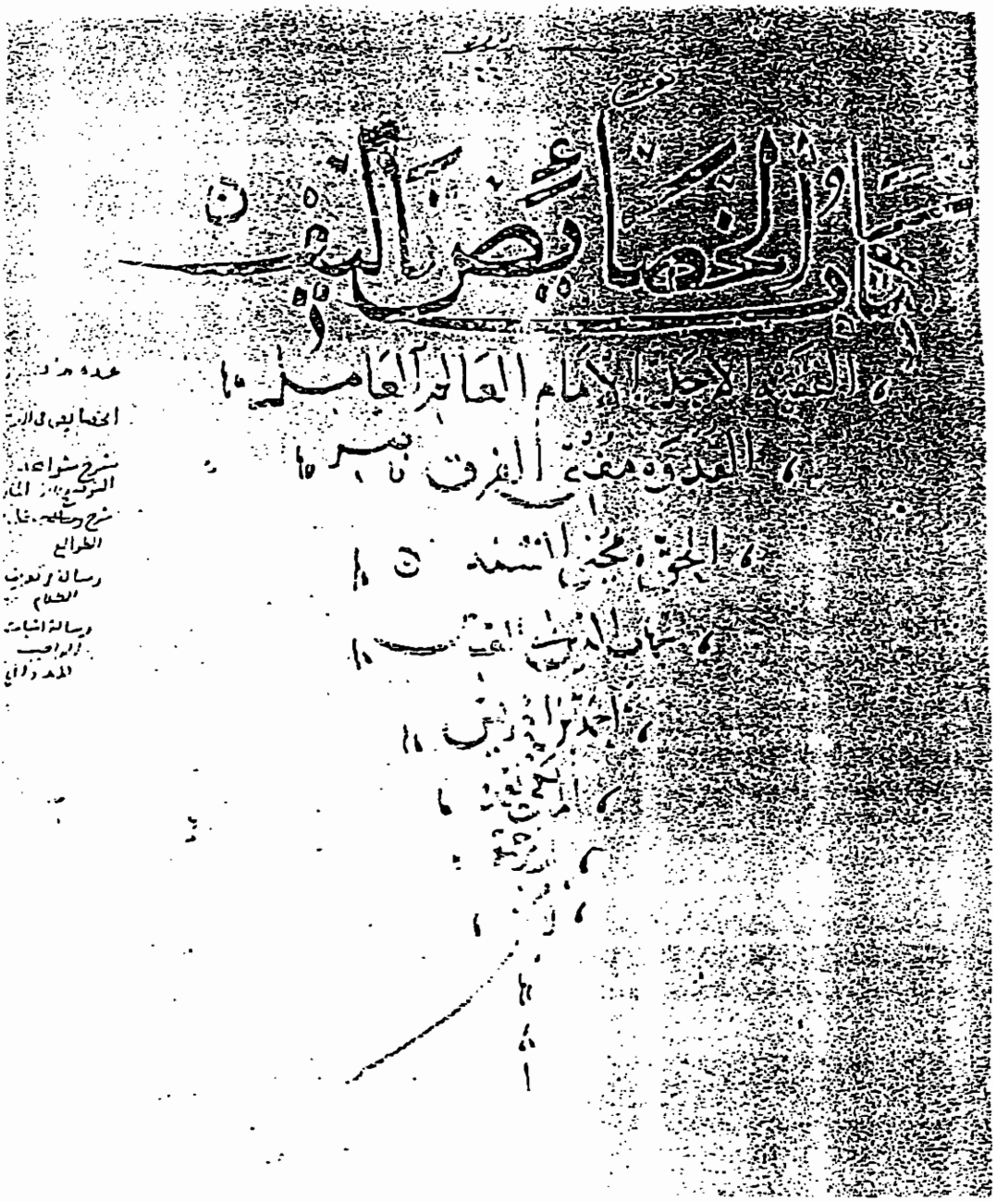

صورة غلاف نسخة مكتبة الخالدي بالقدس الشريف

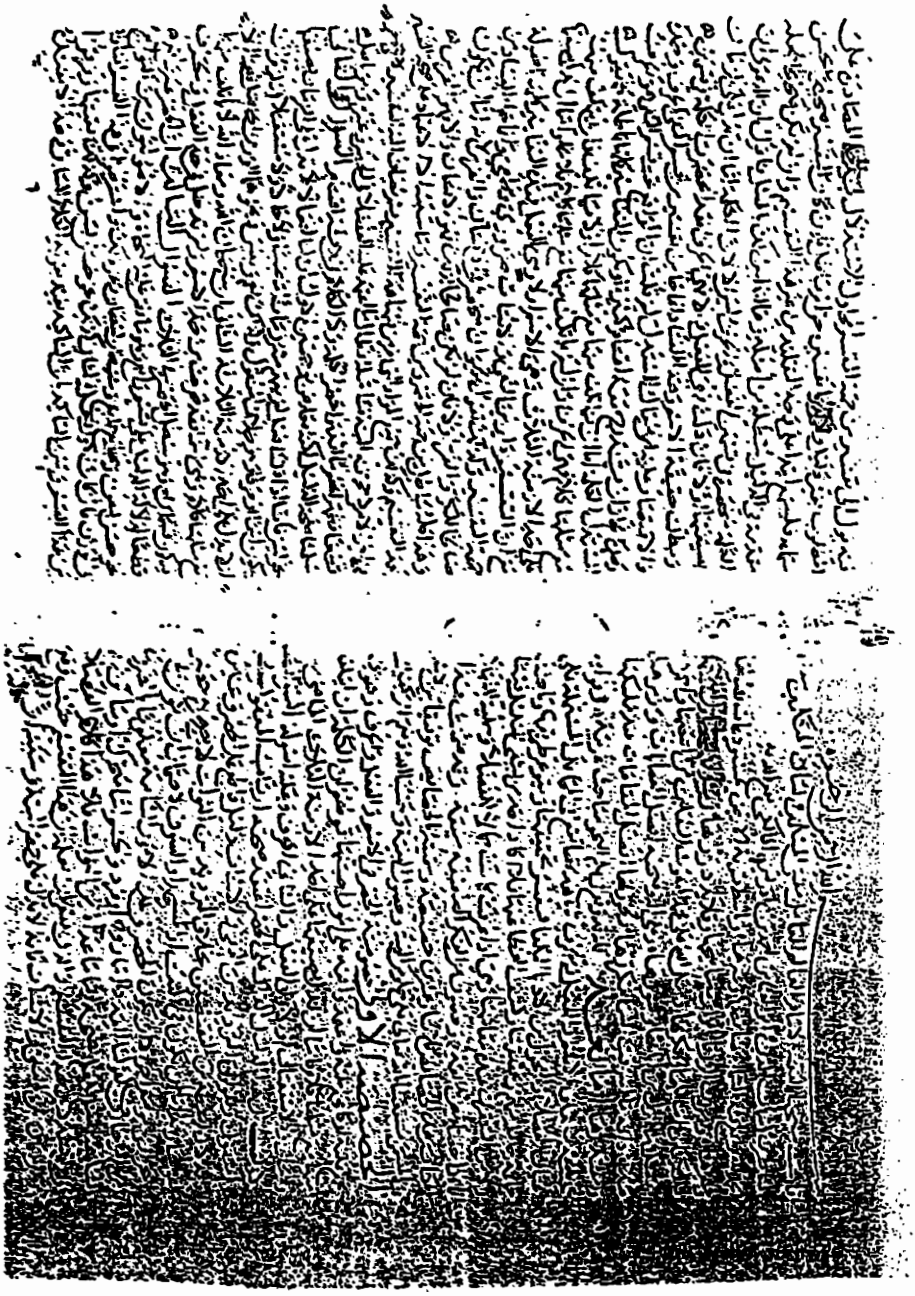

صورة أول صفحتين من كلام المؤلف

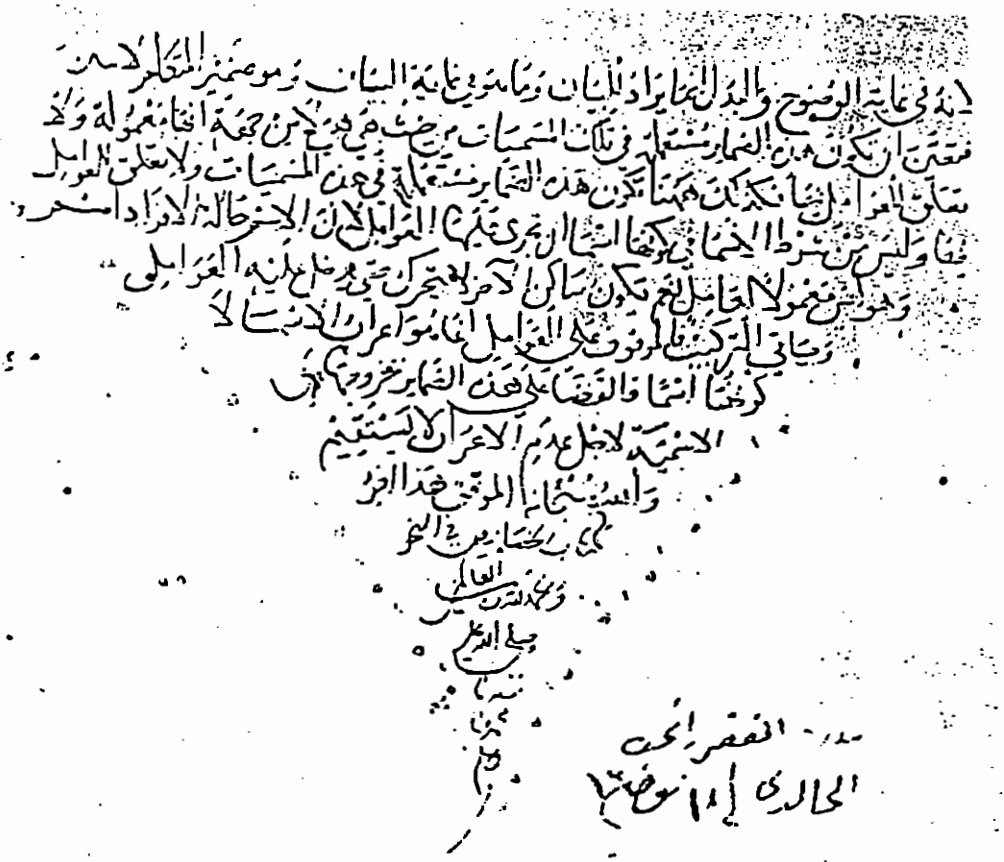

صورة آخر صفحة في المخطوط

النَّصُ المحقَّق

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الفقيه العامل مفتي المسلمين لسان المتكلمين سيد المناظرين شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس المالكي نفع الله به:

الحمد لله رافع قبة السماء بخصائصها وعبرها، وباسط تربة[1] الأرض بمستودعات فصولها وغيرها، ومُزيِّن الزرقاء بأنوار مصابيحها وقلائد دررها ومشرفها بتضاؤل أفلاكها[2] لمليكها في أصائلها وبكرها، وصلى الله على محمد المبعوث للثقلين من أبيضها وأحمرها[3] بأفضل ما أنزل من آياتها وسورها، وعلى آله وصحبه أفضل العصابات وزمرها صلاةً دائمةً ما أشرقت السماء بتكررها، ونحوز بها أفضل المقامات عند مليكها ومقتدرها.

أما بعد: فإنَّه قد وقع في علم النحو مباحث غريبة في فوائد عجيبة تتعلّق بالاسم والفعل والحرف، شاهدتها تقع في المحافل المشتملة على أعيان الفضلاء والفحول من الأدباء البلغاء فيعسر تحقيقها ويتوعَّر طريقها، وباحثت جماعةً كاملة منهم في تحقيقها وكشف الغطاء عنها فلا أكاد أجد من يشفي الغليل فيها، ولا من استقرت عنده معانيها. وهي إذا عرفت كانت جمالاً للفضلاء وحلية للنبلاء؛ فإنَّها خصائص بديعة، وحصون عن الفكَر الضعيفة منيعة، وقد ضمنت هذا الكتاب من هذه الخصائص ثلاثا وعشرين خصيصة، وسميته بالخصائص توفيقاً بين الاسم والمسمى، مستعيناً بالله تعالى على خلوص النية وحصول البغية، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

---

(١) كلمة غير واضحة، والمثبت قريب من رسمها.

(٢) في المخطوط: ((بتصاول أملاكها))، وهو غير مناسب للمعنى.

(٣) كلمة ((أحمرها)) جاءت آخر السطر فسقطت ((ها)) منها عند التصوير.

الخصيصة الأولى:

خصوصية الحصر في الاسم والفعل والحرف. وهو شيء مجمـ ـع عليه[1]، أو كالمجمع عليه[2]،واعتمدوا فيه على أمورٍ أحسنها قولهم: إنَّ الكلمة إنْ ائتلف منها مع مثلها كلامٌ [فهي اسمٌ، وإن لـم يـأتلف منها مع مثلها كلام][3] فإمَّا أن تدلّ بصيغتها على أحد الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال أو لا، الأوَّل: الفعل، والثاني: الحرف[4].

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٢/١، والمقتضب: ٣/١، وفي الإيضاح في علل النحو: ٤١ ((إجماع النحويين على أنَّ الكلام اسم وفعل وحرف))، والإيضاح للفارسي: ٧١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/١.

(٢) ذكر أبو حيان أنَّ شيخه أبا جعفر بن الزبير ـ ت:٧٠٨هـ ـ نقل على سبيل التندر والاستغراب عن صديقه أبي جعفر أحمد بن صابر القيسي ـ ت: بعد ٧٠٠هـ ـ أنَّه كان يرى اسم الفعل قسماً رابعاً ويسميه ((الخالِفة)). ينظر: التذييل والتكميل: ٢٢/١ - ٢٣، والهمع: ١٢١/٥.

وقد نُسب إلى الفراء في طبقات النحويين ص:١٣٣ أنَّـه يـرى ((كِلا)) قسماً رابعاً، حين قال عنها إنَّها ليسـت باسـم ولا فِعْـل. وحمل الشاطبي ـ ت:٧٩٠هـ ـ قول الفراء على أنَّه متوقف فلم يجزم فيها بشيء، لا على أنَّه قسم رابع، ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١٢٥/١، حاشية ٢.

(٣) ما بين معقوفين زيادة يستقيم بها الكلام، وستأتي في كلامه ص:٣٦.

(٤) يمكن إجمال الأدلة التي اعتمد عليها النحاة في الحصر على النحو التالي: ١) الاستقراء التام: من خلال تتبع الأئمة لكلام العرب.

٢) الدليل العقلي: وهو أنواع:

أ) دليل التركيب: ما قبل الإسناد بطرفيه اسم، وما قبله بطـرف واحد فِعْلٌ، وما لا يقلبه حرف.

ب) دليل المعنى:

١) الكلمة إمَّا أن تدلَّ علـى معناهـا بانفرادهـا أو لا، الثـاني الحرف، والأوَّل إمَّا أن يدلَّ ببنيته على الزمـان أو لا، الثـاني الاسم، والأوَّل الفعل.

وعليه أسئلة:

السؤال الأوّل: إنَّ هذا الدليل الدال على الحصر اعتقد صحته أرباب المعقول والمنقول، ويقولون: الترديدُ[1] بين النفي والإثبات دليلٌ قاطع على الحصر وغيره؛ فإنَّه لاواسطة بين النقيضين[2]، بخلاف الترديد

---

٢) المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة، الأوّل الاسم، والثاني الفعل، والثالث الحرف، وقيل هذا الدليل راجع إلى الاستقراء.

ج) الدليل التركيبي المعنوي: الكلمة إمَّا أن يصح إسنادها إلى غيرها أو لا، الثاني الحرف، والأوّل: إما أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الثاني الاسم، والأوّل الفعل. وهي الطريقة التي اعتمدها المؤلّف.

٣) السماع: وهو أغربها؛ وذلك اعتماداً على الرواية التي تقول إنَّ علي بن أبي طالب ﷺ قال للدؤلي: ((الكلام كلُّه ثلاثة أشياء اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء المعنى)). وهو قول صاحب كشف المشكل ص: ١٣٢، والسيوطي في الأشباه والنظائر: ٦/٣.

وينظر في المسألة أيضا: علل النحو للوراق: ١٣٧، والمرتجل: ٥، وأسرار العربية: ٣، وشرح الكافية لابن الحاجب: ٢١٦، والمغني في النحو: ٨٠/١، والملخّص: ١٠١، وشرح اللمحة البدرية: ٢١٣/١.

(١) ويُسمَّى السبر والتقسيم، وهو عند الأصوليين والمنطقيين ((إيراد أوصاف الأصل وحصرها، وإبقاء البعض وإبطال البعض الاخر؛ لتثبت عِلّيّة الباقي)). كشاف اصطلاحات الفنون: ٢٠٨/٢، وينظر: ٣٦٤/٢.

وهو من قضايا الشرط المنفصل ((كقولنا: العالم إما حادثٌ وإما قديمٌ، فهما قضيتان حَمْلِيَّتان جمعتا، وجعلت إحداهما لازمة الانفصال للأخرى)). معيار العلم للغزالي ص: ٨٤.

(٢) ويُسمَّى حصراً عقلياً وحقيقياً، جاء في الكليات ص: ٣٨٣ ((والحصر العقليّ: هو الدائر بين النفي والإثبات، لا يُجوّز العقل فيما وراءه شيئاً آخر، نحو قولنا: العدد إمَّا زوج وإمَّا فردٌ، والحقيقي كذلك.

والوقوعي: ما كان وقوعه بحسب الاستقراء والتتبع بكلام العرب...كانحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة؛ إذ المعاني ثلاثة: ذات وحدث ورابطة)). وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: ٤٠٢/١.

بين الثوابت لايصحّ به الحصر؛ كقولنا: زيد إمَّا أن يكون في البيت أو المسجد أو السوق؛ لاحتمال أن يكون في البحر أو في موضع آخر[1]، إلاَّ أن يكون الحصر في تلك الأمور الثابتة معلوماً بالضرورة من أمر خارجي، كقولنا: العددُ إمَّا زوجٌ أو فردٌ، والجسم إمَّا متحركٌ أو ساكنٌ، فمثل هذا يسلَّم للعلم بصحته، أمَّا ما عداه من الثوابت فلا. هذا كلام الفضلاء في الاستدلال بهذا التقسيم.

والذي ينبغي أن تعلمه أنَّ هذا التقسيم حيث وقع وإن كان بين النفي والإثبات فإنَّه لا يدل على حصر ألبتة؛ وسببه أنَّ البحث [٢/أ] فيه يؤول إلى تفسير من جهة المقسم المحاول للاستدلال، به على[2] المصادرة على المطلوب[3] بغير دليل، ولا يُدْرى أتفسيره حق أم باطل؟ فإن كان التفسير صحيحاً يحسن سماعه فليسمع ابتداء على وجه التقليد من غير هذا التقسيم، وإن لم يكن صحيحاً فجعله مقدّمة في الدليل يبطله من أصله، وها أنا أبيّن[4] لك بالمُثُل، فأقول: إنّ

---

(١) ((قالوا: الغالب في التقسيمات حصر المقسِم فيما ذكر من الأقسام، وقد يخلو عنه)). كشاف اصطلاحات الفنون: ١/٤٠٢، وقال الغزالي (ت٥٠٥هـ) ((وربما تكثر الأجزاء بحيث لا يكون داخلاً في الحصر، كقولنا: هذا إمَّا أسود أو أبيض، وفلانٌ إمَّا بمكة أو ببغداد)). معيار العلم: ٨٥.

(٢) عبارة:((به على))غير واضحة في المخطوط، وتحتمل ((تدخله)).

(٣) وهي ((ألا تكون المقدّمات غير النتيجة)). معيار العلم للغزالي ص:٢٠٦، أي ((جعل النتيجة مقدّمة من مقدّمات البرهان بتغيّر ما، ... كقولنا: هذه نقلة، وكلُّ نقلة حركة، فهذه حركة. فالصغرى هنا [أي: هذه نقلة] عين النتيجة. ... ويقال: توقُّف مقدّمة الدليل على ثبوت المدَّعى...وقد تطلق المصادرات على مقدّمات مذكورة في العلوم المدوّنة، مُسلَّمة في الوقت، مع استنكار وتشكيك)). كشاف اصطلاحات الفنون: ٣/٣١-٣٢.وينظر: ضوابط المعرفة: ٤٥١.

(٤) كان ينبغي أن يقول: ((ها أنذا))؛ لأنَّها تدخل على ((ضمير الرفع المخبر عنه باسم إشارة)). مغني اللبيب: ٤٥٦.

الدعوى أنَّ الكلمة منحصرة في قسمين الفعل والحرف ليس إلاَّ؛ لأنَّ الكلمة إمَّا أن تدل على الزمان بصيغتها أولا؟ فإن دلَّت فهي الفعل. وإلاَّ فهي الحرف، فقد انحصرت الكلمة في قسمين، وبطلت حقيقة الاسم.

وهذا الفساد إنَّما جاء من تفسير قِسْم[1] النفي بالحرف وحده والاقتصار عليه[2]، فيقال للمستدل[3]: لم قلت: إنَّ الواقع تحت قسم النفي هو الحرف وحده؟ فجاز أن تندرج معه أقسامٌ كثيرةٌ، أو تكون التفاسير كلّها باطلة.

كما يقول المستدل: الكلمة إمَّا أن يأتلف منها مع مثلها كلامٌ أو لا يأتلف فإن ائتلف منها مع مثلها كلام فهي الحرف، وإن لم يأتلف منها مع مثلها كلام فلا يخلو إمَّا أن تدلّ بصيغتها على أحد الأزمنة الثلاثة وهي الاسم، أولا وهي الفعل، فهذه التفاسير كلّها باطلة[4]، مع أنَّ التقسيم الدائر بين النفي والإثبات ضروري قطعي، وإنَّما جاء الفساد من جهة التفسير.

وكذلك تقول الحيوان منحصر في الإنسان والفرس؛ لأنَّه إمَّا أن يكون صالحاً للكرِّ والفرِّ أولا، فإن لم يكن صالحاً لذلك فهو الإنسان، وإلاَّ فهو الفرس، وهذا كلّه باطلٌ من جهة الحصر ومن جهة التفسير، وما سببه إلاَّ الاعتماد على صحة التفسير بعد التقسيم، وكذلك جميع

---

(١) في المخطوط: ((من تفسير من قسم)).

(٢) فلم تستنفد القسمة ((كلَّ ما تقسمه بحيث لايبقى خارج القسمة شيء يمكن أن يدخل فيها)) وهو شرطٌ في صحَّة القسمة. ينظر: طرق الاستدلال: ١٢٢)١٢٣.

(٣) المؤلّف استعمله بمعنى مُورد الدليل والتقسيم، وفي الاصطلاح المستدلّ: هو المعترض على التقسيم، أمَّا صاحبه أو المدافع عنه فيقال له: مانع. ينظر: ضوابط المعرفة ص: ٤٠٠-٤٠١.

(٤) التفسير هنا اعتمد تغيير دلالة المصطلحات فقط.

المواد التي يفرض فيها هذا التقسيم[1] ثم يضاف إليه التفسير في آخر الأمر لا حجّة فيه ألبتة، فتأمله، فطالما اعتمد عليه الفضلاء في الحصر وغيره، وهو باطل قطعاً، [2] فظهر أنّهم ما أثبتوا حصر الكلمة ولا الكلام في ثلاثة أقسام.

السؤال الثاني:

سلّمنا صحة الدليل لكنه معارض بوجهين **الأوّل**: أنّ لنا أفعالا لا تدلّ على الزمان بصيغتها نحو ((ليس)) فإنّا إذا قلنا: فعْلٌ لم يفهم منه زماناً ماضياً ولا حالاً ولا مستقبلاً[3] فيلزم أن يكون اسماً أو حرفاً[4] وهو خلاف المنقول، وكذلك نِعْم وبِئْس ونحوهما [5]، الوزن الحاصل

---

(١) في المخطوط: ((التفسير)).

(٢) يجاب عليه بأنّ الحصر دائما يحتاج إلى استقراء وإلاّ استطاع الصبيان حصرَ ومعرفة أقسام العلوم، ((وإنّما يتم هذا الدليل بمعونة الاستقراء؛ وإلاّ فيمكن أن يقال: لانسلّم أنّ ما لايصلح ركنا للإسناد هو الحرف فقط، وما يقبله بطرفيه هو الاسم فقط، وما يقبله بطرف واحدٍ هو الفعل فقط)). حاشية الصبان: ١/٢٧.

(٣) هكذا بالنصب، على حذف الفاعل ((السامع))، أو على إنابة غير المفعول به إذا كان: يُفْهَم.

(٤) الحرفية مذهب الفارسي-ت٣٧٧هـ-. ينظر: المسائل الحلبيات: ٢١٠. والجمهور على فعليّتها لقبولها علامات الفعل، وقيل يحكم عليها بحسب السياق، وهو مذهب المالقي-ت٧٠٢هـ- في رصف المباني: ٣٦٩، وتنظر المسألة في: الكتاب: ١/٤٥، ٢/٣٧. والأصول: ١/٨٢، والإنصاف: ١/١٦١، ومغني اللبيب: ٣٠٨.

(٥) الأفعال الدالّة على الإنشاء تثبت فعليّتها عند البصريّين لقبولها العلامات؛ لذلك قدّرت دالّة على الزمن في أصل الوضع ثم جرّدت عنه لغرض الدلالة على الإنشاء مجازاً، ينظر: الإنصاف: ١/٩٧. وشرح الكافية لابن الحاجب: ١/٢٢٧، والمغني في النحو: ١/٩٣.

لهما لا يدلّ[1] على أحَدِ الأزمنة الثلاثة[2].

الثاني: أن ((سبحان الله)) و((معاذ الله)) لا يأتلف منها مع مثلها كلامٌ وهي أسماء، فقد خرجت من حدّ الاسم ولم تدخل في حدّ الفعل والحرف فيكون قسْما[3]، وهو يُبْطِل الحصر في الثلاثة[4].

السؤال الثالث:

أنّ الحصر غير واقعٍ قطعاً؛ لدلالة الدليل على قسم رابع، وهو ما نصّ عليه النحاة والأصوليون من التوابع نحو ((حَسَنٌ بَسَنٌ))[5]

---

(١) في الأصل:(الوزن الحاصل لهما إلا أن لا يدل على أحد الأزمنة الثلاثة).

(٢) يريد أنّ وزنها ((فِعَل)) ليس من أوزان الأفعال؛ لذلك رأى الجمهور أنّ أصلها ((نَعِمَ)) و((بَئِسَ))، ينظر: الكتاب: ١٧٩/٢، والأصول: ١١١/١، وعلل النحو للوراق: ٢٩١.

(٣) في المخطوط: ((قسمان))، وهو خطأ يريد: قسما جديداً.

(٤) هناك أسماءٌ كثيرةٌ لا يخبر عنها نحو: ((عند)) و((أين)) و((ياغدار))، ولهم عليها أجوبة:

• أنّ المراد غالب الأسماء؛ فلا يُرَدّ التعريف بالقليل، حاشية الصبان: ٢٧/١.

• أنّ المراد ما جاز من جهة تصوُّر معناه أن يخبر عنه، وسبحان الله معناه البراءة، المقتصد: ٧٠/١، والكافي: ٧٥، والملخّص: ١٠١، وردّ بأنّه يدخل كلّ الأقسام في حدّ الاسم بهذا التصوُّر، ساحرة الطرف: ٣٢.

• أنّ ((الإخبار عن الاسم)) ليس حدّا، فلا يشترط أنْ يطرد وينعكس. المغني في النحو: ٩٤/١.

(٥) المؤلف جعلهما فعلين وسينصُّ على ذلك صراحة، والصواب أنّها أسماء . ينظر: ((حَسَنٌ بَسَنٌ)) في الغريب المصنف: ٦٥٧، والإتباع: ١٢، ٧١. وجاء في الأمالي للقالي)٢١٦/٢) أنّ نون ((بَسَنٌ)) مبدلة من السين والأصل: ((بَسٌ)) وهو كمال الحسن والطيب.

و((جائعٌ نائعٌ)) [1] و((شيطانٌ لَيْطَان)) [2]، ونحو ذلك واشترطوا في هذا القسم المساواة في الوزن[3]، فإن كان الأوّل فعلاً[4] فالثاني كذلك نحو ((حَسَنٌ بَسَنٌ))[5]، وكذلك بقيّتها. وفرّقوا بين هذا القسم وبين التأكيد بأنّ التأكيد يفيد تقوية الكلام السابق،وهذا لا يفيده[6]، [٢/ب]وبينه وبين المرادف بأنَّ المرادف له معنى [وهذا لا معنى] له، وسُئل جماعة من الأدباء عن معنى((بسن)) فقالوا:لا نعلم له معنى[7]. وقد نقل هذا سيفُ الدين الآمدي[8] في الإحكام[9].

ولفظ لا معنى له لا يمكن أن يكون اسماً؛ لأنَّ الاسم لا بدّ له من

---

(١) ((جائع نائع)) في الغريب المصنف: ٦٥٧، والإتباع: ١٢، ٧١. وفيه أنَّ النائع المتمايل من الجوع، وفي الأمالي: ٢/٢١٥: أنّه العطشان.

(٢) ((شيطان ليطان)) في الغريب المصنف: ٦٥٧، والإتباع: ٧٥، وفيه: ((هو الذي يلزق بالشر))، ومثله في الأمالي: ٢/٢٠٩.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢/٣٦٨، وهذا الإتباع نوعٌ من التوكيد اللفظي، ونهاية السّول: ١/٢٤٠.

(٤) في الأصل: ((فعل))، وهو خطأ.

(٥) هي أسماءٌ وليست أفعالاً؛ كما سبق النقل.

(٦) قيل: بل يفيد التوكيد، وإنّما الفرق أنّه يكون على وزن السابق، ينظر: الإتباع: ٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/٣٦٧، ونهاية السول: ١/٢٤٠.

(٧) ينظر : الإحكام في أصول الأحكام : ١/٣٣ ، وقسّم الرضي ــ ت٦٨٦هـ ــ الإتباع إلى ثلاثة أقسام، ماله معنى ظاهر، وماله معنى بعيد مكلف، وما لا معنى له وإنّما يكون زينة، مَثّل ((بسن)). وقد رأينا فيما سبق أنَّ لها معنى ولكنه غاب عن بعضهم. ينظر: شرح الكافية: ٢/٣٦٧.

(٨) هو أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم، الحنبلي ثم الشافعي، أصولي منطقي، توفي بدمشق سنة: (٦٣١هـ). ينظر: شذرات الذهب: ٥/٢٥٠.

(٩) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام: ١/٣٣.

مسمّى، وحيث لا مسمّى فلا اسم[1]، ولا فعل لوجوه. أحدها: أنّه لا يدلّ على أحد الأزمنة الثلاثة، وثانيها: أنّه تابعٌ للأسماء مفردا كالنعت، والفعل لا يصلح لذلك، وثالثها: أنّه لا يُشعر بالمصادر ألبتة ولا بشيء يَضُمُّه الزمان.

ولا حرف[2]؛ فإنّ معاني الحروف من الربط والعطف وغيرهما مما عدّه النحاة منفيٌّ فيه؛ ولأنّه على وزن الأسماء ووزن الأسماء يمنع الحرفية والفعلية[3].

بل الحق الذي أعتقده أن هذا قسم رابعٌ إنْ كان التقسيم ليس في الكلمة الدالّة على معنى مفرد كما اعتمده جماعةٌ من النحاة[4]، بل إذا كان في الموضوع فإنّ الموضوع أعمّ من الكلمة فإنّه يتناول التابع؛ لأنّه موضوع ليكون تابعاً لا يدلّ به على معنى ألبتة [5]، فإن كان التقسيم فيه كانت الأقسام أربعة. وإن كان في الدال على معنى لم تكن لغة العرب محصورة أيضاً؛ لأنّ التابع لا يدل على معنى وهو من اللغة فالتقسيم الرابع لا بدّ منه. لا يقال: إنّه وضع للتبعية، والتبعية معنى فيكون اسما كلفظ التابع، فإذا اتفقنا على أنّه اسم ينوّن ويعرّف بلام التعريف فيقال: تابع والتابع، وكذلك ما رادفه -وهو هذا النوع- يكون اسماً لوضعه للتبعية؛ لأنّا نقول: لا نسلّم أنّ اللفظ إذا وضع

---

(١) مناقشة المؤلف مبنية على أنّه لا معنى له، وقد ذكرنا سابقا عكس ذلك.

(٢) في المخطوط: ((حرفا)) وهو خطأ.

(٣) في المخطوط: ((الاسمية))، وهو سهو.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/١٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٨٧، والمغني في النحو: ١/٦٠، والملخص في ضبط قوانين العربية: ١٠١، والتذييل والتكميل: ١/١٩، والهمع: ١/٤ـ٥.

(٥) قال ابن عصفور(ت٦٦٩هـ): عن اللفظ ((باطل ألا يدلّ على معنى أصلا؛ لأنّ ذلك عبث)). شرح الجمل: ١/٨٨.

ينطق به تابعاً يلزم أن يكون موضوعاً للتبعية، ألا ترى أنَّ التنوين وضع ليكون تابعاً للاسم بعد كماله، ولم يوجب ذلك له أن يكون اسماً مرادفاً للفظ التابع فكذلك ههنا.

فظهر أنَّ التقسيم سواء كان في الكلمة الدالة على معنى أو في الموضوع الذي هو أعمّ من الكلمة لا يحصر موضوعات العرب في الثلاث؛ نعم تنحصر الكلمة بذلك التفسير في الثلاث ويبقى قسم آخر من كلام العرب ليس من الثلاث، والنَّحْو يعتقد أنَّه حصر الكلمة بل وجميع الموضوع في اللغة العربية في الثلاث، وليس كذلك، وإن فسَّر النحوي الكلمة بالموضوع الذي هو التفسير الأعمّ منعناه الحصر في الثلاث بناءً على الحدود الموضوعة للأسماء والأفعال والحروف وما ذكروه في ضوابطها وخصائصها وبيان معانيها فإنَّهم يقولون: الاسم ما أبان عن مسمّى أو سمّي به[1] من السمو أو السمة[2]، وعلى التقديرين لايكون التابع اسماً على ما تقدّم ولافعلاً ولاحرفاً من استقراء تلك الحدود والخاصيات[3] الواقعة في الأسماء والأفعال والحروف، فتأمل هذه الألفاظ التابعة فهي مشكلة جداً على حصر النحاة موضوعات العرب في الثلاث.

(١) ينظر: البرهان للجويني: ١/١٧٨، والمغني في النحو: ١/١١٨.
(٢) ينظر: المرتجل لابن الخشاب: ٢٣، والإنصاف: ١/٥٦، وأسرار العربية:٤-٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ٥١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/٢٣.
(٣) كلمة غير واضحة وتحتمل: المضافات.

الخصيصة الثانية: خصيصة الحرف

قال النحاة: الحرف لايخبر به ولايخبر عنه، وهذا من خصائصه لا يشاركه فيه اسمٌ ولافعلٌ[1].

السؤال: المخبر عنه في هذه القضية إمَّا اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ، فإن كان اسماً فالاسم مخبرٌ به وعنه [٣/أ] فتكون القضية كاذبة[2]. وإن كان فعلاً فالفعل يصح الإخبار به، فالإخبار عنه بأنَّه لا يخبر به كذب. وإن كان حرفاً فقد أخبرتم عنه بأنَّه لايخبر به ولا عنه وهو خبر عنه، فهو متناقض[3]، وأيضاً فيمكننا أن نخبر عن الحرف ونخبر به على سبيل التفصيل فنقول: ((ثُمَّ)) حرف عطف، وهذا خبر عنه، وأحد حروف العطف ((ثم)) وهذا خبر به، وكذلك ((ليت)) حرف ناصب للمبتدأ، وهذا خبرٌ عنه، وأحد الحروف الناصبة ((ليت)) وهذا خبر به[4]، وهذا يطرد دائماً[5] في جميع الحروف مع التصريح فيها بلفظ الحرف وهو ((ثم)) و((ليت)) ونحوهما. ويندفع بذلك جواب من

---

(١) ينظر: علل النحو للوراق:١٣٧، والضروري في صناعة النحو:١٣، وساحرة الطرف:٢٩، والمغني في النحو: ١/١٧٦، وشرح التسهيل: ١/٥، والتذييل والتكميل: ١/٢٢.

(٢) القضية: ((كل قول مقطوع به من قولك: هو كذا، أو ليس بكذا، ... ومن هذا يقال: قضية صادقة، وقضية كاذبة)). الكليات:٧٠٢.

(٣) هذا الاعتراض أورده الفخر الرازي ــ ت:٦٠٦هـ ــ قبله ولكن على الفعل قال: ((إذا أخبرنا عن "ضرب، يضرب، اضرب" بأنها أفعالٌ فالمخبر عنه في هذا الخبر إمَّا أن يكون اسما أو فعلا أو حرفا، فإن كان الأوَّل كان هذا الخبر كذبا، وليس كذلك، وإن كان الثاني كان الفعل من حيث إنَّه فعل مخبرا عنه، ...

إن قولنا: الفعل لايخبر عنه إخبار عنه بأنَّه لايخبر عنه، وذلك متناقض..)) ساحرة الطرف:٣٠-٣١، وينظر: التفسير الكبير: ١/٣٨. وهي مغالطات أجاب علنها الرضي في شرحه للكافية:١/٢٨-٢٩.

(٤) لا يخفى أنَّ الحرف قُصد لفظُه في هذا التركيب.

(٥) في المخطوط: ((إمَّا)).

يجيب في الأوَّل حيث قلنا: الحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه أنَّ قولكم ((الحرف)) اسم إجماعاً[1]؛ لأنَّه معرَّفٌ بلام التعريف وخصائص الاسم فيه، ولا يتأتى له هذا الجواب في ((ثم)) و((ليت)) ونحوهما، مع أنَّا أبطلنا أن يكون المخبر عنه في تلك القضية اسماً بأنَّ القضية تكون كاذبة حينئذ فحصل المقصود بذلك.

واعلم أنَّ السؤال الأوَّل قوي جداً؛ وقد تعبت فيه الفضلاء تعباً شديداً، وقد خطر لبعضهم جوابٌ فيه أعجبه إعجاباً شديداً حتى ضنَّ به أن يذكره للطلبة؛ خشية أن يسمعه أحد فيدَّعيَه لنفسه، وهو أن قال: لا نسلِّم أنَّ قولنا ((الحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه خبر عنه))؛ لأنَّا لم نقصد بهذا السلب سلب خبرٍ خاصٍّ بل سلب مطلق الخبر؛ لأنَّ الحرف لا يجوز أن يثبت له الخبر مطلقاً فمقصود النحاة، حينئذ سلب مطلق الخبر وهو القدر المشترك بين جميع الأخبار، وإذا كان المسلوب مطلق الخبر استحال أن يكون هذا السلب خبراً عن الحرف؛ لاستحالة ثبوت فرد من أفراد المطلق مع سلبه، فإذا سلب مطلق الحيوان استحال أن يثبت حيوان ما في صورة ما؛ إذ لو ثبت فرد من الحيوان لثبت فيه مطلق الحيوان، لاستلزام الأخصِّ الأعمَّ[2]، والفرد أخصّ، فلا يجتمع مع سلب مطلق الحكم.

وهذا جوابٌ حسنٌ من جهة دقَّته وصُعُوبة مَدْرَكه، وصاحبه معذورٌ في الضَّنِّ به، ومع ذلك فهو باطل قطعاً؛ بسبب أنَّ قولنا ((الحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه)) يدخله التصديق والتكذيب، فيقال لقائله: صدقت أو كذبت، على حسب اعتقاد السامع في كلامه من صواب أو بطلان، ومتى وجدت خاصية الخبر وهي التصديق والتكذيب وجب أن

---

(١) ينظر: ساحرة الطرف: ٣٠، والتفسير الكبير: ١/٣٨.
(٢) ينظر: ضوابط المعرفة ص: ٤٢١)٤٢٤.

يكون الخبر موجوداً؛ لاستحالة وجود خاصية[1] الشيء دونما وجوده، بل كل حقيقة وُجد ما هو خاصٌّ بها وجدت قطعاً، وهذا من المعلومات العقلية الضرورية، ولو جوزنا خلاف ذلك جوزنا أن يوجد نصف العشرة ولا يكون خمسة، ونصف العشرين ولا يكون عشرة. وكذلك كل خاصية. وهذا محال قطعاً هذا وجه، وأيضاً فإنّا نقطع بأنّ القائل: ((الحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه)) قد خبّرنا وأخبَرنا، وذكر كلاما مفيداً يحسن السكوت عليه، ولا معنى للخبر إلاّ ذلك.

فهذا الجواب باطلٌ قطعاً، وقد فات صاحبَه الصواب، وهذا الإشكال يشبه الإشكال الوارد في قولنا: المجهول مطلقاً يستحيل الحكم عليه مطلقاً؛ فإنّ السائل[2] يقول: المحكوم عليه في هذه القضية إمّا أن يكون معلوما [٣/ب] من وجه، أو مجهولا[3] مطلقاً، فإن كان معلوما من وجه فقد كذبت القضية؛ لأنّ المعلوم من وجه يصح الحكم عليه، ولو بأنّه معلوم من وجه، فالقضاء عليه بأنّه يمتنع الحكم عليه مطلقاً خطأ، وإن لم يكن المحكوم عليه في هذه القضية معلوماً من وجه فالحكم عليه بأنّه لايصح الحكم عليه مطلقاً حكم عليه بامتناع الحكم عليه، والحكم بامتناع الحكم عليه حكمٌ[4]، فقد تناقضت القضية، من جهة أنّا حكمنا على المجهول مطلقاً بهذا الحكم.

---

(١) الخاصية: ((ما لايوجد بدون الشيء، والشيء يوجد بدونها، مثل: الألف واللام لايوجدان بدون الاسم، والاسم يوجد بدونهما كما في "زيد."). التعريفات: ٩٥، ((وهي الأشياء التي يمتنع وجودها في غيره)). المغني في النحو: ١٩٧.

(٢) السائل: هو المعترض على التصديق، أي على قضية منطقية سواء أكانت مصرَّحا بها أم مفهومة ضمن الكلام.
وصاحب التصديق ومقدّمه يُسمَّى ((مُعَلّلا)). ينظر: ضوابط المعرفة ٣٧٤، ٤١٤.

(٣) في الأصل: مجهول.

(٤) في الأصل تكررت: ((والحكم بامتناع الحكم عليه)).

وإن قلتم: إنَّ المجهول مطلقاً يُسلَب عنه مطلق الحكم، فَسَلْب المطلق مع ثبوت فرد منه يقتضي التناقض كما تقدم تقريره. فقولنا: الحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، والمجهول مطلقاً يمتنع الحكم عليه مطلقاً من باب واحد سؤالاً وجواباً وصعوبةً، فتأمل ذلك.

والجواب الحق في ذلك أن نقول أولا في ((الحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه)) ثمّ نبيّنه في نظيره وهو المجهول مطلقاً، فنقول: المخبر عنه في هذه القضية حرف، ونحن حاكمون بسلب مطلق الخبر عنه وبه، وحاكمون عليه بهذا الحكم الخاص وهو سلب الحكم عنه وبه، ولا تناقض وإن كان سلب المطلق يناقضه ثبوت فرد منه كما قاله السائل، غير أنّه قد تقرر في علم المنطق أنّ من شرط التناقض بين النقيضين شرائط ثمانية[1]، أحدها: اتحاد الإضافة، وهاهنا الإضافة متعدّدة.

بيانه أنّ الحرف له اعتباران أحدهما: أن يعتبره من حيث [هو][2] دال على معناه الموضوع بإزائه من العطف والتبعيض، وغير ذلك من معاني الحروف، فمن هذا الوجه يمتنع عليه مطلق الحكم، كان عنه أو به.

وثانيهما: أن يعتبره من جهة كونه ذلك اللفظ مع قطع النظر كونه ذا معنى، ومن هذا الوجه [لا]يسلب عنه مطلق الحكم عنه وبه، وإذا كان في الحرف اعتباران، أحدهما يصحّ عليه به الحكم، و [أما]الآخر فيمتنع عليه بسببه الحكم، فأمكن اجتماع النقيضين فيه: سلب مطلق

---

(١) وهي الاتحاد في الموضوع ((هو المسند إليه))، والمحمول ((وهو المسند))، والزمان، والمكان، والشرط، والإضافة، والجزء والكل، والقوّة والفعل. وقيل: يكفي في تحقق التناقض وحدة النسبة الحكمية بحيث يرد السلب والإيجاب على شيء واحد، فهي تستلزم بقية الوحدات الثمانية. ينظر: طرق الاستدلال ومقدّماتها:٢١٧.

(٢) سيأتي في أسلوب المؤلف بعد ستة أسطر أنّه يضيف ((حيث)) إلى الجملة لذلك زدت ((هو)).

الحكم وثبوته، أحدهما مضاف لأحد الاعتبارين، والآخر يضاف للاعتبار الآخر، فقولنا: لا يخبر به ولا عنه، أي: من حيث هو ذو معنى دالّ عليه، ولا يحكم بسلب هذا الحكم عنه من حيث هو لفظ لا من جهة أنَّه ذو معنى، والحرف من حيث هو حرف لا يصح الحكم عليه، على ما سيأتي بيانه[1]-إن شاء الله تعالى-.

وكذلك نقول: ((ثُمَّ)) حرف عطف، وأحد حروف العطف ((ثُمَّ))، فيخبر بها وعنها، لا يقال: إنَّ ((ثُمَّ)) ههنا اسم لحرف العطف الذي في قولنا: قام عمرو ثم زيد، والحرف في الحقيقة إنَّما هو الواقع في التركيب بين المعطوفات لا هذا المخبر عنه، وقد اعتمد على هذا الجواب جماعةٌ من الفضلاء، أو لأنَّ ((ثم)) لفظ، وقولنا: لفظٌ اسم[2]، فلذلك صح الإخبار عنه؛ لأنَّا نجيب عن الأول بأن تنقل الكلام إلى ((ثُمَّ)) التي اعترفتم بأنَّها حرف، فنقول: ((ثُمَّ)) في قولنا: ((قام [زيدٌ]ثم عمرو)) حرف، فيخبر عنها، ويخبر بها فنقول: حرف[3] العطف [ثُمَّ] التي في قولنا: ((قام زيد ثم عمرو))، فأينما ذهبتم بالحرف ذهبنا معكم إليه وأخبرنا به وعنه، وقد أضفنا للخبر ههنا النعت بالتي لما قلنا: ((التي في قولنا قام زيد ثم عمرو))، ومع أن النعت عندكم من خصائص [٤/أ] الأسماء[4]، وعن الثاني[5] أنَّه حيث ظهر لك أنَّ لفظ الحرف حيث وقع يرادفه لفظ هو اسم، ولا يلزم إقامة أحدهما مقام الآخر، وكذلك ((ليت)) يرادفها لفظ التمني، ولفظ التمني يخبر عنه بخلاف لفظ ليت، فلا يلزم من مرادفة قولنا: ((لفظٌ)) للفظ ((ثم)) أن يقوم أحدهما مقام الآخر، ونحن إنَّما أخبرنا عن لفظ ((ثم)) لا عن قولنا: ((لفظ))، فـ((لفظٌ)) اسم اتفاقاً، و((ثُمَّ)) حرف اتفاقاً، فأين أحدهما من الآخر.

إذا تقرر أنَّه يجتمع الحكم ونقيضه في الزمن الواحد في قولنا:

---

(١) وذلك في الخصيصة الرابعة.

(٢) ينظر: ناحرة الطرف: ٣١، والتفسير الكبير: ٣٨/١.

(٣) في المخطوط: ((حروف)).

(٤) ينظر: المرتجل لابن الخشاب:١٢، وأسرار العربية:١٠، وكشف المشكل:١٣٦.

(٥) الثاني هو أنَّه لفظ، وقولنا لفظ اسم.

((الحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه)) بحسب اعتبارين -كما تقدّم- فتبيّن أيضاً في نظيره كيف يجتمع النقيضان فيه في الزمن الواحد؟ وهو قولنا: المجهول مطلقاً يمتنع الحكم عليه مطلقاً، مع أنّ الحكم عليه بامتناع الحكم عليه حكمٌ عليه، كما تقدّم، فيجتمع الحكم وعدمه في هذا الموضع وهو المجهول مطلقاً؛ وذلك بسبب أنّ قولنا ((المجهول مطلقاً)) فيه اعتباران أحدهما: أن يأخذه من حيث يُفْرَضُ غَيْرَ مشعور به على الإطلاق، ومن هذا الوجه يجب أن يثبت له نقيض مطلق الحكم، وثانيهما: أن يأخذه من جهة أنّه علم منه أنّه مجهول مطلقاً، وهذا وجه معلوم منه كونه مجهولاً مطلقاً، ومن هذا الوجه والاعتبار أمكن أن يحكم عليه باستحالة الحكم عليه، وهو فرد من أفراد مطلق الحكم، فيكون مطلق الحكم فيه ثابتاً مع سلبه عنه[1]، لكن أحدهما ثابتٌ بإضافة والآخر بإضافة أخرى، وإذا تعددت الإضافات أمكن اجتماع النقيضين في مكان واحد في زمن واحد، كما تقول: زيد أبٌ وليس بأب، أي هو أبٌ بالإضافة لخالد وليس أباً بالإضافة لبكر، وكذلك النقائض كلُّها والأضداد والأمثال يصحّ اجتماعها مع تعدُّد الإضافات، نحو زيد صديق عدو، مؤمنٌ بالله كافرٌ بالطاغوت، إلى غير ذلك من النظائر، فقد ظهر لك أن الجواب الذي ذكره ذلك[2] الفاضل باطلٌ، وأنّ الجواب الحق أنّه محكومٌ عليه ومخبرٌ

---

(١) قال الرضي: ((وكذلك قولهم: ((المجهول مطلقا لا يحكم عليه))، أي: الشيء الذي لا شعور به أصلا لا يحكم عليه، ولفظ المجهول مطلقاً مشعورٌ بمعناه؛ إذ هو ما لا تعرفه.

ففي جميع ذلك مبتدآن؛ أحدُهما محكومٌ عليه بشيء، وهو المذكور في لفظك، والآخر محكومٌ عليه بنقيض ذلك، وهو المكنّى بلفظك عنه، فلا يلزم التناقض؛ لأنّ التناقض لا يكون إلاّ مع اتحاد الموضوعين)). شرح الكافية: ١/٢٩.

(٢) في المخطوط: ((لذلك)).

عنه حالة عدم للخبر عنه، وأنَّ المخبر عنه في هذه القضية حرفٌ لا اسمٌ ولا فعلٌ.

الخصيصة الثالثة:

خصيصة الفعل: هي أنَّه لا يخبر عنه وإن صحَّ الإخبار به، نحو: قام زيدٌ، فإنَّ ((قام)) خبرٌ عن ((زيدٍ)) في المعنى مقدماً على المخبر عنه، فكونه لا يخبر عنه متفق عليه بين النحاة[1].

وأشكل على ذلك قولنا: ((قام)) فعل ماض، و((قام)) ثلاثة أحرف، و((قام)) معتلّ الوسط، ونحو ذلك مما لا يتناهى من الإخبار عنه؛ فإنّ المخبر عنه في هذه القضية إمَّا اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ، وعلى كلّ تقديرٍ فهو مشكلٌ، فإن كان اسماً كذبت القضية؛ لأنَّ كلّ اسمٍ يخبر عنه، فالإخبار عنه بأنه لا يخبر عنه كذب، وإن كان حرفاً كذبت القضية من وجهين، الأوّل: قولنا إنَّه فعل ماض، والإخبار عن الحرف بأنَّه من حيث[هو] حرفٌ فعلٌ ماض كذبٌ، والثاني: أنَّ الإخبار عنه، بأنَّه لايخبر عنه خبر عنه، وهو كذب، وتناقضٌ، وإن كان فعلاً فقد أخبرنا عنه بأنَّه لا يخبر عنه، وذلك خبرٌ عنه، وإنَّه متناقضٌ، حيث سلبنا عنه مطلق الخبر، وأثبتنا خبراً خاصا عنه بأنَّه لا يخبر عنه، ومتى ثبت خبر خاص ثبت في ضمنه مطلق الخبر، فيكون مطلق

---

(١) ينظر: المرتجل:٢١، الإنصاف:٦، وأسرار العربية:٤، واللباب في علل البناء والإعراب:٤٨.
والمقصود بكونه خبراً هنا أن يكون مسنداً لا مسنداً إليه، وإلا فإنَّ ((زيد)) من ((قام زيد)) فاعل، قال ابن الخشاب ـ ت:٥٦٧هـ ـ: ((ولفظة الإسناد أعم من لفظة الإخبار؛ لأنَّ الإخبار ما احتمل الصدق والكذب، ... والإسناد ينطلق على ما احتملهما وهو الخبر، وعلى ما لا يحتملهما كالاستفهام والأمر والنهي، ...؛ فلهذا كان استعمال الإسناد في تعريف الفعل أولى من استعمال الإخبار)). المرتجل:٢١.

الخبر ثابتاً ومنعناه عنه، وهو جمع بين النقيضين.''

فأجاب الجمهور عن هذا السؤال [٤/ب] بأنَّ المخبر عنه في هذه القضية اسمٌ[١]؛ لوجوه .

الأوّل: أنّا نرفع ما بعده على خبر الابتداء فيكون ((قام)) مبتدأ، والمبتدأ لا يكون إلاّ اسماً[٢].

الثاني: أن الإخبار عن الشيء من خصائص الأسماء[٣]، وقد وجد في هذا اللفظ فيكون اسماً. الثالث: أنَّ خبره اسم اتفاقاً وهو قولنا: فعلٌ ماض؛ لدخول التنوين فيه، والخبر يجب إذا كان مفرداً أن يكون عين مبتدأ[٤]، وإذا وجب اتحادهما وكان الثاني اسماً كان الأوّل اسماً.

---

(١) ذكر الرازي ــ ت:٦٠٦هـ ــ هذا الاعتراض على مثل ((ضرب فعل ماض))، فقال: ((فإن قالوا: المخبر عنه بهذا الخبر هو هذه الصيغ وهي أسماء. قلنا: هذا السؤال ركيك؛ لأنّه على هذا التقدير يكون المخبر عنه بأنّه فعلٌ اسماً، فرجع حاصل هذا السؤال إلى القسم الأوّل من القسمين المذكورين في أوّل هذا الإشكال وقد أبطلناه)). ساحرة الطرف ص: ٣٠، والتفسير الكبير: ١/٣٨، ووجه إبطاله هو كذب القضية.

(٢) لما سبق في تقسيم الكلمة من أنَّ المخبر عنه اسم؛ ولذلك اعتبر كثيرون الاسمية في تعريف المبتدأ، نحو: ((المبتدأ هو الاسم المجرّد من العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً المسند إليه خبر أو ما يسدّ مسدّه)). اللباب في علل البناء والإعراب:١/١٢٤. وينظر: الإيضاح للفارسي:٨٥، واللمع:١٠٩، وأسرار العربية:٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٤٠، والمغني في النحو: ٢/٢٤٩، والملخّص:١٥٨.

(٣) هو الوجه السابق نفسه؛ لأنَّ الإخبار عنه يعني كونه مبتدأ.

(٤) قال ابن مالك ــ ت٦٧٢هـ ــ: ((فالأكثر أن يُغايره لفظاً ويتّحد به معنى، نحو هذا زيدٌ، وزيدٌ فاضل ...

*وقد يقصد بالخبر المفرد بيان الشهرة وعدَم التغيير فيتّحد بالمبتدأ لفظاً ... كقول رجل من طيء:

والجواب عن الأوَّل: لا نسلم أنَّ من شرط المبتدأ أن يكون اسماً، ومن ذكر في حدّ المبتدأ أنَّه ((الاسم المجرد عن العوامل اللفظية)) فقد أخطأ؛ ولذلك قال ابن عصفور[1] وغيره من المحققين: أن الاسم المبتدأ: هو الاسم أو في معنى الاسم[2]، ولم يشترطوا خصوص الاسم

خَليلي خليلي دون رَيْب، وُرَبَّمـا .....

*وقد يكون الخبر المفرد مغايراً للمبتدأ في لفظه ومعناه، والحامل على ذلك الإعلام بالتساوي في الحكم كقوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُم﴾.

*وقد يكون المغاير لفظاً قائماً مقام مضاف، كقوله تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ اللهِ﴾ أي هم ذوو درجات...

*وقد يكون المغاير لفظاً ومعنىً مُشعراً بحالٍ تُلحق العين بالمعنى، والمعنى بالعين، فالأوَّل كقولك: زيد صَوْم، تريد بذلك المبالغة، كأنَّك جعلته نفس الصوم، ولايراد بذلك: ذو صوم؛ لأنَّ ذلك الصوم يصدق على القليل والكثير... والثاني قولهم: نهار فلان صائم، ... ومن هذا القبيل قولهم: شِعْرٌ شاعر)). شرح التسهيل:١/٣٠٥ ــ ٣٠٦.

وعبّر ابن يعيش عن غير الكثير بقوله: ((أو مُنَزَّلاً منْزلتَه)). شرح المفصل: ١/٨٧. وينظر: الجمل للزجاجي:٣٦، واللمع لابن جني:١١٠، وكشف المشكل :٢١٦.

(١) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي الحضرمي، له: المقرّب، وشرح الجمل، والممتع في التصريف، توفي سنة: ٦٦٩هـ بتونس. ينظر: إشارة التعيين ص:٢٣٦، وبغية الوعاة: ٢/٢١٠.

(٢) قال في المقرّب: ١/٨٢: ((فالابتداء هو جعلك الاسم أو ما هو في تقديره...))، وكذلك فعل ابن مالك، ينظر: شرح التسهيل: ١/٢٦٧، وغيرهما. فالاسم هنا يراد به الاسم الصريح، وغيره وهو المؤول. ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٥، وأوضح المسالك: ١/١٦٧، فالمؤلف يتغاضى عن مصطلح ((الاسم)) هنا.

بل يقع المبتدأ اسماً، وفعلاً، وحرفاً واسمان[1]، وفعلان، وحرفان. واسمٌ وفعلٌ، واسمٌ وحرفٌ، وجملتان، ومهمل ليس باسمٍ ولا فعل ولا حرف وغير ذلك.

فالاسم نحو: زيد قائم، والفعل نحو: ضرب فعل ماض، والحرف نحو: ((ثُمَّ)) حرف عطف، و((من)) حرف جرٍّ. والاسمان: زيد وعمرو الآتيان، والفعلان ﴿عَبَسَ وَبَسَرَ﴾ [المدثر:٢٢] مترادفان. والحرفان: ((من)) و((عن)) حرفا جرٍّ، والاسم والحرف: هذا كلمتان؛ هاء التنبيه واسم الإشارة، واسمٌ وفعلٌ: ((قام زيدٌ)) جملة فعلية. والجملتان: ((قام زيد وخرج بكر)) كلام مفيد، و إيجاب لانفي، والمهمل نحو: ((ديْزٌ)) مهمل ليس بموضوع[2]؛ وأنت تعلم أنَّ ما لم يوضع لايوصف بكونه اسماً ولافعلاً ولاحرفاً، وأنَّ المركّب من اسمين أو فعلين لايوصف بكونه اسماً ولافعلاً ولاحرفاً.

وكذلك القصيدة من الشعر فإذا قلنا: قصيدة امرئ القيس[3] فصيحة، أو القرآن العظيم معجزٌ صحّ، والرفع في جميع هذه الصور لا يجيز النحاة غيره، ولا يمكن أن يكون إلا على كونه خبر مبتدأ. ولا شيء معنا يصلح للابتداء إلا ما تقدّم مع أنَّه ليس اسما.

والعجب أنَّه لا يُخبر عن الأفعال والحروف في الغالب إلاّ النحاة فإنَّهم الذين تُحوجُهم صناعة النحو لذلك، فيقولون: ((من)) حرف جرٍّ، و((لا)) حرف نفي، و((أكْرَمَ)) فعل ماض، و((يُكْرِمُ)) فعل

---

(١) هكذا بالرفع ولعله يريد: والمبتدأ: اسمان وفعلان.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/٤، ((والمهمل عند أهل العربية لفظ لم يوضع لمعنى كـ((جَسق)) و((ديز))، ويطلق أيضا على الحرف غير المنقوط كالحاء والسين ويقابله المعجم)). كشاف اصطلاحات الفنون: ٤/٣٩٨، والمقصود هنا الأوّل.

(٣) هو امرؤ القيس بن حُجْر الكندي، الشاعر المشهور صاحب ((قِفا نبك)). ينظر طبقات فحول الشعراء: ٥١.

مستقبل، إلى غير ذلك مما يستعملونه طول النهار، وهم مع ذلك يقولون: الحرف والفعل لا يخبر عنهما.

وقد قال بعض المشايخ يوماً وأنا في حلقته: ما تقولون في قولنا: ((هذا)) اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ؟ وابتدر إليه أفضل الجماعة فقالوا: اسمٌ، فقال: أخطأتم، فقال الذين يلونهم: فعل، فقال: أخطأتم، فتيقّن الباقون أنَّ الصواب معهم فقالوا: حرف، فقال لهم أخطأتم، فقالوا: كيف تكون كلمة ليست باسمٍ ولا فعلٍ وحرفٍ؟ فقال: أما علمتم أنَّ الهاء في ((هذا)) للتنبيه، و((ذا)) وهو اسم إشارةٍ[1]، وأنَّ المركّب من الاسم والحرف ليس باسمٍ ولا فعلٍ ولا حرفٍ؟ وصدق -رحمه الله-.

فقد ظهر لك حينئذٍ أنَّ المبتدأ لا يشترط فيه أن يكون اسماً فيبطل الاستدلال بكون اللفظ مبتدأ على كونه اسماً كما تقدم.

وعن الثاني: أنَّ الإخبار عن اللفظ لا يستدلّ به على كون المخبر عنه اسماً كما تقدَّم.

وعن الثالث: أنَّا نسلّم أنَّ المبتدأ يكون عين الخبر، والخبر عين المبتدأ في المعنى، وأمَّا في اللفظ فهو غيره ضرورة في أكثر الصور[2]،[٥/أ] كقولنا: زيدٌ كاتبٌ، فليس في حروف الخبر حرف من حروف المبتدأ، وإذا كان أحد اللفظين غير الآخر أمكن أن يكون أحد اللفظين اسماً والآخر حرفاً، ويكون المعنى واحداً وهو المقصود بلفظ الخبر، فإنَّ الحرفية والاسمية من عوارض الألفاظ لامن عوارض المعاني، فإذا كان المقصود واحداً فلا يضرّ اختلاف العبارات بين

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٥٤/٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٨٥، ٤٨٧، ، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٣٩/١، ٢٤٤، وارتشاف الضرب: ٩٧٤، ٩٧٦.

(٢) ينظر: ما سبق ص٤٩، وسيأتي تفصيله في الخصيصة الحادية والعشرين.

الأسماء والأفعال والحروف، فلا يستدلّ بكون الخبر اسماً أن يكون لفظ المبتدأ اسماً، بل قد يكون مهملاً لاوضع فيه ألبتة ، كقولنا: ضيس[1] مهمل، فلفظ الخبر اسم موضوع، ولفظ المبتدأ لاوضع فيه؛ فلا يكون اسماً ولافعلاً ولاحرفاً.

الفريق الثاني الذين أجابوا عن هذا السؤال قالوا: إنّ ((قام)) في قولنا: ((قام فعل ماض)) لا نقول هو اسمٌ مطلقاً، بل نقول: هو اسمٌ لـ((قام)) في قولنا: قام زيدٌ، وهذا المسمّى هو الفعل الذي أخبرنا عنه إنّه فعل ماض، فلا تناقض بين كون هذا اللفظ الذي هو الاسم يخبر عنه، ومسمّاه الذي هو الفعل لا يخبر عنه، فقلت لبعضهم نحن ننقل الخبر لذلك المسمّى فنقول: ((قام)) في قولنا ((قام زيدٌ)) فعل ماض، فإن جعلتم هذا أيضاً اسماً لغيره نقلنا الخبر لذلك الغير، ولزم التسلسل[2] أو تعترفوا بأن الفعل بما هو فعل يخبر عنه، وهو المطلوب.

الفريق الثالث: الذين قالوا: إنّ هذا السؤال باطلٌ قطعاً وغير لازم؛ فإنّا إذا قلنا: الفعل لا يخبر عنه فإنّا سالبون لمطلق الخبر لا لخبر خاصٍّ، ومع سلب مطلق الخبر استحال أن يقال: إنّ هذا الكلام خبرٌ؛ لأنّه لو كان خبراً لكان مطلق الخبر ثابتاً فيه؛ لضرورة استلزام الأخصّ الأعمّ، والمقدور[3] سلب الأعم المستلزم لسلب جميع أفراده،

---

(١) في المخطوط كلمة غير واضحة، والمثبت أقرب إلى صورتها. وهي مادة لم تذكرها المعاجم.

(٢) التسلسل: ((هو أن يستند وجود الممكن إلى علّة مؤثرة فيه، وتستند هذه العلّة إلى علة مؤثرةٍ فيها، وهي إلى علة ثالثة مؤثرةٍ فيها، وهكذا تسلسلاً مع العلل دون نهايةٍ. وهذا التسلسل ... مستحيل عقلا)). ضوابط المعرفة ص:٣٢٦، وينظر: الكليات ص:٢٩٣، وكشاف اصطلاحات الفنون: ٤٠٦/٢.

(٣) هكذا ولعلها: ((المقدّر)).

فعلم أنَّ قول السائل إنَّ هذا خبرٌ عن الفعل بأنَّه لا يخبر عنه باطلٌ بالضرورة، فاندفع السؤال، وقد تقدم هذا الجواب في قولنا في الحرف: إنَّه لا يخبر به ولا يخبر عنه، وأنَّه جوابٌ باطلٌ، وأنَّ الحق أنَّ هذا خبرٌ قطعاً، وأنَّ النقيضين قد اجتمعا في هذا الخبر، وهما سلب مطلق الخبر وثبوته بإضافتين واعتبارين، وأنَّ نظير هذه المسألة قولنا: المجهول مطلقاً يستحيل الحكم عليه، فإنَّا سالبون لمطلق الحكم ومثبتون له بإضافتين، وتقدَّم بسطه هنالك[1]، فينقل إلى ههنا سؤالاً وجواباً.

الخصيصة الرابعة:

خصوصية الاسم. وهو كونه يصح الإخبار به وعنه، كقولنا: زيدٌ قائمٌ، فإنَّ ((زيداً)) اسمٌ وهو مخبر عنه، و((قائم)) اسمٌ وهو مخبر به، واعلم أنَّ هذا مما أجمع النحاة عليه، وأنَّ هذين الوصفين لا يجتمعان إلاَّ في الاسم خاصة، وأنَّ اجتماعهما من خصائصه[2]، وليس الأمر كذلك، على ما يفهم أكثرهم؛ بل هذان الوصفان يجتمعان للفعل والحرف، ولااختصاص للاسم بذلك على الإطلاق، بل على تفصيل أنا ذاكره-إن شاء الله تعالى-، وهو أنَّ الاسم يصح الإخبار بمسمّاه وعن مسمّاه معبرا عنه بلفظه، نحو: زيد كاتب، فالإخبار إنَّما هو عن مسمّى ((زيد)) لاعن لفظ ((زيد)) وإلاَّ لكذبت القضية؛ فإن لفظ ((زيد)) لايكتب، غير أنَّه عُبِّر عن المسمّى بلفظ ((زيد)) الذي هو اسم، والإخبار بمسمى ((كاتب)) لابلفظ ((كاتب))، وإلا لكذبت القضية؛ فإنَّ مسمَّى ((زيد)) ليس نفس حروف ((كاتب))، ولا اسم ((زيد)) الذي هو[٥/ب]الزاي والياء والدال نفس لفظ ((كاتب)). بل مسمَّى الثاني ثابت لمسمّى الأوَّل معبراً عن المسمَّيَيْن بلفظَين هما اسمان.

---

(١) ص٤٢ ــ ٤٧.

(٢) ينظر: ما سبق ص ٣٣. وينظر: أوَّل الخصيصة الثانية والثالثة.

ويصحُّ الإخبار عن مسمّى ((زيد)) وبمسمّى ((كاتب)) معبراً عنهما بغير لفظ ((زيد)) و((كاتب))، نحو قولنا: مسمّى زيد مسمّى كاتب، فعبّرنا عن الاثنين بلفظ مُسمّى.

وأمّا الإخبار عن لفظ ((زيد)) مع قطع النظر عن مسماه فبأخذه من حيث هو لفظ مُجَرَّدٌ عن المعنى، لامن حيث هو لفظٌ ذو معنى. فنقول: ((زيد)) ثلاثة أحرف، و((زيد)) ساكن الوسط، و((زيد)) اسم، وإلى غير ذلك من الإخبارات المتعلقة بالألفاظ المجردة لا من حيث [هي] ذوات معانٍ.

فهذه ثلاثة أقسامٍ ينبغي أن نتصوَّرَها: الإخبار عنها، والإخبار عن مسمّاها معبراً عنها بها، والإخبار عن مسمّاها مُعَبَّراً عنها بغيرها. فإذا تُصُوِّرَت الثلاثة الأقسام خرج منها الفرقُ بين الأسماء والأفعال والحروف، وتحققت خصيصة الاسم على وجهها[1].

وتقول حينئذٍ: الفعل يخبر بمسمّاه معبراً عنه بلفظه، وبغير لفظه ولايخبر عن مسماه معبراً عنه بلفظه، ويخبر عن مسمّاه معبراً عنه

---

(١) هذه هي الأقسام ملخَّصة في الجدول التالي؛ لما في كلامه هنا من تكرار وتداخل:

أولا: إرادة المعنى	الاسم	الفعل	الحرف
١)الإخبار بمسمى الكلمة: أ) معبراً عنها بلفظها ب) معبراً عنها بغير لفظها	زيد كاتب زيد مسمّى كاتب	زيد قام وقوع القيام في الماضي مسمى قام	xxxxxxx تعلّق الأمل التمني
٢)الإخبار عن مسمى الكلمة: أ) معبراً عنها بلفظها ب) معبراً عنها بغير لفظها	زيد كاتب مسمّى زيد كاتب	xxxxxxxxxxx مسمّى ((قام)) مركّب من الزمان والمكان	xxxxxxx التمني تعلّق الأمل
ثانيا: إرادة اللفظ:	**الاسم**	**الفعل**	**الحرف**
١) الإخبار عنه	زيد ثلاثة أحرف	((قام)) ثلاثة أحرف	((ليت)) ناصبة للمبتدأ
٢) الإخبار به	أحد الأسماء الثلاثية زيد	أحد الأفعال الماضية ((قام))	أحد الحروف الناصبة للمبتدأ ((ليت))

بغير لفظه، ويخبر عنه وبه مطلقاً.

مثال الإخبار بمسمَّاه[1] معبراً عنه بلفظ الفعل قولنا: قام زيدٌ، فإنَّا أخبرنا[2] بمدلول ((قام)) عن ((زيد)) معبراً عنه بلفظ ((قام))، ومثال الإخبار بمسمّى الفعل معبراً عنه بغير لفظ الفعل قولنا: وقوع القيام في الزمن الماضي مسمّى ((قام))، فقولنا ((مُسَمّى قام)) هو المخبر به في هذه القضية، وهو مُعَبَّر عنه بلفظ هو اسم لا فعل، وهو قولنا: مُسَمّى.

ومثال الإخبار عن مسمّاه مُعَبَّرا عنه بلفظ الفعل قولنا: ((قام)) مُرَكَّبٌ من المصدر والزمان، إنَّما هو عن مسمّى ((قام)) لا عن ((قام))، فإنَّ ((قام)) مُرَكَّبٌ من ثلاثة أحرف لا من المصدر والزمان، لكنا لما أخبرنا عن المسمّى مُعَبِّرين عنه بلفظ الفعل امتنع الإخبار لغة، وحَجَرَت العربُ فيه، وكان كلاماً باطلاً، ومثال الإخبار عن مسمّى الفعل معبراً عنه بغير لفظ الفعل قولنا: مسمّى ((قام)) مُرَكَّب من المصدر والزمان، لكنه معبر عنه بلفظ ((مسمًّى)) لابلفظ ((قام))، وذلك هو سبب صحة الإخبار لغة، أمَّا لو عبرت بلفظ الفعل امتنع.

ومثالُ الإخبار عن لفظ الفعل من حيث هو لفظ لا ذو معنى قولُنا: ((قام)) فعل ماض، و((قام)) ثلاثة أحرف، إلى غير ذلك من الإخبارات الواقعة للألفاظ، والمخبر عنه في هذه الصورة فعلٌ حقيقةً؛ ولذلك نقول: فعل ماض، وليس باسم ولا حرف، فلو تخيل متخيلٌ أنَّ المخبر عنه في هذه القضية اسمٌ لا فعل لكانت كاذبة، والنُحاة بأجمعهم مع الأيام يقولون[3]: ((قام)) فعل وليس باسم ولا حرف، فكيف يمكنهم تكذيب أنفسهم فيما يخبرون به طول أعمارهم؟ فالمخبر عنه في هذه

(١) في المخطوط: ((عن مسمّاد)) وهو خطأ.
(٢) سبق في الحاشية ،ص: ٤٨ أنَّه يريد بـ((الإخبار)) الإسناد.
(٣) في المخطوط: ((يقول)).

القضية فعل قطعاً، لكن لفظ الفعل من حيث هو فعلٌ ولفظٌ، لا من حيث هو ذو معنى.

فلو أردنا أن نُعَبِّر بلفظ ((قام)) عن مدلوله لغةً وهو صدور القيام في الزمن الماضي ونخبر عنه مع ذلك امتنع، وهذا هو معنى قولنا الفعل لا يخبر عنه، أي: من هذا الوجه. أمَّا من جهة كونه فعلا لا معبراً به عن معناه فَيَصِحُّ[1].

ومثال الإخبار به من حيث هو لفظ قولنا: أحدُ الأفعال الماضية ((قام))، وأحَدُ الأفعال المضارعة[٦/أ]((يقوم))، وأحدُ أفعال الأمر ((قُمْ))، إلى غير ذلك من الأخبار.

فتلخَّصَت الأقسام الثلاثة الواقعة في الاسم في الفعل، غير أنَّ منها جائز [فيهما]، ومنها ما هو جائز في الاسم ممتنع في الفعل، وهو الإخبار عن مسمّى الفعل معبرا بلفظ الفعل، فهذا القسم الثاني جائز[2] في الاسم ممتنع بالفعل، وأمَّا الإخبار عن مسمّاه معبراً عنه بغير لفظه، والإخبار عنه في نفسه مع قطع النظر عن مسمّاه، فهذان القسمان جائزان في الاسم والفعل، ومن الوجه الأوَّل ظهرت خصيصة الاسم لا من الأخيرين.

وكذلك باقي الأقسام الثلاثة في الحرف، فنقول: الحرف لا يخبر

---

(١) الكلمة المراد لفظها اسم، والحكم عليها من باب الإسناد اللفظي. جاء في شرح الكافية الشافية: ١٧١٦:

وإن نَسَبْتَ لأداةٍ حُكماً فاحْكِ أوَ اعْرب واجعلنّها اسما

وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٦٧/١، وشرح الكافية للرضي: ٢٨/١ ــ ٢٩، ــ وفيه مناقشة وردٌّ لمثل ما أورده المؤلف (٢٥٥/٣)، وقال بعلميَّة هذه الألفاظ، والتصريح بمضمون التوضيح: ٩/١، ١٤.

(٢) ((فهذا القسم الثاني جائز)) كلمات غير واضحة في المخطوط والمثبت أقرب إلى رسمها.

بمسمّاد معبراً عنه بلفظ الحرف، ولا عن مسمّاد معبراً عنه بلفظ الحرف، ويجوز الإخبار عن مسماد وبمسماد معبراً عنه بغير لفظ الحرف، ويجوز الإخبار عنه وبه مطلقاً، ومثال ذلك أنَّ ((ليت)) موضوع للتَّمَنِّي، فلا يجوز الإخبار عن التمني ولا بالتمني معبراً عنه بلفظ ((ليت))، فلا يقال: ((ليت)) تَعَلُّقُ الأمَلِ، ولا تَعَلُّقُ الأمَلِ ((ليت))، ويجوز إذا عبرنا بلفظ التمني عن هذا المسمّى الإخبار به وعنه، فنقول: التَّمَنِّي تعلُّق الأمل، وهذا إخبار عنه، وتَعَلُّق الأمل التمنِّي، وهذا إخبار به، لكن في الصورتين التعبير بلفظ ((التمنِّي)) لابلفظ ((ليت))، فهذان قسمان.

ويجوز الإخبار عن لفظ ((ليت)) مطلقاً، والإخبار بها: ((ليت)) ناصبة للمبتدأ، وثلاثة أحرف، وداخلة على الجملة الاسمية، إلى غير ذلك من الأخبار المرفوعة على أنَّها خبر مبتدأ، ومبتدؤها لفظ ((ليت)) ليس إلا، ويخبر بها نحو: أَحَدُ الحروف الناصبة للمبتدأ ((ليت))، وأحدُ الحروف المبنيَّة ((ليت))، وأحد الحروف المركبة من ثلاثة أحرف ((ليت))، وأَحَدُ الحروف المشبهة للأفعال ((ليت))، إلى غير ذلك من المبتدآت التي يكون لفظ ((ليت)) خبراً عنها، وهو مجمع عليه بين النحاة فيما يتداولونه طول أعمارهم.

فقد ظهر أنَّ الأقسام الثلاثة موجودة في الاسم والفعل والحرف، غير أنَّ الثلاثة جائزة في الاسم، وهو خصيصته.

واثنان جائزان في الحرف، وهو الإخبار بمسمّاد وعن مُسَمَّاد معبّراً عنه بغير لفظه[1].

والإخبار عنه-أعني اللفظ- في نفسه يجوز في الثلاثة، وهذا ليس خصيصة لواحدٍ منها، بل يجوز الإخبار عن لفظ الفعل والحرف

(١) وفيها يستبدل بهما الاسم، فاللفظ المخبر به اسم في قوله: ((تَعَلُّق الأمل التمني)) و((وقوع القيام في الزمن الماضي مسمّى قام)).

والاسم فنقول: ((زيد)) ثلاثة أحرف، و((ليت)) ثلاثة أحرف، و((ضرب)) ثلاثة أحرف، ويجوز الإخبار بلفظ الاسم ولفظ الفعل ولفظ الحرف فنقول: أحَدُ الثلاثيِّ ((زيد)) و((ليت)) و((ضرب))، فالإخبار باللفظ وعنه لا حَجْرَ فيه في فعل ولا حرف من جهة اللغة بل جائز مطلقاً.

وكذلك لا حَجْرَ في الإخبار عن المسمَّى إذا عبّر عنه بغير لفظ الفعل والحرف، فإن عُبِّر عن المسمَّى بلفظ الاسم والفعل والحرف فمن ههنا تخرج الخصائص ويتجه الحجر من جهة اللغة، ففي الاسم لا حَجْرَ مطلقاً، وهو خصيصته التي امتاز بها على الفعل والحرف، وهي كونه يخبر بمسمَّاه وعن مسمَّاه مُعَبَّراً عنه بلفظه نحو: زيد أخوك، وأخوك زيد.

والفعل يجوز فيه واحد منهما فقط وهو الإخبار بمسمَّاه مُعَبَّراً عنه بلفظه وهو ((قام))، ويمتنع فيه الإخبار عن مسمّاه معبراً عنه بلفظه.

وتحريره: أنَّ مسمى ((قام)) وهو المصدر في الزمن الماضي، فيجوز مُسَمّى ((قام)) مركب من المصدر والزمان، فتجعله مبتدأ تخبر عنه بقولك ((مركب من المصدر والزمان))، ولكنه[1] عبرت عنه بلفظ ((مُسَمّى)) وهو اسم، ولم تعبر عنه بلفظ ((قام)) الذي هو فعل، فلو قلت: ((قام)) [٦/ب] مُركّب من المصدر والزمان، مخبراً عن المسمّى لا امتنع لغة، فبهذا الجواز وهذا الامتناع حصلت له خصيصة امتاز بها على الاسم والحرف، ففي الجواز في الإخبار بمسماه معبراً عنه بلفظه امتاز على الحرف؛ لأنَّ ذلك ممتنع فيه؛ وامتناع الإخبار عن مسمّاه معبّراً عنه بلفظه امتاز على الاسم؛ لجواز ذلك في الاسم، فصار مجموعُ الجواز والامتناع خصيصةً في الفعل لا توجد في الاسم و لا في الحرف.

---

(١) هكذا بضمير الغائب.

وخصيصة الحرف هي[1] امتناع الإخبار عن مسماه وبمسماه معبرا عنه بلفظ الحرف؛ وذلك لأنَّ مسمَّى ((ليت)) التَّمَنِّي، فلا تقل[2]: ((ليت)) تعلُّق الأمل، مخبراً عنه؛ ولا: تعلُّق الأمل ((ليت)) مخبراً به. فمجموع الامتناعين هو خصيصة الحرف، فامتناع الإخبار عن مُسمّاه معبرا عنه بلفظه امتاز به على الاسم؛ لجواز ذلك فيه، ولا يمتاز به على الفعل؛ لمشاركته له في هذا الامتناع، وامتناع الإخبار بمسماه معبراً عنه بلفظه امتاز به على الفعل؛ لجواز ذلك في الفعل.

فمجموع الامتناعين هو خصيصته التي امتاز بها عليهما، والجوازان هما خصيصة الاسم التي امتاز بها عليهما، والجمع بين الجوازِ والامتناعِ في الفعل هو خصيصة الفعل التي امتاز بها عليهما. فبهذا التقرير يظهرُ لك خصيصةُ كل واحد منها، وأنَّ الإخبار عن اللَّفظ لا يمتاز به واحدٌ منها.

تنبيه:

النحاة إنَّما وضعوا لفظ الاسم والفعل والحرف للألفاظ دون المعاني، وقد ظهر لك هذه الألفاظ المسمَّاة بالاسم والفعل والحرف يجوز الإخبار بها وعنها مطلقاً -كما تقدم تقريره- فإنَّه جائز بإجماع النحاة، بل لا يكاد يستعمل الإخبار بها وعنها إلاَّ النحاة؛ لضرورة بيان علم النحو، فيكون قولهم: الحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه باطلٌ بإجماعهم؛ لأنَّ الحرف يخبر به وعنه بإجماعهم؛ ولأنَّ الحرف اسم للفظ، وكذلك قولهم الفعل لا يخبر عنه؛ وإجماعهُم على ذلك باطلٌ بإجماعهم[3]؛ لأنَّهم دائماً يخبرون عن الفعل بأنَّه ماض

---

(١) في المخطوط: ((هو)).

(٢) في المخطوط ((فلا تعلُّق)) وهو تحريف.

(٣) ذكر قبل سطرين أنَّه يجوز بإجماعهم الإخبار عن الكلمات الثلاثة وبها، وهنا ينقل إجماعهم على أنَّ الفعل والحرف لا يخبر عنهما. فهذا تغافل عن الاعتبارين، وهما الإسناد اللفظي والإسناد المعنوي.

ومستقبل وغير ذلك.

فإذا أردت تصحيح كلامهم، ونَفْيَ التناقض عنه، والخروج من هذه المضايق الصَّعْبة رجعت إلى التفصيل المتقدِّم، وحملت قولهم: ((إنَّ الحرف لا يخبر به ولا عنه)) على أنَّه لا يخبر بمسمّاه ولا عن مسمّاه معبراً عنه بلفظ الحرف. لا على الحرف نفسه؛ فإنَّه يجوز الإخبار به وعنه مطلقاً.

ويحمل قولهم: ((إنَّ الفعل لا يخبر عنه)) على أنَّ معناه: لا يخبر عن مسمّاه معبّرا عنه بلفظ الفعل، لا على الفعل نفسه، ويحمل قولهم[1]: ((الاسم يخبر به وعنه، وأنَّ هذا من خصائص الاسم)) على أنَّ معناه أنَّ الاسم يخبر عن مسمّاه وبمسمّاه معبّراً عنه بلفظه، بخلاف الفعل والحرف.

وعلى هذه التفاسير يَستَقِيمُ كلامُهم، ولا يبقى فيه تناقضٌ، وتندفع الأسئلة كلُّها، ومن لم يفهم هذه المقاصد تناقضت عليه الفتاوى، وتزلزلت عنده القواعد، وشرَعَ يجيب عن الأسئلة أجوبةً فاسدةً، كما تقدمت أجوبتهم.

الخصيصة الخامسة:

للحرف. فإنَّه كما نقص في كونه لا يخبر بمسمّاه معبرا عنه به[2] -كما تقدم- وزاد عليه الاسم بذلك، فقد زاد الحرفُ على الاسمِ من وجهٍ آخر، وهو أنَّ الحرف يعبَّرُ عن مسمّاه معبّراً عنه بلفظ الحرف، ويقصر الاسمُ[٧/أ]عنه في ذلك، والفعل أيضاً، فهي مزيةٌ له وخصيصةٌ، فتقول: ليت زيداً منطلق، فتعبّر عن التمنّي المتعلّق

---

(١) ((قولهم)): غير ظاهرة في المخطوط.

(٢) فلا يقال: تَعلّق الأمل ((ليتَ)). وسبق له -ص:٥٧) أن ذكر أنَّه يقال: ((التمني تعلّق الأمل)) ولا يقال: ((ليت تعلق الأمل)) فقد قصر الحرف عن الاسم، وسيأتي مثله في ص: ٦٤.

بانطلاق زيد بـ((ليت))، ولو عبّرت عن التمنّي بلفظ الاسم لامتنع؛ فلو قلت: ((التمنّي منطلقٌ))، لم ينتظم كلاماً عربياً، فقد قَصُر[1] الاسم عن الحرف في هذا المقام[2]، ولو قلت: ((تَمنَّى زيداً منطلق)) لم يجز، رفَعْتَ الجميع أو نَصَبته أو بعضه، حتى يأتي مع ((تَمنَّى)) الذي هو الفعل باسْمٍ هو فاعله، فحينئذٍ ينتظم كلاماً عربياً مع نصبهما جميعاً[3]، فلم يُكْمِل الاسمُ وحدَه ولا الفعلُ وحده حتى اجتمعا، وحينئذٍ قاما مقامه.

وهذه فضيلة حَسَنَةٌ له، وخصيصةٌ امتاز بها على الاسم والفعل[4]، عوَّضَت العربُ بها عليه ما فاته من جهة الإخبارِ بمسمَّاد وعن مسمّاد معبراً عنه به، وظهر بهذه الخصيصة أنَّ صحَّة الإسناد قد تكون من خصائص الحروف دون الأسماء والأفعال[5].

الخصيصة السادسة:

للفعل أنَّه يصحُّ الإخبار بمسمّاه مُعبَّراً عنه بلفظ الفعل، فنقول: قام زيدٌ، فيكون كلاماً تاماً، ولو قلت: ((القيامُ والزمنُ الماضي زيد)) لم يصح، مع أنَّك أتيت باسمين موضُوعَين لما دلّ عليه الفعل ولم ينوبا منابه، ولفظ الفعل وحدَه جعل المقصود من هذا التركيب[تاما] وهو

---

(١) غير واضح في الأصل، والمثبت أقرب إلى الشكل، وموافق للمعنى.

(٢) لم لا يكون المثال ((تمنّيَ انطلاق زيد)) فيُعبَّر بالاسم هنا مضافا إلى فاعل التمنّي.

(٣) نحو: أتمنَّى زيداً منطلقا.

(٤) إنَّ لكل نوع من الكلمة ــ من حيث اللغة ــ موضعا يستعمل فيه يقتضيه معناه، ولا يفترض عقلاً أن يستعمل كل واحد في موضع الثاني. وما ذهب إليه غير ظاهر؛ فإنَّ ((ليت)) إذا ترجمت إلى اسم أو فعل فإنَّها تساوي من حيث المعنى ((أتمنّى)) و((تَمنّيَ)).

(٥) لا إسناد إلى الحرف في ((ليت زيداً منطلق))؛ ولذلك كان يقول ((مُعَبِّراً)) ولو ((عَبَّرْتَ)).

لفظ مفردٌ، ولا يتصور في الأسماء والحروف أن يقوم لفظ مفردٌ منها مقامَه في ذلك أبداً حتى تأتي بألفاظ كثيرة من الأسماء والحروف، فنقول: القيام في الزمن الماضي ثابتٌ لزيدٍ، فحينئذ يَصِحُّ أن يكون كلاماً مفيداً عربياً، وهذه على[1] كلمات سبعة لجتمعت حتى حَصَّلَتْ ما حَصَّلَه الفعلُ بلفظه المفرد، وهذه فضيلةٌ حسنةٌ، وخصيصةٌ اختص بها الفعل على الأسماء والحروف[2]، وبها يظهر أيضاً أنَّ صحة الإسناد في بعض المواطن تكون من خصائص الأفعال. وغيرُه من الألفاظ التي تجعل من الأسماء والحروف إذا انفرد واحد منها لا يقوم مقامه، وهذه الخصيصة انجَبَر بها عليه ما فاته به من صحَّة الإخبار عن مسمّاه معبّرا عنه بلفظه، وشَرُفَ من هذا الوجه على الأسماء وتميَّز كما فعلت[3] ذلك في لفظ الحرف، وانتصف كل واحد منها من صاحبه، فتأمَّلْ ذلك، فقلّ من يتفطَّن له، بل يعتقد الجمهور أنَّ الحرف ناقص الحظ مبخوس الجانب دون صاحبيه، وأنَّ الفعل مبخوس مطلقا بالنسبة إلى الاسم، وليس الأمر كذلك؛ بل لكلٍ خصيصة تمت بها فضيلته[4] بل فضائل الشرف بها.

وينشأ من هذا البحث سؤال على من يقول: الحرفُ إنَّما سمّي حرفاً لتأخّره في الرتبة عن الاسم والفعل، فهو طَرَفٌ في الفضيلة وحافة كل شيء وطرفه حرفه، فلذلك سُمِّيَ الحرف حرفاً[5]، وإذا ذهب بهذا البحث التعارضُ بين الفضائل بطل هذا التعليل.

---

(١) ((فعلت)): غير واضحة وتحتمل: ((عدَّد)).

(٢) في الخصيصة السابقة ذكر أنَّ هذا من خصائص الحروف، ومنشأ الاضطراب من عدم مراعاة مواضع كلِّ قسم من أقسام الكلمة؛ فهل يمكن أن تغني الحروف والأفعال عن ((زيد)) في جاء زيد؟! فالخصيصتان الخامسة والسادسة ضرب من الوهم. والله أعلم.

(٣) غير واضحة في المخطوط.

(٤) في المخطوط: وفضيلة.

(٥) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٤٤، وعلل النحو للوراق: ١٣٩. والمرتجل: ٢٤، وأسرار العربية: ١٢.

الخصيصة السابعة

للحرف. مباينته لقاعدة مشهورة، وهي أنَّ شأن المترادفين أن يقومَ أحدُهما مَقامَ الآخر في صحَّة الإسناد[1]، فإذا قلت: ((اشتريت الحنطة)) أمكنك أن تُغَيِّر لفظ الحنطة بمرادفها مع بقاء الحكم والإسناد بحاله والمعنى بعينه، فتقول: اشتريت البُرَّ، فلا يختلف شيء مما تقدم، وكذلك ((وَزَنْتُ[2] الذهب))، فتغير لفظ الذهب بلَفْظ العين[3]، أو بلفظ العسجد، [٧/ب] فتقول: وزَنْتُ العين أو العسجد، فلا يختلف شيء من المعنى المتقدم؛ وذلك لا يكاد يختلف في المترادفات، كانت من لغة واحدة أو من لغتين إلاَّ شيئاً نادراً، نحو قولنا: صَلَّى عليه ودَعَا له، ولو رُكِّبَتْ ((على)) مع ((دعا)) لم يصحّ أن يكون اللَّفظ لطَلَب الخير، كما هو في ((صَلَّى عليه))، بل لطلب الشَّر مع أنَّ ((صَلَّى)) و((دَعَا)) لمعنى واحد، فهما مترادفان، ولم يصح إقامةُ أحدهما مُقام الآخر في صحَّة التركيب مع ((على)) لطلب الخير، هذا قليل جداً، مع أنَّه يمكن منع الترادف في هذه الصورة ويقال: لفظ ((صَلَّى)) مع لفظ ((على)) المجموع موضوع لطلب الخير، ولفظ ((دعا)) مع لفظ ((اللام)) لطلب الخير، والترادف واقع بين المجموعين لا بين لفظ ((صلى)) و((دعا))؛ فلم يحصل نقضٌ على القاعدة، وبالجملة فيه للبحث مجال.

أما الحروف فاطردت أنَّها يُرادِفُ كلَّ حرفٍ منها اسمٌ من الأسماء.

---

(١) قال الرازي(ت:٦٠٦هـ): إنَّ هذا هو الأظهر في أوَّل النظر ((والحق أنَّ ذلك غيرُ واجب؛ لأنَّ صحَّة الضمِّ، قد تكون من عوارض الألفاظ)) . المحصول في علم الأصول: ١/٨٠)٨١. وفيها ثلاثة أقوال الوجوب كما ذكر، والمنع، والتفصيل، ينظر: نهاية السول: ١/٢٤٤)٢٤٥.

(٢) في المخطوط: ((زيت)).

(٣) العين: الذهب: ينظر: القاموس المحيط: ٢٥٣. عين.

وذلك الاسم لا يقوم مقام ذلك الحرف الذي يرادفه في ذلك المعنى، وتقريره أنَّ لفظ ((ليت)) موضوع للتمنِّي وهو تَعَلُّق الأمل، ولفظ ((التمنِّي)) أيضاً موضوعٌ لهذا المعنى، فهما مترادفان عليه، ومسمّاهما واحد، مع أنَّك تقول: التمني تعلُّقُ الأمل، فتخبر عن ذلك المعنى معبّراً عنه بلفظ التمني، ولا يمكنك أن تخبر بلفظ ((ليت)) فتقول: ليت تعلُّق الأمل؛ لأنَّ هذا كلام غير مفيد عند العرب مُطَّرَحٌ من لغتها[1]، فلم يقم أحدُ المترادفين مَقَامَ الآخر، بل جاز مع الحرف ما لم يجز مع مرادفه.

وكذلك ((حتى)) موضوع للغاية[2]، ومرادفها من الأسماء لفظ الغاية أيضاً، فإنَّ هذين اللفظين ((حتى)) و((الغاية)) موضوعان لنهاية الشيء وطرفه، فهما مترادفان، مع أنَّه يجوز أن نقول: غاية الشيء طرفه، فنخبر عن ((الغاية)) بأنَّها طرف الشيء معبراً عنها بلفظ ((الغاية))، ولو عبّرت عنها بلفظ ((حتى)) فقلت: حتى طرف الشيء، بقصد المعنى الأوَّل لم يكن كلاماً عربياً، وكذلك تخبر بهذا المعنى -كما أخبرت عنه- معبّراً عنه بلفظ الغاية، فتقول: طرف الشيء غايته أو غاية له، ولو قلت: طرف الشيء ((حتى)) لم يجز. وكان هذراً من الكلام، فلم يقم أحد المترادفين مقام الآخر في الإخبار عنه ولا به، وكذلك ((إنَّ)) الموضوعة للتوكيد[3] وهي تقوية الشيء، ولفظ ((التأكيد)) أيضاً موضوع لتقوية الشيء، فهما مترادفان، وأحدُهما اسمٌ والآخر حرفٌ، ويجوز أن يخبر عن ذلك المسمّى معبّراً

(١) ينظر: ص:٥٧ فيما سبق.
(٢) ينظر: معاني الحروف للرماني: ١١٩، ورصف المباني: ٢٥٧، والجنى الداني: ٥٤٢، وجواهر الأدب: ٤٠٤.
(٣) ينظر: رصف المباني: ١٩٨، والجنى الداني: ٣٩٣، وجواهر الأدب: ٣٤٥، ومغني اللبيب ٥٥.

عنه بلفظ التأكيد، فنقول: التوكيد[1] تقوية الشيء، ولو قصدت الإخبار عنه بلفظ [((إنَّ)) فقلت:] ((إنَّ)) تقوية الشيء [لم يكن] كلاماً عربياً، وكذلك يخبر بذلك المسمّى معبّراً عنه بلفظ ((التأكيد)) فنقول: تقوية الكلام تأكيده، ولو قلت: تقوية الكلام ((إنَّ))[2] لم يجز، ولا يكون كلاماً عربياً.

واستقرئ ذلك تَجِدْهُ عاماً في جميع حروف المعاني، لكل حرف معنى يرادفه اسمٌ من الأسماء، ويَصِحُّ الإسناد مع ذلك الاسم لذلك المسمّى مخبراً به وعنه، ولايصح الإسناد إليه مع ذلك الحرف مخبراً به وعنه[3]، كما تقدم تمثيله، فالمترادفان يقوم كل واحد منهما مقام الآخر إلا الحروف مع ما يرادفها من الأسماء من غير استثناء، وكل واحد من الحروف يصح أن يُمَثَّلَ به امتناعُ إقامة كلٍّ واحد من المترادفين مقام الآخر حتى يحصل منَ المُثُل لذلك شيء كثير. وقد أعجز ذلك جماعة من الفضلاء، حتى أنّي لم أجد [٨/أ] أحداً يعتقد أنه يجد لذلك مثالاً، والإمام فخر الدين[4] -مع جلالته- لما حاول ذلك في كتاب المحصول مَثَّلَه بلفظ ((مِنْ)) من العربية ، وقال : إنَّه يرادفه لفظ ((أز)) من الفارسية[5]، وما تيسر له أن يجد ذلك في لغة

---

(١) في المخطوط: توكيد، بدون تعريف.

(٢) في المخطوط: الكلام وإنَّ.

(٣) علّة ذلك أنَّ الحرف لا يُسند ولا يُسند إليه كما سبق، وجعل الحرف موضع الاسم أو العكس إغفال للفرق بينهما.

(٤) هو فخر الدين، أبو عبد الله محمد بن عمر القرشي الرازي، له التفسير الكبير، والمحصول في علم الأصول، توفي سنة:٦٠٦هـ. ينظر: شذرات الذهب: ٩٢/٥.

(٥) في المخطوط: ((أس)) بالسين، والمثبت موافق لما في نسخة القرافي من المحصول. ينظر: المحصول: ٣٥٣/١ تحقيق د. طه العلواني حاشية: ١، ونفائس الأصول في شرح المحصول ((المسألة الثالثة في إقامة أحد المترادفين مقام الآخر)).

واحدة[1]، فتأمل ذلك تجد نفعَه[2] حيث الحاجة إليه، وتعلم أنَّه من خصائص الحروف ومُطَّرِد فيها.

الخصيصة الثامنة:

قال جمهور النحاة: من خصائص الحرف كونه يدلُّ على معنى في غيره[3]، كلفظ ((مِن)) فإنَّها تدلّ على التبعيض في مُبَعَّض[4]، و((ليت)) تدلّ على التمني في مُتَمَنًّى، و((إنَّ)) على التوكيد في مؤكَّد، وجميع الحروف كذلك، وهذا الذي قالوه حَسَنٌ، هو في الحرف، لكنه ليس من خصائص الحرف، ولا يصحّ ما اعتمدوا عليه من صحَّة التقسيم به والتزيد للحرف به؛ فإنَّ الاسمَ والفعل يشاركانه في ذلك، فلا تكون خَصيصةً، فالفعل يدلّ على معنى في غيره؛ لأنَّه يدلّ على المصدر، والمصدر حركة للفاعل[5]، والحركة في المتحرِّك. وذلك عامٌّ في الأفعال الدالة على المصادر، وكذلك جميع أسماء

وقد سألت من يتكلم الفارسية فقال ذلك، إلاَّ أنَّ صوت ما بعد الهمزة بين الزاي والظاء.

(١) ينظر المحصول في علم الأصول: ٨١/١.

(٢) ((تجد نفعه)) غير واضحة في المخطوط والمثبت الأقرب.

(٣) ينظر: علل النحو للورّاق: ١٤٢، والإيضاح في علل النحو: ٥٤. والمرتجل: ٢٣، وأسرار العربية:١٢، والضروري في صناعة النحو: ١٢. وقيل: ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. ينظر: الكتاب: ١٢/١، والجنى الداني: ٣٠٩. وقيل ما دلَّ على معنى في غيره فقط، ينظر: المغني في النحو: ١٧٢/١، وشرح الكافية للرضي: ٣٦/١)٣٧، وفيه مناقشة قيِّمة.

(٤) ينظر: معاني الحروف للرماني: ٩٧، ورصف المباني: ٣٨٨. والجنى الداني: ٣٠٩.

(٥) قال ابن عصفور)ت٦٦٩هـ): ((الحدث في اصطلاح النحويين بخلاف ما هو عليه في العرف؛ لأنَّه في العرف: المعنى الصادر عن الفعل، وفي اصطلاح النحويين: اللفظ الصادر عن الفاعل)). شرح الجمل: ٩٧/١.

المصادر دالةٌ على حركات الفاعلين وهي في المتحركين، فقد دلّت على معنى في غيرها، وكذلك أسماءُ الألوان والطّعوم والروائح والعلوم والفنون، وجميعُ الأعراض دالّةٌ على معانٍ، وهي في الأجسام، فهي دالّة على معنى في غَيْرِها[1]، بل أبعد الأشياء[2] عن ذلك الأجسام، ولفظ الجسم دالٌ على معنى في غيره؛ لأنَّ الجسم في الفَلَك، بل الفلكُ في العالَم، بل العالم في غيره، ولفظ ((زيد)) وجميع الأعلام دالّةٌ على مسمّى في العالَم و((زيد)) في الفلك.

فلا تكاد تَجدُ مدلول اسم إلاَّ وقد أحاط به غيرُه، فقد دَلَّ على معنى في غيره، كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً، فلا تكون الدلالة على معنى في غيره من خصائص الحرف[3].

فإن قلت ((في)) ههنا ليس المراد بها الظرفية بل السببية[4]،

---

(١) قال الرازي(ت٦٠٦هـ): ((إن أرادوا ... أنَّ الحرف ما دلّ على معنى يكون المعنى حاصلاً في غيره وحالاً في غيره لزمهم أن تكون أسماء الأعراض والصفات كلُّها حروفا)). ساحرة الطرف: ٤٢، والتفسير الكبير: ٤٢/١.

(٢) ((الأشياء)) غير واضحة. والمعنى الأجسام بعيدة عن الأعراض كالروائح وغيرها.

(٣) ((معنى قول النحويين ما دلّ على معنى في نفسه أن تصوُّر معناه في الذهن غير متوقف على أمر خارج عنه، ومعنى قولهم: ما دلّ على معنى في غيره أن تصوُّر معناه في الذهن متوقف على خارج عنه وهو مُتعلقه ... فلذلك لم يكن له معنى بدون متعلقه)). المغني في النحو: ١٧٤/١.

وعليه فإنَّ ردَّ المؤلف لا علاقة له بضبط الخصيصة وهو أمر يفوّت التّقريب بين اللفاظ.

(٤) فالمعنى: أي: الحرف ما دلَّ معنى بسبب غيره. وينظر في كونها للسببية والتعليل: الجنى الداني: ٢٥٠، وجواهر الأدب: ٢٢٨، ومغني اللبيب: ٢٢٤.

كقوله ﷺ: (في النفسِ المؤمنةِ مائةٌ من الإبل) [1]، أي: بسبب قَتْلها تجب مائة من الإبل، و(أَحِبَّ في اللهِ وأَبْغِضْ في الله) [2]، أي: بسبب طاعة الله، والحرف يدل بذاته على معناه الموضوع له، قلت: هذا قد قاله بعضُهم، وهو لا يدفع السؤال؛ لأنَّ[3] الفعل والاسم يدلاَّن على مدلولهما بذاتهما، وكلُّ لفظ وضع لمعنى فإنَّه يدلّ عليه بذاته بسبب الوضع، فلم يكن ذلك خصيصةً للحرف.

فيتلخَّص لك أنَّ قول النحاة: إنَّ الكلمة إمَّا أن تدلَّ على معنى في غيره[4] أو على معنى في نفسه، فإن دلَّ على معنى في غيره فهو الحرف، وإن دلَّ على معنى في نفسه فإما أن يدلَّ بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة وهو الفعل، أو لا، وهو الاسم أنَّ هذا الكلام لا معنى له؛ لأنَّ الكلَّ يدلُّ على معنى في نفسه.

الخصيصة التاسعة:

للاسم. قال النحاة من خصائص الأسماء عود الضمائر عليها. ودخول حرف الجرِّ وكونها فاعلة أو مفعولة[5]، حتى أنْ مَنَعُوا من عَوْدِ الضمير على ((ما)) المصدرية؛ لأنَّها حرف، وجوَّزوه على ((ما)) الموصولة؛ لأنَّها اسم[6]، إلى غير ذلك من مباحثهم الدالَّة على

---

(١) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي: ٨/١٠٠.

(٢) ينظر: معجم الطبراني الكبير: ١١/٤٦، برقم: ١٣٣٥٥.

(٣) في المخطوط: ((بأن)).

(٤) هكذا: ((في غيره)) بضمير المذكر، وفي بقية الجملة كذلك: ((دل)) و((نفسه)) فكأنَّ ذهنه انصرف إلى ((اللفظ)).

(٥) ينظر: الأصول لابن السراج: ١/٣٧، وعلل النحو للوراق: ١٤٠. والمرتجل لابن الخشاب:٨،وأسرار العربية١٠،وكشف المشكل: ١٣٥. واللباب في علل البناء والإعراب:١/٤٦،والمغني في النحو: ١/٩٧.

(٦) ذهب الجمهور إلى أنَّ المصدرية حرف فلا تحتاج إلى عائد. ينظر: رصف المباني: ٣٨١، وجواهر الأدب: ٤٩٥، ومغني اللبيب: ٤٠٢.

أنَّ ما تقدَّم ذِكْرُه خاصٌّ بالاسم، وليس الأمر كذلك، بل الأفعال يحصل فيها جميع ذلك بإجماع النحاة في جميع إطلاقاتهم واستعمالاتهم؛ فإنَّهم يقولون بأجمعهم: ارتفع زيد بـ ((قام)) في قولنا: قام زيد، وكذلك بقية الأفعال يقولون فيها[٨/ب] هذا القول، ويقولون: يسقط حرفُ العلَّة من ((يرمي)) و((يغزو)) و((يخشى)) إذا دخل عليه الجازم[١]، وتنتصب هذه الحروف منه إذا دخل عليه الناصب[٢]، فيدخلون ((مِنْ)) عليه، وفي ((ضرب)) ثلاثة أحرف، فيدخلون ((في)) عليه، وكذلك يستعملونَ بقيَّةَ حروف الجر في الأفعال على هذه الصُّورة. ويقولون: إذا دخلت ((كان)) على المبتدأ والخبر نصبت الخبر ورفعت الاسم[٣]، فجعلوا ((كان)) وهو فعلٌ فاعلاً بـ((دخل)) و((رفع)) -الفعلَين المذكورَين-، ويقولون: إذا أدخلتَ ((كان)) أو((صار)) أو((ليس)) على المبتدأ والخبر نصبت الخبر، فيجعلون هذه الأفعال مفعولةً بـ((أَدْخَلْتَ))، ويقولون: وضعت العرب ((قام)) و((جلس)) قاصرين، و((ضرب)) و((أكرم)) متعدِّيين، فيجعلون ((قام)) و((جلس)) مفعولين ((لوَضَعَت العرب))، واعتبِر ذلك في جميع الأفعال تجدْها فاعلةً ومفعولةً، وتدخل عليها حروف الجر، من غير اقتصارٍ على موضعٍ دون موضعٍ، بحسب ما تدعو إليه ضرورة الكلام، كالأسماء حرفاً بحرف.

وكذلك الحروف تكون فاعلةً ومفعولةً، وتدخل عليها حروف الجر، وتعود الضمائر عليها؛ فإنَّهم يقولون بأجمعهم: إذا دخلت ((إنَّ)) على

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢٣/١، والأصول: ١٦٤/٢، وأسرار العربية: ٣٢٢.

(٢) ينظر: الأصول: ١٦٤/٢، وأسرار العربية: ٣٢٢، والتصريح بمضمون التوضيح: ٢٩٦/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٥/١، والأصول: ٨٢/١، وعلل النحو للوراق: ٢٤٥، وأسرار العربية: ١٣٨.

المبتدأ نَصَبَتْهُ، وكذلك: إذا دَخَلَتْ ((ليت)) أو((لَعلّ))، فيجعلون هذه الحروف فاعلةً، ويقولون: إذا أدخلْتَ ((إنَّ)) أو((ليت)) على المبتدأ نَصَبته، وإذا أدخلتَ ((من)) أو((على)) أو((في)) على الاسم خَفَضَتْه[1]، فيجعلونها مفعولة، والضمائر في ((نَصَبَتْهُ))[2] عائدة على ((إنَّ)) و((ليت))، وقولي: عائدة على ((إنَّ)) و((ليت)) دخول[3] حرفِ الجر على ((إنَّ)) و((ليت))، ويقولون: ((ثُمَّ)) فيها ثلاثة أحرف، و((إنَّ)) فيها حرفٌ مشدّدٌ، فيعيدون الضمير في قولنا: ((فيها)) على ((ثُمَّ)) و((إنَّ))، ويقولون: ((لا)) الناهية تجزم، و((لا)) النافية لاتجزم[4]، فَيَنْعَتُون ((لا)) بـ((الناهية)) و((النافية)) كما ينعتون الأسماء، ويُعِيدُون الضمير في ((تَجزم)) و ((لاتجزم)) على ((لا)) كما يعيدونه على الأسماء.

وكذلك يدخل حرف الجر على الجملة، كقولهم: الجملة الفعلية كقام زيد، وإذا سقط ((قام)) من ((قام زيد)) لم يكن كلاماً، وفي ((قام زيدٌ)) كلمتان، ولا تظن ((قام زيد)) مفعولاً أوَّلاً لظَنَّ، مع أنَّهم يقولون: المفعول الأول في باب ((ظننت)) لا يقع إلاَّ اسماً مفرداً، و إنَّما تقع الجمل والمركبات في موضع المفعول الثاني[5].

واعتبر ذلك في تصاريف الكلام تَجِدْ الفاعلية والمفعولية وحروف الجر وعود الضمائر تعمُّ الأفعالَ والحروفَ بل الجملةَ التي ليست باسمٍ ولا فعلٍ ولا حرفٍ، بل ما هو أعمُّ من ذلك، فيدخل على المهمل الذي ليس بموضوع، فقول: نَصَّ النحاةُ على ديز، وأنَّه مهملٌ، فيَدخل

---

(١) في المخطوط: حقيقة، وهو تحريف.
(٢) لأنَّه تكرر النطق بـ((نصبته)) لذلك قال ((الضمائر)) بالجمع.
(٣) أي: فيه دخول ...، أو((وفي قولي ... دخول)).
(٤) ينظر: رصف المباني: ٣٣٠، ٣٣٩، والجنى الداني: ٢٦٩، ٣٠٠، ومغني اللبيب: ٣٢٢، ٣٢٣.
(٥) لأنَّه أصل المفعولين هنا المبتدأ والخبر، فأخذا خواصَّهما.

عليه حرف ((على))، ويُعيد عليه الضمير في قوله: ((أنَّه)). ويقول: ساوى ديزٌ ضيسا[1] في الإهمال، فيجعل أحدُهما فاعلاً والآخر مفعولاً، واعتبر ذلك في جميع المهملات تجد حروف الجر تدخل عليها، وتتصرف بالعوامل بحسب ما تدعو إليه ضرورات الكلام ومقاصدُه، وحينئذ يجب القطع بعدم اختصاص هذه الأحكام بالاسم من حيث الجملة.

وإذا حاولت تحرير هذه الخصيصة فقل: هذه الألفاظ لها حالتان: حالة تكون مستعملة في مدلولاتها حقيقة أو مجازاً، و تارة تعتبر من حيث هي هي لا تؤخذ بوصف كونها مستعملة في المعاني، أمَّا الحالة الأولى: فيجب فيها اختصاص الفاعلية، والمفعولية، لحروف الجر، وعود الضمائر بالأسماء، [٩/أ] ولا نجد شيئاً من ذلك في فعل ولا حرف، وأمَّا الحالة الثانية: وهي أنَّ تعتبر[2] ألفاظ الأفعال والحروف من حيث هي هي فإنَّه يقبل جميع ذلك، ولا يبقى خصيصةٌ للأسماء، بل يشترك الجميع في تلك الأحكام؛ بل تشاركها الجُمَلُ والمهملاتُ، كما تقدَّم، وجميع المُثُل المتقدمة التي وردت نقضاً على النحاة، إنَّما تمكنت من إيرادها؛ لأنَّي أخذت الصيغ من حيث هي هي، لا بوصف كونها مستعملة في معنى ألبتة، فلا تَقْدُرُ [أنْ] تدخلَ حرف جر على ((قام)) في قولنا: قام زيد، من جهة أنَّه مستعملٌ في الدلالة على مصدر القيام في الزمن الماضي مضافاً لـ((زيد)) ألبتة ، بل من وجه آخر غير هذا الوجه، وكذلك الفاعلية والمفعولية، وعَوْدُ الضمائر، وكذلك بقيةُ الأفعال والحروفُ والمهملاتُ، بل تَصِحَّ هذه الأحكام عليها

---

(١) جملة: ((ساوى ديز ضيسا)) غير واضحةٍ في المخطوط، ومراده التمثيل بمهملين أحدُهما فاعلٌ ((ديز)) والثاني مفعولٌ ((ضيسا))،والمثبت مهمل وقريب من رسم المخطوط.

(٢) في المخطوط أقرب إلى ((تعترف))، أو((تقترن)).

من الجهة الأخرى ، وحينئذ يكون الضابط هكذا: إنَّ هذه الكلمات متى اعتبرت من حيث هي ذوات معانٍ مستعملة فيها اختصت هذه الأحكام بالأسماء وامتنعت على ما عَدَاها، وإن اعتبرت من حيث هي [هي] عمّت الأحكامُ هذه جميعَ الموارد.

والعجب أنَّ النحاة دون غيرهم هم الذين يُدخلون خروف الجر على الأفعال والحروف والمهملات والجمل، كما تقدَّم بيانه، وهم المنكرون على من يَدَّعي ذلك في فعلٍ أو حرف، وإذا بدا لهم شيء من هذه النقوض قالوا: هذه أسماء لا أفعال ولا حروف؛ اعتماداً منهم على أنَّ هذه الأحكام من خصائص الأسماء مطلقا، فيدفعون النقض بناءً على صحة الأصل، والأصل نفسه فيه تفصيلٌ لايتفطنون له[1]، ولايشعرون بأن دَعْوى ذلك على الإطلاق خطأ، وكيف يستقيم قولهم: إنَّ هذه الكلمات التي شاركت الاسم في هذه الخصيصة أسماء مع أنَّا نقول: إنَّ ((سوف)) إذا دخلت على ((تقوم)) الذي هو فعل مضارع خلَّصتْهُ للاستقبال[2]، كـ((إنْ)) و((إذا)) الشرطيتين[3]، فتنصب ((سوف)) بأنَّه اسم ((إنَّ)) وهو حرف، ونُعيد الضمير عليه في ((دخلت)) وهو حرف، ونُدخل حرف الجر الذي هو ((على)) على ((تقوم))، ونقوم بنعته[4] بأنَّه مضارع، ونُعيد الهاء في خلَّصتْه للاستقبال على الفعل المضارع، وفاعل خلَّصتْه ضمير يعود على ((سوف)) الذي هو حرف، ونُدخل حرف الجر وهو الكاف على

---

(١) سبق أنَّهم متفطنون لهذا تصريحاً. ينظر: ص:(٥٦)٥٧، والمغني في النحو: ١/(١٠٨)١٠٩.

(٢) ينظر: رصف المباني: ٤٦١، والجنى الداني: ٤٥٨، وجواهر الأدب: ٣٧٠، ومغني اللبيب: ١٨٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/٢٥، والجنى الداني: ٣٦٧، ومغني اللبيب: ١٢٧.

(٤) في المخطوط: ((وبنعته)) بواو.

((إنْ)) الشرطية، مع أنَّ الاسم لا يخلص المضارع للاستقبال. وأنَّ ((سوف)) لا تخلص اسما للاستقبال، وإنَّما تخلص الفعل، ثمَّ إنَّما وصفناه بأنَّه فعل مضارع ونعتناه بذلك، ولو كان اسماً لكان وصفه بذلك كَذِباً، لكن النحاة أجمعوا على صحَّة هذا الكلام، ولو أنَّ هذه الكلمات كلَّها أسماء لكذبت هذه القضية؛ فإنَّها أحكام لا تتأتى في الأسماء[1] الصرفة، وإنَّ هذه القضية لا تصدق حتى يكون فيها أفعالٌ وحروفٌ[2]، فكيف يمكن القضاءُ عليها بأنَّها أسماء كلَّها؟، وإنَّما هذا جواب من لم يجد جواباً، وتَكَلَّمَ فيما لا يعلم، والجواب الحقّ هو ما تقدّم، وأنَّ هذه الأحكام إنَّما تختص بالأسماء في بعض حالات الألفاظ دون بعضها.

الخصيصة العاشرة:

ما يختص باللفظ الموضوع من جهة استعماله في المعنى الحقيقي والمجازي، كان [٩/ب] اسماً أو فعلاً أو حرفاً، ويمتاز بذلك على اللفظ من حيث هو لفظٌ إمَّا موضوع أو مهملٌ[3].

ونبتدئ بتمثيل ما يختصُّ دون ما يَعُمُّ، فنقول: كونُ اللفظ منادى، أو منادى به كحرف النداء، أو مضافاً، أو مرخَّماً، أو دخله الندبةُ. أو الاستغاثةُ، والتصغير، والعَلَمية، والتنكير، والتذكيرُ والتأنيث، والتثنيةُ والجمع، والإعراب، وظرفيةُ الزمان والمكان، والمصدريةُ، والتعجُّب، والتمييز، والطلب، والتوقُّعُ بـ((قد))، والتنفيس بسوف والسين،

---

(١) في المخطوط: ((الأحكام)).

(٢) في المخطوط: ((أفعالاً وحروفاً)) بالنصب، وهو خطأ.

(٣) أي: إنَّ الكلمة من حيث كونُها لفظاً غير منظور فيه إلى دلالته فإنَّها تتساوى ولا يختص منها قسم؛ فتشترك في الفاعلية، والمفعولية، وغير ذلك، وأمَّا إذا أريدت معانيها فإنَّها تتمايز، فقسمٌ من المعاني يختصّ بالأسماء وقسمٌ ثانٍ بالأفعال ثالث بالحروف، ومن المعاني ما هو مشترك.

والتوكيدُ بـ((إنَّ)) ونوني التوكيد الخفيفة والثقيلة، وابتداءُ الغايـة، وانتهاؤُها، والتحضيضُ بـ((هَلاَّ)) و((لولا)) ونحوهما، وقلبُ الفعـل مصدراً بـ((أنْ)) و((ما)) و((أنَّ)) الثقيلة فهذه كلُّها معانٍ لا تُتَصَوَّر إلاَّ مع استعمالات اللفظ في معنى.

ثم بعض هذه الأحكام لا يفيده إلاَّ اسم؛ كالإضافة فـلا يُضـافُ إلاَّ اسم، والجمع، والتثنية فلا يَقَعانِ إلاَّ باسم، وكذلك النعت[1]، ومنها ما لايقَعُ إلاَّ بِفِعْلٍ كالتعجُّب[2]، ومنها ما لايقع إلاَّ بحرف كالنِّداء والنُّدْبـة والاستغاثة والتأنيث[3]، ومنها ما يقع بتغييـر الصـيغة بالحركـات كالتصغير، ومنها ما يكون بِعَدَمِ لَفظٍ كالتذكير والترخيم[4].

ومنها ما يصلُح له قسمان من هذه كالتعريف يقع بحرف الـلام[5] وباسمٍ مضاف إليه، والتأكيد يقع بحرف ((إنَّ)) المشددة، وباللاَّم في خبرها[6]، ويقع بلفظ ((كُلّ)) و((أجْمَع)) وبقيةِ أسماء التأكيد[7].

---

(١) ينظر عن خصائص الاسم: ما سبق في الخصيصة التاسعة.

(٢) أي التعجُّب القياسي، ويكون بـ((ما أفعله))، و((أفعِلْ به)). ينظر: الكتاب: ٣٧/١، والأصول لابن السراج: ٩٨/١، والملخَّص: ٤٥٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٠/٣.

(٣) أي: اللفظي، وله علامتان ظاهرتان هما: تاء التأنيث، وألفه، وقد يكون معنوياً بدون علامة ظاهرة، نحو: زينـب، ودار. ينظـر: التكملة: ٣١٧، والملخَّص: ٦٠٩، وشرح الكافية للرضي: ٣٢١/٣.

(٤) لا يكون الترخيم بعدم لفظٍ كالتذكير، بل بحذف لفظٍ نحو: يا فاطم في يا فاطمة.

(٥) على قول من يرى أنَّ اللامَ وحدها هي المعرفة لا ((أل)) كلُّهـا، والأخير مذهب الخليل في الكتاب: ٦٣/٢، وظاهر قول سـيبويه: ٣٠٨/٢. وينظر في المسألة: شرح التسهيل لابن مالـك: ٢٥٣/١، وهمع الهوامع: ٢٧٣/١.

(٦) وهي المزحلقة. ينظر: رصف المباني: ٣٠٧ ــ ٣٠٨، والجنـى الداني: ١٢٨، ومغني اللبيب: ٣٠٠.

(٧) ينظر: الكتاب: ٥٥/٢، وعلل النحـو للـوراق: ٣٨٨، وأسـرار

"وأمَّا ما لا يتوقَّف على كون اللفظ مستعملاً فكالفاعلية والمفعولية. وقد تقدَّم أنَّهما يقعان في الأسماء والأفعال والحروف من حيث هي ألفاظ[1]، وكذلك يضاف إلى ما ليس باسمٍ، وإن كان لا يضاف إلا اسم، كقولنا: ((ضَرَبَ)) مثلُ ((خَرَجَ)) في كونه فعلاً ماضياً، و((إنَّ)) مثل اللام في التأكيد، والإضمار تُضمَر الأسماءُ والأفعالُ والحروف. فالاسم كقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف:١٨، ٨٣] أي: أمثَل بي، أو شأني صَبْرٌ جميلٌ[2]، والفعل نحو قوله تعالى: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان:٣١] أي: يُعَذِّبُ الظالمين[3]، والحرف كقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة:٢١٤] و((حتى)) لا تنصب إلا بإضمار ((أن)) [4]، وكذلك أكثر حروف النَّصْب[5].

ويعود الضميرُ على الاسم نحو: زيد أكرمته، وعلى الفعل نحو: ضربَ يساوي خرجَ في المعنى، وفاعل ((يساوي)) يعود على لفظ ((ضرب))، وعلى الحرف نحو: ((إنَّ)) تنصب المبتدأ، ففاعل تنصب

العربية: ٢٨٤.

(١) ينظر ما سبق ص: ٣٤)٣٧.

(٢) فيجوز إعرابه مبتدأ محذوف الخبر، والعكس أيضا. ينظر: الدر المصون: ٤٥٧/٦ ـ ٤٥٨. ولا يقال إنَّ الخبر مضمر في الاصطلاح ومثله الفعل.

(٣) فهو منصوب على الاشتغال بفعلٍ محذوفٍ وجوباً يفسِّره ما بعده من حيث المعنى. ينظر: الدر المصون: ٦٢٧/١٠.

(٤) وهو مذهب البصريين، والكوفيون على أنَّها ناصبة، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٩٧/٢، ومغني اللبيب: ١٦٨.

(٥) فالناصب بنفسه ((أن، ولن، وإذن، وكي))، وتضمر ((أن)) بعد: ((حتى، واللام، والفاء، والواو، وأوْ))، ينظر: علل النحو: ١٩٣، وشرح الجُمل للزجاجي: ١٣١/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٥(٢٢/٤.

ضمير يعود على ((إنَّ)) وهي حرف.

والعطف يكون بين اسمين نحو: قام زيد وعمرو، وفعلين نحو: وضعت العرب ضرب وأكرم، وحرفَين نحو: [إنَّ] واللاَّمُ للتأكيد.

واستقرئ أحكام اللسان العربي على القوانين المتقدمة يظهر لك تفصيل هذه الخصيصة.

الخصيصة الحادية عشرة[1]:

للفعل. وهو أنَّه لا يقع في لسان العرب إلاَّ[2] على معنى تَصَوُّري بخلاف الاسم والحرف، وتقرير ذلك: أنَّ المعاني على قسمين تصوُّرية وتَصديقية[3]:

فالمعاني التصديقية نعني بها المعاني التي يحسن من العقلاء السكوت عليها؛ لأنَّ المعنى قد كَمُل نحو: قام زيد، وشبهه، فإنّ هذا الكلام ونحوه يحسن أن يقال لقائله: صَدَقت أو كَذَبت، على حسب اعتقاد السامع فيما سمعه، فسُمِّي بأحسن عارضيه لفظا وهو التصديق.

والتصوُّر [١٠/أ] هو إدراك ماهية أو حقيقة مع قطع النظر عن الحكم عليها بنفي أو إثبات؛ كالذي يُفْهَم من قولنا: الإنسان أو الفرس، ونحو ذلك، فهذه صورة مفردة ليس معها حُكْمٌ.

أمَّا القسم الأول: فلم يوضع له اسمٌ بانفراده ولا فعلٌ ولا حرفٌ، وإنَّما يحصُل حالة التركيب من لفظين فأكثر، فاشتركت الأسماء

---

(١) في المخطوط: ((عشر)) بدون تاء، وفي كل ما سيأتي، وهو خطأ؛ فيجب تذكيرها مع المذكر وتأنيثها مع المؤنَّث. ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٤/٤٩٩.

(٢) في المخطوط: ((إلاَ وإلاَ على)) وهو خطأ.

(٣) التصوّر: هو ((العلم بذوات الأشياء كَعِلْمِكَ بالإنسان، والشجر، ...))، وأمَّا التصديق فهو: ((العلم بنسبة هذه الذوات المتصوّرة، بعضها إلى بعض)). معيار العلم: ٣٥}٣٦، وضوابط المعرفة:١٨.

والأفعال والحروف في ذلك.

وأمَّا القسم الثاني: فإنَّ الأسماء منها ما يفيده مركَّباً مع غيره ومفرداً، و هو غالب الأسماء نحو: ((فرس)) و((بئر)) [1]، ونحوهما، فإنَّك إن ركَّبْتَ ((فرساً)) مع غيره فقلت: ركِبتُ فرساً، تصوَّرت مفهوم الفرس من لفظ الفرس، وكذلك إذا أفردته فقلت: ((فرس)) ولم تنطق معه بشيء آخر فَهِمْتَ معنى الفرس.

ومن الأسماء ما لا يفيد معنى تصوُّرياً إلاَّ إذا رُكِّب مع غيره، وهو الأسماء البسيطة التي قد وضعتها العرب فرد[2] حرف من المضمرات نحو: قمتُ وقمتَ وأكرمكَ وأكرمَهُ وأكْرَمَكِ وأكرمَني، والياء في غُلامي، ونحو ذلك من الأسماء التي هي حرفٌ واحدٌ من أصل الوضع، فهذه إذا رُكِّبت أفادت معناها التصوريَّ، وإذا أفردت فنطقْتَ بالكاف أو الهاء أو التاء وَحْدَها لم تُفِدْ معناه التصوريَّ ألبتة ، بل جاز أن تكون هذه الكاف هي الكاف من ((أكل))، وأن تكون هذه الهاء هي الهاء من ((هادي))، ونحو ذلك، فلا يحصُل في ذهن السامع منها المعنى التصوريُّ الذي كان يحصل حالة التركيب، بل تبقى دائرة بين الموضوع والمهمل، فلا معنى تصورياً ولا تصديقيا.

وكذلك الحروف انقسمت إلى ما يفيد معناه التصوريَّ مفرداً أو مركباً، وهي الحروف المركبة من حرفين فأكثر نحو: ((مِنْ)) و((قَدْ)) و((لَيْتَ))؛ فإن نطقت بـ((ليت)) وحدها فَهِمَ السامع صورة التمنِّي، وانتقل ذهنُه إليه من غير أن يفهم المتمنِّي من هو، ولا المتمنَّى ما هو، بل الصورة المفردة فقط، وكذلك جميع الحروف المركَّبة تفيد تصوُّر معناها في نفسِ السامع كما تفيده الأسماء؛ فإنَّك إذا قلت

(١) كلمة غير واضحة، وتحتمل المثبت.
(٢) هكذا، ولعلها ((قدر)).

((زيد)) أو ((إنسان)) انتقل ذهن السامع إلى مدلول هذا اللفظ من غير حكم عليه ولا له ألبتة ، كذلك الحروف تفيد معناها التصوريّ عند الإطلاق، وكذلك الأفعال. ومَنْ جَحَدَ أن انتقلَ ذهنُنا للعطف عند سماع ((ثم))، أو التمنِّي عند سماع ((ليت)) فقد خالف الضرورة، نعم، لا يضيف ذلك العطفَ لشيء ولا ذلك التمني. بل ذلك لا يحتمل إلاَّ حالة التركيب، وكذلك في الأسماء حرفاً بحرفٍ من غير فرْقٍ.

وبهذا يظهر لك بطلان قول جمهور النحاة في قولهم: إنَّ الحرف لا يفيد إلاَّ حالة التركيب بخلاف الاسم والفعل، فإنْ أرادوا معنى تصديقيا فَمُسَلَّمٌ، لكنَّ الأسماء والأفعالَ كذلك، فيبطُل الفرق، وإنْ أرادوا معنى تصوُّرياً من غير إضافة إلى شيء فممنوعٌ؛ بل الأسماءُ والأفعال والحروف تفيد معناها التصوُّريَّ إذا كانت مركبة من حرفين فصاعداً[1]، وأما إن كانت الحروف بسيطة فمن حرف واحد، كواو العطف، وباء الجر، ولامه، وكاف التشبيه، ونحو ذلك، فإنَّها لا تفيد معانيها التصورية إلا إذا رُكِّبت [١٠/ب] مع غيرها، أمَّا إذا أُفردت الباء أو اللاَّم فإنَّها تصير دائرة بين الباء من ((بر)) وباء الجر. واللامُ يجوز أن تكون اللام من ((تلك)) أو لام الجر، وكذلك بقيةُ الحروف البسيطة لا تفيد معنى ألبتة إلاَّ حالة التركيب، وحالة الإفراد تصير مهمَلة، وكذلك الضمائر المفردة من الأسماء.

أمَّا الأفعال فلم يوجد هذا فيها ألبتة ؛ بسبب أنَّه لم يوضع فعل على حرف واحد، ولم يوضع شيء منها إلا مُركَّباً من ثلاثة أحرف فصاعداً في أصل الوضع[2]، وقد يعرض لها بعد الوضع ذلك فتصير على حرف واحدٍ، نحو أفعال الأمر مثل: ((قِ)) من الوقاية، و((شِ))

(١) بناء على ما ادعاه سابقا في الخصيصة الثامنة.
(٢) ينظر: الأصول: ٣/١٨٠، وكتاب الأفعال: ١/٥٥، والمناهج الكافية: ١٣٢.

من الوَشْي، و((لِ)) من الولاية، و((فِ)) من الوفاء، فإنّ هذه الأفعال في هذه الحالة تفيد كلاماً تاماً يحسنُ السكوت عليه وهي على حرف واحد؛ بسبب ما عَرَضَ لها من الحذف الناشئ عن الأمر، أمّا أصلها فليس فيه شيء من ذلك، فكانت دالّة على معانيها التصوريّة أُفردت أو رُكّبت، وكان ذلك من خصائصها لعمومه فيها، أمّا الأسماء والحروف فلم يَعُمَّ ذلك فيها، بل اختص بالمركب منها، فتأمّل ذلك تَجِدْ الدوران بين الوضع والإهمال من خصائص الأسماء والحروف، وامتناعَ ذلك خاصاً بالأفعال، فلا يكاد يخطر بالبال أنّ في لغة العرب ما يكون تارة موضوعاً وتارةً مهملاً، بل المهملُ مهملٌ دائماً، والموضوعُ موضوعٌ دائماً. وليس كذلك؛ بل الموضوعُ يكون مهملاً في كثيرٍ من الصُوَرِ كما تقدّم بيانه.

الخصيصة الثانية عشرة:

للفعل، هل يدل على الزمان المعيَّنِ بالتضمُّن[1] أولا؟.

جمهور النحاة على ذلك وأنّ قولنا: ((ضرب)) مثلا يدلّ على المجموع المركّب من الزمان والمصدر بالمطابقة[2]، وعلى كل واحد

---

(١) تنقسم دلالة اللفظ إلى: ١- مطابقة: وهي دلالته على تمام معناه ((إنسان على الحيوان الناطق)).
٢- تضمُّن: وهي دلالته على بعض معناه ((إنسان على الحيوان فقط)).
٣- التزام: وهي دلالته على معنى آخر خارج عن معناه لازم له عقلا أو عُرْفاً ((إنسان على قابلية العلم)). ينظر: معيار العلم: ٤٣، وضوابط المعرفة: ٢٧، وطرق الاستدلال ومُقدّماتُها: ٦٠.

(٢) قال ابن يعيش ـ ت٦٤٣هـ : ((إنّ الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان حدوثه...فدلالته عليهما من جهة اللفظ وهي دلالة مطابقة)) شرح المفصل: ٢/٧.

منهما بالتضمُّن، قاله الشَّلَوْبين[1]، وغيرُه[2]، وجعلوا هذا خصيصةً للفعل.

وفيه بحثٌ من جهة أنَّ دلالة التضمُّن هي دلالة اللفظ على جزء مُسمَّاه، وههنا الفعل إنَّما دَلَّ على أَحَد الأزمنة الثلاث بصيغته، وهي وزنه المخْصُوص كونه على وزن ((فَعَلَ)) مثلاً، حتى إنَّه لو جُرِّدت هذه الصيغةُ عن الحروف المخصوصة دلَّت على الزمان كقولنا: ((فَعَلَ يَفْعَل)) فإنَّا نَفْهَم من الأوَّل الزمن الماضي، و من الثاني الزمن الحاضر، وليس ذلك إلاَّ لمجرّد الوزن، فيظهر أنَّ الوزنَ بمجرَّده دالٌّ على الزمان، والحروفَ دالّةٌ على المصدر، وهي الضاد والراء والباء، فقد اجتمع شيئان الحروف والصيغة، كل واحد منهما دالٌ على معنى لايدلّ عليه الآخر فيكون كل واحد منهما دالاً على معناد مطابقة[3]، ولايكون الفعلُ دالاً على الزمان بالتضمُّن ألبتة ، فيبطل ما قالوه.

---

(١) هو: أبو علي عمر بن محمد الأزدي الإشبيلي، الملقب بالشلوبين، له عدّة شروح على المقدّمة الجزولية، (توفي سنة: ٦٥٤هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٢/٢٢٤، ومقدّمة محقق شرح المقدّمة الجزولية الكبير: ١/١٠ ــ ٤٢.

(٢) قال إمام الحرمين الجويني ــ ت ٤٧٨هـ ــ: ((الأفعال صيغ دالة على أحداث مشعرة بالأزمان، والأحداث هي المصادر وهي أسماء، ولكنها لِصيغ الأفعال كالتِّبر للصُّور المصوغة)). البرهان: ١/١٧٨. فالفعل مجموع الأمرين المادة والصورة أي: الحروف والوزن.

(٣) قال ابن فلاح اليمني ــ ت٦٨٠هـ ــ : ((لانُسلِّم دلالة التضمن في الفعل؛ بل يدل على الحدث بجوهر لفظه وعلى الزمان بقرينته زائدة على جوهر اللفظ، وهي حروف المضارعة وحركة عين الفعل في نحو ((ضرَب))،وعلى هذا فدلالته على الزمان مطابقة، لا تَضمُّن)) المغني في النحو: ١/٩٠.

ثمّ ههنا بحث آخر: وهو[1] أنَّ الصِّيغَ التي هي كيفية الحروف هل هي لفظ أو لا؟ فأمكن أن يقال: إن كيفية اللفظ غير[2] لفظ؛ لأنَّ الشيء لايكون كيفية لنفسه، فلا تكون هذه الدلالة مطابقة ولاتضمناً ولاالتزاماً؛ لأنَّ هذه الثلاثة من خصائص الألفاظ.

وأمكن أن يقال: الحقُّ التفصيل بين أن تكون الصيغة حركات مخصوصة فتكون لفظاً؛ لأنَّها مسموعة، فإنَّ الفرق بين صيغة المصدر الذي هو ((الضَّرْب)) وبين صيغة الفعل الماضي الذي هو ((ضَرَبَ)) إنَّما هو حركة الراء، وكذلك نظائره، والمسموع لفظٌ قطعا، فتكون لفظاً[3][١١/أ]؛ لأنَّها مسموعة، فتكون دلالة الصِّيغة مطابقة.

أو تكون الصِّيغة إنَّما خالفت صيغة أخرى بتقديم بعض الحركات على بعض[4]، وتأخيرها عنها. وبتقديمها[5] على بعض السَّكنات أو تأخيرها عنها؛ كما تقول ((قيام)) وهو المصدر و((قام))، فإنَّ الألف الساكنة تقدَّمت عند القاف وسقطت الياء المسموعة[6]. فالتقديم والتأخير لنسَب وإضافات لاوجود لها في الأعيان، والمحذوف غير مسموع، فلا تكون الصيغة على هذا التقدير مسموعة، فلا تكون لفظا ألبتة ، فلا تكون دلالتها من دلالات الألفاظ لامطابقة ولا تضمنا ولاالتزاماً.

ويحصل من هذا البحث تنبيه على قاعدة أخرى، وهي أنَّ العرب قد تضع الحروف والصيغة لمعنى واحد ولا يُفرَد أحدهما بشيء. وهو

---

(١) في المخطوط: ((وهي)).
(٢) في المخطوط كلمة غير مقروءة.
(٣) أي: الصيغة.
(٤) في المخطوط: ((بتقديم الحركات بعض الحركات على بعض)).
(٥) في المخطوط: ((بتقديرها))، وهو تحريف.
(٦) هذا من حيث الصورة، وإلاَّ فإنَّ الألف في ((قام)) عين الكلمة وفي ((قيام)) زائدة فهما مختلفتان.

غالب وَضْعها، كلفظ ((فَرَس)) فإنَّها وضعت فيه الفاء والراء والسين، فَوُصف بكونه[1] على وزن ((فَعَل))، فلو غيِّرت هذا الوزن إلى ((فُعَل)) أو((فِعَل)) كان مُهمَلا لا موضوعاً لشيء في لغتها[2]. وكذلك غالب الألفاظ الموضوعة، وإن أُفرِدَتْ الصِّيَغُ بالوضع في موضوعات قلائل، نحو الأفعال كما تقدَّم، ونحوها ((أَفْعَل)) التفضيل من الأسماء؛ فإنَّ الوزن وحدَه دالٌ على التفضيل[3]، وإنَّما تقبل الحروف المادة التي وقع التفضيل فيها، وكذلك ((مَفْعَل)) و((مَفْعِل)) يدلُّ بصيغته على المكان والزمان والمصدر بطريق الاشتراك مع قطع النظر عن الحروف[4]، وكذلك ((مِفْعَل)) بكسر الميم يدلُّ على الآلة التي يُفْعَل بها الشيء[5]،كـ((المِنْجَل))و((المِرْوَحَة))و((المِهْرَاس))[6]. وكذلك ((الفِعْلة)) بكسر الفاء تدلُّ بصيغتها على الهيئة، وبفتْحها على المرَّة الواحدة من أيِّ مصدرٍ كان[7]؛ ولذلك جمعها الشاعر في قوله:

---

(١) في المخطوط: ((كونه)).

(٢) هذا ما يظهر؛ فلم أجد معجماً أشار إلى هذين الوزنين في ((فرس)).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:٣/٥٠، وشرح الرضي على الكافية: ٣/٤٤٧.

(٤) ((مَفْعَل)) بفتح العين في ((يَفْعَل ويَفْعُل)) نحو: المذهَب، والمقام، والملبس.
و((مَفْعِل)) بكسر العين في ((فعَل: يفعِل)) واويّ الفاء صحيح العين نحو: الموعِد، والموجِل، والموضِع. ينظر: الكتاب: ٤/٨٧)٩٢، والتكملة: ٥٣٣، وشرح الشافية للرضي: ١/١٧٠، وارتشاف الضرب: ٥٠٠.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤/٩٤، وشرح الشافية للرضي: ١/١٨٦، وارتشاف الضرب: ٥٠٧.

(٦) هكذا بالألف وهو على ((مِفْعال))، فلا ينبغي إدخاله تحت ((مفْعِل)).

(٧) ينظر في اسم الهيئة والمرَّة: الكتاب: ٤/٤٤، ٤٥، وشرح الشافية

الفَعْلَةُ لِلمَرَّةِ والفِعْلَةُ لِلحَالَةِ .·. والمَفْعَلُ لِلبُقْعَةِ والمِفْعَلُ لِلآلَةِ[1]

فإذا قلت: جِلسة -بكسر الجيم-فهي هيئة الجلوس، وجلسة- بفتحها- للمرَّة الواحدة من الجلوس.

وكذلك ((افعل)) يدلُ بصيغته على الأمر، و((لاتفعل)) يدلُ بصيغته على النهي[2]، و((المَفْعَلَةُ)) تدلُ بصيغتها على المكان الذي يكثر فيه الشيء[3]، نحو المَصْبَغَة للمكان الذي يكثر فيه الصبّاغ، و((المَذْبَة)) للمكان الذي يكثر في الذُباب، ونحو ذلك. و((فاعل)) يدلُ بصيغته على فاعل الفعل، و((مَفْعُول)) يدلُ بصيغته على المفعول، وكذلك ما التحق بهذه الصيغ من نظائرها في أبوابها.

قال بعضُ اللغويين إنَّ الفَعالة والفِعالة والفُعالة من هذا الباب، تدلُ هذه الثلاثة بصيَغِها، فالفَعالة -بالفتح- تدلُ على السَّجيَّة كالشجاعة والسخاوة[4]، وبالكسر على الصُناعة نحو التِّجارة والخياطة والصِّباغة[5]، وبضَمِّها على ما يطرح نحو النُخالة والكُناسة[6]، وهذا

للرضي: ١/١٧٨، وارتشاف الضرب: ٤٩٢)٤٩٣.

(١) أورده المصنف في ((القواعد الثلاثون)): ٩٥، ولم يزد على ((بفتح الأولى من الفَعْلة والمَفْعَل، وكسر الأخَرَين)).

(٢) هذا اصطلاح الأصوليين. ينظر: التمهيد: ١-٣٦٠، والمحصول: ١/٢٨٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤/٩٤، وشرح الشافية للرضي: ١/١٨٨، وارتشاف الضرب: ٥٠٥.

(٤) ينظر: الكتاب: ٤/٢٨، شرح الشافية للرضي: ١/١٦٣، ارتشاف الضرب: ٤٨٩.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤/١١، وشرح الشافية للرضي: ١/١٥٣، وارتشاف الضرب: ٤٨٩.

(٦) ينظر: الكتاب: ٤/١٣، وشرح الشافية للرضي: ١/١٥٥، وارتشاف الضرب: ٤٩٠.

غالب في هذه الصيغ أيضاً، فهذه بضع عَشْرة صيغة[1] وضعتْ معنى بمبنى صيغة وأفردت بالوضع[2]، وفي غيرها لم يفرد بوضع فتكون هذه الصيغ كلُّها دالَّة بالمطابقة على ما وضعت له، إنَّ ذلك من قَبيل ما يقع على ما تقدَّم في البحث المتقدِّم قبل هذا[3].

الخصيصة الثالثة عشرة:

للحرف. امتناع التركيب فيه، وهذا يتوقف [١١/ب] على بيان حقيقة المركَّب والمفرد في الاصطلاح، فاصطلاح النحاة في المركَّب أنَّه اللفظ المركَّب من لفظين، دلَّ أحدُهما حالة التركيب أم لا[4]، فالدالّ نحو ((قام زيد))، وغيرُ الدالِّ نحو ((بعلبك)) و((رَامَ هُرْمُز))[5].

---

(١) في المخطوط: بضعة عشر صيغة، وهو خطأ.

(٢) وهي : ١- الأفعال،٢ - أفعل التفضيل،٣ - مَفْعَل، ٤- مَفْعِل، ٥-مِفْعَل، ٦-فَعْلة،٧- فِعْلة،٨- افعل،٩- لاتفعل،١٠- مَفْعلة، ١١- فاعل،١٢- مفعول،١٣- فِعالة،١٤- فَعالة،١٥- فُعالة.

(٣) في أوَّل هذه الخصيصة، وهو قوله: إنَّ الحروف تدلُّ مطابقة على المعنى، والصيغة تدلُّ مطابقة على الزمن المعيّن، وعليه فليس الفعل دالاً على الزمان بالتضمّن. اهـ. لأنَّه يفصل الصيغة عن الفعل.

(٤) المركَّب من حيث المعنى: ((ما دلَّ جزؤُه على جزء معناه)) وهو إضافي، ومزجي، وإسنادي؛ لأنَّه في مقابل المفرد عندهم. ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٢/١، والتذييل والتكميل: ١٩/١. والتصريح بمضمون التوضيح: ١١٩/١، وهمع الهوامع: ٤/١. وشرح كتاب الحدود: ٨٥.

(٥) ((وهو المركب من جهة اللفظ والمعنى... من الأعلام المركبة، فهذا أصله الواو [أي العاطفة]، حذفت من جهة اللفظ ولم تُرَد من جهة المعنى بل مُزج الاسمان وصار اسماً واحداً بإزاء حقيقة، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه فكان كالمفرد غير المركب)) شرح المفصل لابن يعيش: ١١٢/٤.

واصطلاح المنطقيين والأصوليين أنَّ المركّب ما دلّ جزؤه على معنى حالة التركيب[1]، نحو ((زيدٌ قائمٌ))، و((غلام زيدٍ)) فإنَّ كلَّ واحد من هذين المفرَدَين يفيد معناد حالة التركيب، ويكون على هذا ((بعلبك)) ((ورامَ هُرْمُز)) مفرداً عندهم؛ لعدم دلالته حالة التركيب[2]، وكذلك أبْكَمْ-اسم الذي لا يتكلم- لأنَّ الأب اسم للوالد، و((كم)) اسمٌ للعَدَد وإذا جمعتهما فقلت: ((أبْكَم)) لايفيد أحَدُهما معنى ألبتة [3]، فيكون مفرداً، وكذلك ((إنسان)) ((إن)) منه لايفيد الشرط.

غير أنَّه على الاصطلاحَين يكون الفعل المضارع مركَّباً[4]، نحو ((أقُومُ))، فإنَّ الهمزة تدلّ حالة التركيب على المتكلّم والتاء على المخاطب، والياء على الغائب، والنون على المتكلّم موضع الجمع مع غيره.

ويكون الفعل الماضي في بعض صوره أيضاً مركَّباً إذا دخلت فيه الهمزة الداخلة على السَّلْب[5]، أو الدخول في الشيء[6]، مثال السَّلب

---

(١) ينظر: معيار العلم للغزالي: ٤٩، والمحصول في علم الأصول للرازي: ٦٢/١.

(٢) في المخطوط: ((التوكيد))، وهو تحريف.

(٣) ((أبكم)) مفرد عند الجميع إذ ليس مركباً من كلمتين بل مادته ((بكم)) ومثله ((إنسان))، فالتمثيل به غريب.

(٤) يرى الرضي: أنَّ حرف المضارعة والفعل لشدة امتزاجهما صارا كلمة واحدةً ((فأعرب المركّب إعراب الكلمة؛ وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة، ... ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن أوّل أجزاء الفعل في المضارع)). شرح الكافية: ٢٦/١.

(٥) ينظر: شرح الملوكي: ٤٨، وشرح الشافية للرضي: ٩١/١، والمناهج الكافية: ١٧١.

(٦) ينظر:الكتاب: ٦٢/٤-٦٣، والتكملة: ٥٢٦،وشرح الشافية للرضي: ٩٠/١.

قوله: ((أشْكاه)) إذا أزال شكايته، و((أعْجَمَه)) إذا أزال عُجْمَتَه؛ ولذلك يقولون: أعجمت الحرف، ومثال الدخول في الشيء ((أنْجَد)) إذا دخل نَجْداً، و((أتْهَم)) إذا دخل تهامة، و((أصْبَحَ)) إذا دخل في الصباح، و((أمْسَى)) إذا دخل في المساء، ونحو ذلك. وكذلك التشديد الدالّ على المبالغة[1]. والحرف الزائد يدلّ عليها، نحو ((ضَرَّبَه)) و((ذبَّح الكباش)) و((غلّق الأبواب))، ونحوه. وكذلك الألف والسين والتاء في ((استفعل)) تدلّ على طَلَب الفعل غالباً[2]، وقد تجيء للفعل نفسه نحو: عجبت واستعجبت[3]، بخلاف ((استفهم)) لطلب الفهم. و((استسقى)) لطلب السَّقي، و((استخرج)) لطلب خروج المعني من اللفظ، وهو الأصل.

وكذلك الحروف الزائدة في الأسماء للمبالغة نحو ((فعيل)) و((فَعَّال)) و((مِفْعال)) [4]، ونحوه مما وُضع للمبالغة يكون لفظاً مُركّباً على الاصطلاحَين؛ لدلالة حرْفه على جزء المعنى الذي سيق ذلك الكلام لأجله.

وتتخرَّج على هذه القاعدة الصيغُ المتقدِّمة في الأسماء والأفعال المذكورة في الخصيصة الثانية عشرة[5]، فإن قلنا: هي ألفاظ كانت تلك الألفاظ مركّبة؛ لوجود جزء اللفظ دالاً على جزء المعنى.

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤/٦٤، والتكملة: ٥٢٧، وشرح الشافية للرضي: ١/٩٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤/٧٠، والتكملة: ٥٢٩، وشرح الشافية: ١/١١١.

(٣) أي: بمنزلة ((فعّل)) وذلك ((قرَّ في مكانه)) و((استقرَّ فيه)) ... وقال ﴿وإذا رَأوْا ءَايَة يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصافات/١٤]، أي: يَسْخَرُون)). التكملة: ٥٣٠، وينظر: شرح الشافية: ١/١١٠.

(٤) ينظر: الكتاب: ١/١١٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/٧٢.

(٥) في المخطوط: ((عشر)) بدون تاء.

وهذا التركيب بالاستقراء إنَّما وجدناد في الأسماء والأفعال ولم نجد شيئاً منه في الحروف، فيكون امتناع التركيب من خصائص الحروف[1].

الخصيصة الرابعة عشرة:

العَلَمية للأشخاص والأجناس. وهي من خصائص الأسماء دون الأفعال والحروف، فلم يَضَعُوا من صيَغ الأفعال ولا الحروف علَماً على شيء بطريق الأصالة[2]، بل يكون العَلَم في الأسماء منقولا عن فعْل ماض كـ((شَمَّر)) و((كَعْسَب)) اسما[3] رجلين[4]، أو مضارع كـ((تَغْلِب)) و((يَشْكُر)) اسمان لقبيلتين، أو فعل أمر نحو ((اصْمُت)) اسم مكان[5]، أمَّا بطريق الأصالة فلم يوجد فِعْلٌ علماً على شيء. ولم يُوجَد في الحروف لا بطَريق الأصالة ولا بطريق النقل فيما علمت وما رأيت من منقولات النُحاة[6].

---

(١) بل قيل بالتركيب في بعض الحروف، فاختلف فيها أبسيطة هي أم مركّبة؟، ومنها ((كأنَّ)) فهي عند بعضهم مركّبة من ((كاف)) التشبيه و((إنَّ))، ومنها ((أمَّا)) العاطفة فقد قيل إنَّها مركّبة من ((إنْ)) الشرطية و((ما)) النافية، ومنها ((لن)) فقد قيل إنَّها مركّبة من ((لا)) و((أن)). ينظر: جواهر الأدب: ٢٥٩، ٣٩٩، ٤١٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/٢٨)٢٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/١٧١، وشرح الكافية للرضي: ٣/٢٦٢.

(٣) في المخطوط: ((اسم)) وهو خطأ.

(٤) في المخطوط: ((كسعب))، وهو تحريف، و((كَعْسَب)) أي عدا، وهرب، وهو اسم امرأة. ينظر: القاموس المحيط: ١/١٢٩، (كعسب)، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/٢٩.

(٥) وهو علم للصحراء الخالية وقيل لمعيَّنة. ينظر: القاموس المحيط: ١/١٥٨، (صمت)، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/٣١.

(٦) قال ابن القوّاس ــ ت:٦٩٦هـ ــ: ((وأمَّا الحرف فلم يُسَمَّ به العرب)).شرح ألفية ابن معطي: ٦٣٧، وجاء في الأشباه والنظائر)٣/١٨): أنَّ ((حتى)) تكون اسما لامرأة وعلما على

ثم العَلَم ينقسم إلى أقسام[1]:

أحدُها: عَلَمُ الشخص نحو ((زيد)) من الأناسي و((أعوج))[2] و((لاحق)) من الخيل.

وثانيها: عَلَمُ الجنس، وهو حيوان كـ((أُسامة)) للأسد، وثُعالة للثعلب وكـ((حَضاجِر)) [١٢/أ] للضبع[3]، وشَبُّوة للعقرب. وغير ذلك من أسماء الأجناس، كـ((ابن دَأْيَة)) [4] وابن قَتْرَة[5]، وبنت طَبَق[6]، وابن مقْرَض[7]، وحمار قبان[8].

وثالثها: أعلام المعاني كـ((سُبْحَان)) علمٌ على التسبيح[9]،

مكان.

(١) هذه الأقسام في المفصل بأمثلتها ما عدا النوع السادس، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٤/١، وشرح الكافية للرضي: ٢٤٧/٣، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ٦٣٤، وهمع الهوامع: ٢٥١/١.

(٢) في المخطوط: ((أعرج))، والمثبت الصواب؛ وهو فرسٌ مشهورٌ تنسب إليه الأعوجيَّات، ينظر: القاموس المحيط: ٢٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٤/١.

(٣) في المخطوط: ((للسبع))، والمثبت الصواب، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٤/١.

(٤) هو الغراب، ينظر: القاموس المحيط: ٣٢٨/٤، (دأي).

(٥) لِحَيَّةٍ صغيرةٍ خبيثةٍ. ينظر: القاموس المحيط: ١١٨/٢، (قتر).

(٦) هي السلحفاة، أو الحَيَّة، ينظر:القاموس المحيط: ٢٦٤/٣، (طبق).

(٧) دُوَيبة تقتل الحمام. ينظر: لسان العرب: ٨٢/٩، (قرض).

(٨) قال في لسان العرب: ٢٠٧/١٧، (قبن): دويبة معروفة، وأنشد:

... حمارَ قبّانَ يسوقُ أرنبا

وهو وصف على فعلان لذلك منع الصرف. وينظر: القاموس المحيط: ١١٨/١ (قبن).

(٩) قال الرضي: لا دليل على علميته؛ لأنّه يستعمل مضافا في الأكثر، وإذا قطع عنها جاء منوناً، وما استدل به من عدم التنوين في نحو: ..... **سبحانَ من علقمة الفاجر**

و((شَعُوب)) عَلَم على الموت، و((كَيْسَان)) عَلَمٌ على الغدْرة، و((بَرَّة)) عَلَمُ المَبَرَّة.

ورابعها: أعلام الأجناس في الزمان نحو ((غُدْوَة)) و((بُكْرَة)) و((فَيْنَة)) و((سَحَر))، إذا أردتها من يوم بعينه هي أعلامٌ، ولاتنوّن ولا تنصرف للتأنيث والعَلَمية[1]، وفي ((سحر)) للعلمية والعدْل[2] على ما تقرّر في علم النَّحو.

وخامسها: أعلام لأجناس صِيَغ الألفاظ، وهي صيغ التفعيل التي يوزن بها، كقولك: ((فَعْلان)) الذي مؤنثه ((فَعْلاء))، و((أَفْعَل)) صفة لا تنصرف، ووزن طَلْحة ((فَعْلَة))، ووزن إصْبَعْ ((إفْعَلْ))، فهذه أعلام أجناس في الوضع الأوّل.

وسادسها: أسماء التوكيد نحو ((أجمعين)) و((أكْتَعين)) [3]، وقد صيّروا ((جُمَع)) ونحوه [من] اللفظ علماً لا بالوضع الأوّل، بل بالغَلَبَة، وهي ترجع إلى حقيقة النقل لغلبة الاستعمال، كـ((الدابة)) [4] نقلت بذلك لابوضع واضع واحد، كما نقل ((يَزِيدُ)) و((يَشْكُر))، فالنقل

فيمكن حمله على حذف المضاف إليه مع إرادته. ينظر: شرح الكافية: ٢٤٨/٣.

(١) ينظر: الكتاب: ٢٩٣/٣، والملخص:٣٦٨، وهي عند الرضي ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل. ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤٩٦/١ ـ ٤٩٧.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٨٤/٣، والملخص: ٣٦٨.

(٣) القول بعلميتها اختاره ابن أبي الربيع ـ ت٦٨٨ هـ ـ.ينظر: الملخص:٥٤٦، ونسبه ابن يعيش ـ ت:٦٤٣هـ ـ إلى المحققين.ينظر: شرح المفصل: ٤٦/٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٩٨/١، وقيل هي معارف بنيّة الإضافة، ينظر: الكتاب: ٢٢٤/٣، وعلل النحو للوراق: ٣٨٩، ونتائج الفكر للسهيلي:٢٨٦.

(٤) ينظر: لسان العرب: ٣٥٦/١(دبب)، وكشاف اصطلاحات الفنون: ٨٤/٢.

فعلان كما ترى[1]، وفعل الواحد أشبه بوضع اللغات. فالذي يغلبه الاستعمال كـ((الثُّريَّا)) و((الدَّبران)) و((ابن عمر)) و((ابن الزبير))، ونحو ذلك مما صار علماً بسبب غلبة الاستعمال، وكذلك ((العَيُّوق)) و((السِّماك)) للكواكب المخصوصة، دون غيرها مما يوصف بالثُّرْوة والدُّبُور والعَوَق والسُّمُوك[2].

إذا عرفت أقسام العلم فاعْلَمْ أنَّ ههنا موضعاً صعباً لايكاد يوجد من يُحرِّره. وهو الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس، ولقد دخل الشيخ شمسُ الدين الخَسْرَوشاهي[3] معيدُ الإمام فخر الدين الدِّيار المصرية، وكان يقول لنا: ليس في الديار المصرية مَن يعرف الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس، ولقد صَدَق؛ فإنِّي طول عمري لم أر من الفُضلاء من يعرفه غيرَ الشيخ شمس الدين الخَسْرَوْشاهي، وعنه أَنْقُل لاعن غيره.

وتحريرُ الإشكال فيه[4]: أنَّ لفظ ((الأسد)) يصدُق على ما لايتناهى من أفراد جنسه، وهو نكرة في نفسه ليس بعَلَم ولا يخصُّ شخصاً دون شخص، و((أُسامة)) كذلك يصدُق على ما لايتناهى من أفراد هذا الجنس، ولايخصُّ واحداً دون واحد منه، وأيُّ فرد صَدَقَ عليه ((أسدٌ)) صدق عليه ((أسامة))، فيلزم بالضرورة أن يكون اسْمَ جنس

---

(١) أي: وضعان، أوَّلٌ كان فيه ((يزيد))، فِعلاً، وثانٍ صار فيه علما، فالعَلَم بالغلبة ليس علماً في أصل الوضع، بل لأجل الغلبة وكثرة الاستعمال في فردٍ من أفراد جنسه. ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٦٥٢، وشرح الكافية للرضي: ٣/٢٥٥.

(٢) في المخطوط: ((السواك))، والتصويب من المفصل وشروحه. وينظر: القاموس المحيط: ٣/٣١٧، ((سمك)).

(٣) سبقت ترجمته في شيوخ القرافي.

(٤) هذه المسألة ذكرها مختصرة في كتابه شرح التنقيح: ٣٣، وذكرها مطوَّلة في العقد المنظوم: ١/٢٠٠)٢٠٦.

لا علم جنس؛ لأنَّ الفَرقَ بِغَيرِ خصيصة لايُتَصوَّر، وإنَّما فرَّقنا بين ((زيد)) فقلنا هو عَلَم وبين ((إنسان)) لم نَقُل إنَّه عَلَم؛ لأنَّ زيداً يخصُّ شخصاً مُعَيَّناً، و((إنسان)) لا يخصُّ مُعَيَّناً، فجعلنا الخاصَّ علَما، والشائع نكرة ليس بعلم؛ فإذا وجدنا لفظين شائعين في جنس كيف نقول: أحدُهما اسمُ عَلَمٍ والآخر اسمُ جنس؟ هذا ترجيحٌ من غير مرجِّح، وهو مُحالٌ، فكيف يعتقد أنَّه واقعٌ، هذا تحريرُ الإشكال.

والجواب عنه أنَّ لِفاعِليه دليلا، وفيه تحقيق وفَرْق، أمَّا الدليل فإنَّا وجدناهم يقولون: ((مررت بأسامةَ)) فلا يخفضون ولاينوِّنون[1]. و((مررت بأسدٍ)) فيخفضون وينوِّنون، فقلنا: لامانع لـ((أسامة)) من الصَّرف إلاَّ أنَّه اجتمع فيه العَلَمية وتأنيث ههنا، فاستدللنا بالأثر على المؤثر. هذا هو الدليل[2].

وأمَّا التحقيق والفرق فهو أنَّ الوَضْعَ فرعُ التصوُّر؛ فلا يضع الواضع لفظ الشيء حتى يتصوَّره، فإذا حضرت صورتُه في ذهنه حينئذ يضع لها، فتلك الصورة الحاضرةُ في ذهنه هي فرد من أفراد تَصَوُّر ذلك الجنس، بدليل أنَّها تعقبها الغفلة،[١٢/ب] وتأتي بعد الغفلة صورةٌ أخرى مماثلةٌ للأولى، وبدليل أنَّه يقع في ذهن عمرو صورةٌ أخرى مساويةٌ للصُّورة الكائنة في ذهن زيد، وبهذا التقرير

---

(١) ينظر: الكتاب: ٩٦/٢، والملخص: ٥٥٥، وشرح الكافية للرضي: ٢٤٦/٣، همع الهوامع: ٢٤٤/١، والأشباه والنظائر: ٢٧/٤.

(٢) النحاة المحقّقون يروْن هذا التعريف لفظياً، فعلم الجنس نكرة من حيث المعنى لا يدلُّ على معيَّن، ينظر: الكتاب: ٩٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٥/١)٣٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ١١٥/١، وشرح الكافية للرضي: ٢٤٧/٣. قال أبو حيان)ت٧٤٥هـ): ((وقد رامَ من يميل إلى المعقول ... أن يوجِّه لأسامة ونحوه وجهاً يدخل به تحت المعارف، ... وهذا الذي رامَ هؤلاء بعيد عمَّا يقصده العرب)). التذييل والتكميل: ١٠٨/١.

يظهر لك أنَّ هذه الصورةَ الحاضرةَ في ذهن الواضع فردٌ من أفراد صورة الأسد، وأنها فرد مشخَّص من التصوُّرات، نسبتُها للصُّور كنسبة زيد لمعنى الإنسان؛ فكما أنَّ زيداً شخصٌ مُعَيَّن من جنس الإنسان فهذه الصُّورة شخصٌ معيَّنٌ من جنس تَصَوُّر الأسد. إذا تقرر هذا فهذه الصورة المشخَّصة الواقعة في ذهن الواضع فيها اعتباران. أحدهما: تشخيصها وتعيينها، والثاني: ما اشتملت من مطلق الصورة الذي هو قدرٌ مشتركٌ بين جميع تصوُّرات الأسد؛ فإنَّ كلَّ فرد من جنسٍ لابدّ أن يكون فيه القدر المشترك بين أفراد ذلك الجنس، فكما استلزم زيدٌ مطلق الإنسان تستلزم هذه الصورة مطلق الصورة.

إذا تقرّر أنَّ فيها اعتبارين[1]، فإنْ وَضَعَ الواضع لفظاً لهذه الصورة من جهة خصوصها وتَعْيينها وتَشْخيصها فذلك اللفظُ هو علم الجنس، وهو ((أسامة)) مثلاً، وإنْ وَضَعَ لها من جهة عُمومها، وكونها صورة لا هذه الصورة المعيَّنة، بل القدر المشترك الذي اشتملت عليه هذه، فهذا اللفظ هو اسم الجنس، وهو ((الأسد)) مثلا، وهذا التقرير مناسبٌ للعلمية فإنَّ ((زيداً)) إنَّما كان علماً لكونه وُضِعَ للماهية بوصف التشخيص، فكذلك هذه الصورة إذا وُضِع لها بوضع التَّشخيص الذهني كان ذلك اللفظ علماً للجنس.

فيكون الفرق بين اسم الجنس وعَلَمِ الجنس أنَّ علمَ الجنس وُضِعَ للصورة الذهنية بوصف التشخيص، واسم الجنس وضع لها من جهة عُمُومها لا من جهة خُصُوصها.

ويكون الفرق بين علم الجنس وعلم الشخص أنَّ علم الجنس وُضِعَ للصورة الذهنية بوصف الشخص الذهني، وعلم الشخص وضع للماهية بوصف الشخص الخارجي، فقد تحرر الفرق بين الثلاثة.

فإن قلتَ: إذا كان علمُ الجنس هو اللفظُ الموضوع للصورةِ الذهنية

---

(١) في المخطوط: ((اعتباران))، وهو خطأ.

بوصفِ الشخصِ الذهني، فيكون موضوعاً لشخصٍ مُعَيَّنٍ كما قلت، والشخص المعين كيف يصدق على ما لايتناهى باعتبار قَدْرٍ مشترك بين تلك الأفراد؟ وإنَّما يصدق باعتبار قدرٍ مشترك إذا كان موضوعاً له. ولو كان موضوعاً لمشترك كيف يكون من ذلك الوجه موضوعاً لشخصٍ معيَّنٍ؟ والتَّعْيين والتشخيص[1] [غير] ما في التجريد والأمر الكُلّي[2]، فكيف يصدق ما وُضع للشخص على أفراده باعتبار أمر كليٍّ على صفة عدم النهاية مع ما بينهما من التضاد؟ بل لايصدق ما وُضِع لشخصٍ إلاَّ على ذلك الشخص بعينه دون غيره، فمتى كان يصدق على ما لا يتناهى باعتبارٍ مشتركٍ بينهما لم يكن موضوعاً لمعيَّنٍ، وأنتم ادَّعَيتُمُوه.

قلت: سؤالٌ حسنٌ قويٌّ، والجواب عنه أنَّ الصورة الكائنة في الذهن هي مجردة من الأشخاص، فإنَّا إذا جرَّدنا زيداً عن مشخصاته لم يبق إلاَّ مفهومُ الإنسان، وإنَّا إذا جردنا ((عمراً)) أيضاً عن مشخصاته لم يبق إلاَّ الصورة الأولى التي تَعَيَّنَتْ بعد تجريد ((زيد))، وكذلك إذا جردت جميع أشخاصِ نوعٍ أو جنسٍ لم يبق منها كلِّها بعد التجريد إلاَّ صورةٌ واحدةٌ، فكذلك الصُّورة الحاصلة في الذهن من

---

(١) التشخيص هو التعيين: وهو يطلق بالاشتراك على معنيين: الأوَّل: كون الشيء بحيث يمتنع فرض اشتراكه بين كثيرين ... فالشيء إذا أدرك بالحواس وحصل فيها كان جزئياً، وإذا أدرك بالعقل وحصل فيه كان كُلِّيا. والثاني: كون الشيء ممتازاً عمَّا عداه، ... وهو يحصل بالوجود الخارجي)). كشاف اصطلاحات الفنون: ٢/٤٨٩)٤٩٠.

(٢) الكلّي: ((هو الذي لايمنع نفسُ تصوُّر معناه من وقوع الشركة فيه، ... وهو جار في لغة العرب في كل اسم أدخِل عليه الألف واللاّم لافي معرض الحوالة على معلوم معيَّن سابق، كالرَّجُل)). معيار العلم: ٤٥.

مفهوم ((الأسد)) هي مجردة من جميع [١٣/أ] أشخاصه[١]، وكل مجرد من أشخاص هو كائنٌ في تلك الأشخاص قبل التجريد وإلاَّ لما وُجِدَ بعد التجريد[٢]، وإذا كان الحاصل بعد التجريد كائناً في المجردات قبل التجريد صَدَقَ وهو في الذهن على جميع الأشخاص؛ لوجود فيها، فهذا سرٌّ دقيقٌ يَعِزّ دركُه على أكثر الفضلاء، ولقد باحثت فيه جماعةً من أعيان العلماء فَصَعُب عليهم تحقيقه وضبطه، فتأمّله حتى يصلح لك الجمع [بين] كون الصورة الذهنية جزئية[٣] وهي تنطبق على ما لايتناهى من الأفراد، وأنَّها وإن كانت صورة جزئية فهي صورة كلِّ الأشخاص، فتأمّله حقَّ التأمّل.

وقد ظهر لك الفرق بين اسمِ الجنس وعلمِ الجنس وعلمِ الشخص وأنَّها أمور متباينة، وظهر لك أنَّ معنى كون ((بُكْرة)) لاينصرف لأنَّها علمٌ، بمعنى أنَّ الواضع وضع لفظ ((بكرة)) للقدر المشترك بين جميع البكرات لا يفيد الشخص الذهني، ووضَعَه أيضاً وضْعاً آخر بأن تصوّر معنى ((بُكْرة)) بوصف كونه من يومٍ بعينه، ووضع لتلك[٤] الصورة الذهنية من جهة خصوصها وتشخصها في الذهن، فكانت علماً من هذا الوجه، وصار لفظ ((بُكْرة)) مشتركاً لوضعه لمعنيين مختلفين، وكذلك القول في أسماء التأكيد أنَّها وضعت للصورة الذهنية بوصف الشخص الذهني، وكذلك أوزان التفعيل، وكلُّ ما تُدَّعى فيه العلمية للجنس فهو كذلك، وأنَّ ذلك من خصائص الاسم دون الفعل والحرف.

---

(١) ينظر: ضوابط المعرفة: ٤٥ ــ ٤٦.

(٢) كالحيوانية والنطق في كلٍّ من زيد وعمرو مَثَلاً، بعد تجريدهما من الطول واللون وغيرهما.

(٣) في المخطوط كلمة غير واضحة ظاهرها: ((حربة)) هنا وفي أختها في السطر التالي.

(٤) في المخطوط: ((لذلك)).

الخصيصة الخامسة عشرة:

للحرف. قال الجمهور -وينقل عن سيبويه-: إنَّ المجاز لا يدخل في الحروف، وإنَّ امتناعه من خصائص الحرف[1]. وليس الأمر كذلك؛ بل المجاز كما يدخل في الأسماءِ والأفعالِ يدخل في الحروف. ويدلّ على ذلك أنَّ ((ثم)) موضوعة للتراخي في الزمان[2]. ثم يستعمل مجازاً في التراخي بين الرُّتَب كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ* فَكُّ رَقَبَةٍ* أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ* يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ* أَوْ مِسْكِيناً ذَا مَتْرَبَةٍ* ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البلد/١٢-١٧] فعطف الإيمان بـ((ثم)) على العتق والإطعام، فيكون متأخراً عنهما، والله تعالى لم يطلبه متأخراً، وإنَّما أمر به متقدماً قبلهما، فيتعيَّنُ أن لا يكون المراد التأخير في الزمان بل التأخير في الرتب[3]؛ وذلك أنَّ الشيء إذا عظم شرفه أو حسنَتُه بَعُدَتْ رتبته عن نظائره، فشُبِّه البعد بين الرتبتين بالبُعدِ بين الزمانين، والإيمان كذلك بالنسبة إلى العتق والإطعام، والبعد في الحسنة ما وصف الله تعالى به الكفار في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام:١] أي: بعد هذه الأمور العظيمة

---

(١) قال الرازي -ت:٦٠٦هـ-: ((إنَّ المجاز بـ((الذَّات)) لا يدخل دخولاً أوَّليا إلاَّ في أسماء الأجناس، أمَّا الحرف فلا يدخل فيه المجاز بـ((الذَّات))؛ لأنَّ مفهومه غير مستقلٍّ بنفسه؛ بل لابُدَّ وأن ينضمَّ إليه شيءٌ آخرُ لتحصل الفائدة. فإن ضُمَّ إلى ما ينبغي ضمَّه إليه فهو حقيقة فيه، وإلاَّ فهو مجازٌ في المركَّب لا في المفرد...)). المحصول في علم الأصول: ١/١٢١.

(٢) ينظر: رصف المباني: ٢٥٠، وجواهر الأدب: ٣٦٣، ومغني اللبيب:١٥٨.

(٣) ينظر: ، الكشاف: ٤/٢١٤، والبحر المحيط:٨/٤٧١، وحاشية الشهاب: ٨/٣٦٣.

التي تُوجِب الإيمان وقع منهم الكفرُ بدلاً من الإيمان، فهو في غاية القبح حينئذٍ[1]، فبعُدت رتبته في القبح جداً فلذلك عطفه بلفظ ((ثم))، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [الأعراف:١١] مع أنَّ الإسجاد لآدام كان قبل، فيُحمل على بُعْد شرَفه في الرتبة[2]؛ فإنها كانت واقعة عظيمة في تصاريف مُلْك الله تعالى في خلقه، ومنه قول الشاعر[3]:

إنَّ مَن سادَ ثُمَّ سادَ أبوهُ ∴ ثُمَّ قد سادَ قبلَ ذلكَ جدُّه

مع أنَّ الجد ساد أوَّلاً، ثم أبوه، ثم هو، فالقضية منعكسة، لكن مقصود الشاعر أن يُنبِّه السُّمَّاع أنَّه عريقٌ في الرئاسة، متأصلة له؛ فرئاسته وإن عَظُمت فأبوه كان أعظمَ منه وكان [١٣/ب] جدُّه أعظم من ابنه، وعبَّر عن بُعْدِ رُتَب هذه الرئاسات بـ((ثم)) لا للتأخير في الزمان[4].

وكذلك ((بل)) وضعت للإضراب عن الحكم السابق[5]، ثم تستعمل مع تقريره نحو:[6] قوله تعالى: ﴿بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل:٦٦] فلم يبطل شيئاً من الأحكام

---

(١) ينظر: الكشاف: ٣/٢، والمحرّر الوجيز: ٣/٦، وحاشية الشهاب: ١١/٤.

(٢) ينظر: حاشية الشهاب: ١٥٣/٤.

(٣) من الخفيف، وهو لأبي نواس ــ ولا يحتج بشعره ــ فالبيت للتمثيل وليس للاحتجاج، وهو في ديوانه:٤٩٣.

(٤) وقيل هي لترتيب الإخبار بحسب التلفظ، وغير ذلك. ينظر: شرح الألفية للشاطبي: ٢٩٤، وشرح أبيات المغني: ٣٩/٣.

(٥) الإضراب عن السابق نوعان: ((إمَّا على جهة الإبطال، ... وإمَّا على جهة الترك للانتقال من غير إبطال)). الجنى الداني: ٢٣٥، وينظر: رصف المباني: ٢٣٢، ومغني اللبيب: ١٥١)١٥٢.

(٦) في المخطوط: ((مع)) بدل ((نحو)).

السابقة، ولاأعرض عنها. بل استعملت ((بل)) ههنا للإضراب عن الخبر عنها فقط، لاعنها[1]. فيكون ((بل)) ههنا مجازا، وكذلك قوله تعالى: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي تَكْذِيبٍ﴾ [البروج:١٩] لم يضرب عن الحكم السابق، بل عن الإخبار عنه، ومن استقرأ كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وكلام الفصحاء وَجد فيه من مجازات الحروف شيء كثيراً، فيكون القول به حقاً.

ولايقال: هذه الحروف وُضِعَت للمعنيين، فلا يكون اللفظ مجازاً في أحَدِهما؛ لأنَّا نقول: الحمل على المجاز أَولَى من الحمل على الاشتراك[2]؛ لما تقرَّر في أصول الفقه وغيره.

الخصيصة السادسة عشرة:

للحرف. وهي لزوم الاشتراك له في جميع موارد التي وقع التركيبُ له فيها -دون البساطة- من جهة الوضع الاصطلاحي لا من جهة الوضع اللغوي؛ وذلك أنَّ كلَّ حرف مُرَكَّب نحو ((ليت)) و((ثم)) يسمّى حرفاً اصطلاحاً، وكُلَّ جزءٍ من أجزائه يسمّى حرفاً[3]؛ فقد صار لفظ الحرف مشتركاً فيه في جميع موارد الحروف المركَّبة، أمّا الحروف البسيطة فإنَّها تُسمّى حرفاً من جهةٍ واحدة نحو كاف التشبيه، وباء الإلصاق، ولام الملك، إلى غير ذلك من الحروف البسيطة، وصار كلّ حرف مركَّب مِثالاً للفظ[4] مشترك بين الجزء والكل، واطَّرد ذلك في الحروف بخلاف الأسماء والأفعال[5]؛ فكان ذلك خصيصة له.

---

(١) ينظر: حاشية الشهاب: ٥/٥٥.
(٢) ينظر: المحصول في علم الأصول: ١/١٣٦.
(٣) فلفظ ((الحرف)) يطلق على حروف المعاني وحروف المباني.
(٤) في المخطوط: ((لفظ)).
(٥) فليس في الاسم جزء يقال له اسم، ولا للفعل جزء يسمّى فعلا.

الخصيصة السابعة عشرة:

للفعل. أنَّه يخبر عن لفظه بعبارته بعينه، ولايحتاج للفظ آخر يُعبَّر به عنه، فنقول: ((قام)) فعل ماض، وكذلك بقية الأفعال، وأمَّا الأسماء والحروف فانقسمت إلى مُركَّب نحو ((زيد))، وبسيط نحو كاف الضمير، وهائه، وتائه، فالمركَّب يخبر عنه معبراً عنه بلفظه، فنقول: ((زيد)) ثلاثي، والبسيط لايخبر عنه معبراً عنه به، بل معبراً عنه باسم، تقول: كاف الضمير اسمٌ، وتاؤه لا تكون إلاّ للمتكلم أو المخاطَب، وقولك: كاف الضمير اسمٌ وكذلك تاؤه، ولما كان هذا الاسم بسيطاً لم يحسن النطق به وحده، بل عُبِّر عنه بلفظ هو اسم مركب على قاعدة العرب في عدم النطق بالبسائط وَحْدَها[1].

وكذلك الحرف المركَّب يخبر عنه معبراً عنه بلفظه دون البسيط. فنقول: سوف للتنفيس، والسين للتنفيس، فيعبر عن ((سوف)) بلفظها، ويُعَبَّر عن الآخر بلفظ هو اسم، وكذلك نقول: لام الملك. وكاف التشبيه، وباء الإلصاق، وجميع البسائط لا ينطق بها، بل يعبَّر عنها بلفظ هو اسم.

والفعل[2] لا يقع ذلك له؛ لأنَّ العرب لم تضع منه بسيطا، بل وضعت جميع الأفعال مُركَّبة في أصل الوضع حتى يعرض لها الأمرُ ونحوه، وقد تَقَدَّم بسطه[3]، فكان التعبير عنه بلفظه في جميع مواردد من خصائصه.

ومن أراد النطق ببسيط من الأسماء والحروف فلا يجوز أن ينطق

---

(١) عنون مصنفو حروف المعاني لذلك، فيقولون: باب الباء، السين، اللام، ، ويقولون: باب: لم، بل، لن، رُبَّ، إلاَّ.

(٢) في المخطوط: ((فعل)) بدون تعريف.

(٣) فيغير ((وَعَى)) إلى ((ع))، ينظر: جواهر الأدب: ٢٣، وتقدم بسطه في الخصيصة:١٣.

به وحده، بل إن كان متحركاً لحقه هاء السكت[١]، فقال في الكاف من أكرمك ((كه)) وإن كان ساكناً ألحقه همزة الوصل توصلا للنطق بالساكن، فتقول في الياء من غلامي ((إيْ))؛ لأنَّ العرب لا تبتدئ بساكن، [١٤/أ] ولا تقف على متحرك[٢]، مع أنَّ الابتداء بالساكن متعذرٌ طبعاً من غير لغة[٣].

الخصيصة الثامنة عشرة:

للحرف. صَوْنُ رُتْبته عليه لا يتغير عنها، إمَّا مقدماً دائما كـ((ليت)) وأخواتها[٤]، ومؤخَّراً دائما كتاء التأنيث. والتنوين[٥]، ونوني التأكيد[٦]، وألفي التأنيث[٧]، ونحوها. وعكس ذلك السينُ، و((سوف)) و((قد))، ونواصبُ الأفعال. وجوازمُها[٨]، وحروفُ الأجوبة (نعم، ولا، وبلى)[٩] وحروف العطف[١٠]، لاينطق بها إلاَّ مقدَّمةً.

وكلّ حرفٍ وضع في رتبة لايفارقها ولاينطق به إلاَّ فيها. فلا يجوز: زيدٌ منطلق ليت، ولاجاء زيد عمرو ثم، ولا شيء من ذلك.

---

(١) ينظر: جواهر الأدب: ١٦٠، والتصريح بمضمون التوضيح: ٢٦٩/٥.
(٢) ينظر: التكملة: ٢٠٤، وشرح الشافية للرضي: ٢٥٠/٢.
(٣) قال ابن جني – ت٣٩٢هـ –: ((الابتداء بالساكن ليس في الطاقة)). المنصف: ٥٣/١.
(٤) ينظر: كشف المشكل: ٢٣٥، ويستثنى من ذلك ((أنَّ)). ينظر: الأمالي النحوية: ١٢٩/٤.
(٥) ينظر: المرتجل: ٩، ١٩، وكشف المشكل: ١٣٥.
(٦) ينظر: المرتجل: ٢٠، وكشف المشكل: ١٤٩.
(٧) ينظر: كشف المشكل: ١٣٥.
(٨) ينظر: المرتجل: ١٥، ٢٠، وكشف المشكل: ١٤٩.
(٩) ينظر :شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٤٧٧.
(١٠) ينظر: كشف المشكل: ٣٩٩، ٤٠٠.

ويجوز: زيد منطلق، ومنطلقٌ زيدٌ، وأكرمت زيداً، وزيداً أكرمت، ولا يجب حفظ الرُّتبة على اسمٍ ولافعلٍ إلاَّ أن يعرض عارضٌ من استفهام أو نحوه مما يوجب صدر الكلام أو آخره[1]، كعَوْد الضمائر ((أكرم غلامُه زيداً))[2]، وأمَّا أصل الوضع فلا ينافي[3] حَجْراً إلاَّ في الحروف فهو من خصائصها.

الخصيصة التاسعة عشرة[4]:

قال النحاة: من خصائص المصدر أنَّه لايثنَّى ولايجمع إلاَ أن يحدَد نحو: ضَرْبة وضَرْبَتان وضَرَبات، أو تختلف أنواعه نحو: علم الفقه وعلم النحو وعلم الطِّبّ، فنقول: علوم، أمَّا المصدر من حيث هو هو فلا يثنى ولايجمع؛ لأنَّه يقع على القليل والكثير من جنسه[5].

وخرَّج النحاة والمفسرون على هذه القاعدة مواضع كثيرة في كتاب الله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾

---

(١) نحو: مَن عندك؟ ومتى سافرت؟.

(٢) في المخطوط: ((زيد)) بدون ألف، والصواب ما أثبت؛ لأنَّ هذه الصورة يجب فيها)عند أكثرهم) تقديم ((زيداً)) المفعول به لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، فيقال: ((أكرم زيدا غلامُه)) فهي مثل: ﴿ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:٢/١٣٥.

(٣) كلمة غير واضحة والمثبت أقرب إلى رسمها.

(٤) هذه الخصيصة نقلها بتصرُّف حسن العطار-ت١٢٥٠هـ- في حاشيته على موصل الطلاب:١٧١-١٧٢، وتصحَّف القرافي إلى الغزالي.

(٥) ينظر: اللمع لابن جني: ١٣٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢٦٤، وشرح الكافية لابن الحاجب: ٣٩٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/١٨٠.
وذهب آخرون إلى عدم جواز ذلك عند اختلاف الأنواع، ينظر: الملخَّص في ضبط قوانين العربية: ٣٥٦. وهمع الهوامع: ٣/٩٧.

[البقرة:٧]، فوُحِّد السَّمْعُ وجُمِعَ الأبصارُ والقلوبُ؛ لأنَّ السمع مصدر يقع على الكثير، بخلاف غيره فاحتاج للجَمْع[١].وهو كثيرٌ في القرآن.

وههنا مباحث.

البحث الأوّل: أنَّ لفظ المصدر إنَّما وضع للقدر المشترك نحو الضرب مثلاً؛ ولذلك لو فُسِّر بضربة واحدة أجْمَعَ النحاة على أنَّه يكون حقيقةً، ولو كان موضوعاً لكثيرٍ ودالاً عليه لكان مجازا في القليل، أو يكون اللفظ مُشْتَرَكاً، وليس كذلك، فدلّ على أنَّه موضوع للقدر المشترك، واللفظ الدالّ على الأعمّ غير دالٍّ على الأخصّ، فلا يكون للمصدر دلالةٌ على الأفراد الكثيرة منه ألبتة ؛ لأنَّه أخص منها[٢]، فَبَطَل: لفظُ المصدر [دالٌّ على القليل] ودالٌّ على الكثير من أفراده؛ بل ما وُضِعَ ((ضرباً)) إلاَّ لماهية الضَّرْب من حيث هي هي[٣]، وكذلك جميع[٤] المصادر، فبطل قولهم إنَّه يتناول الكثير[٥].

البحث الثاني: أنَّ أسماء الأجناس كلها نحو نبات وجماد وحيوان وفرسٍ وإنسانٍ ونحوها إنَّما وُضِعَت أيضاً للقدر المشترك بين أفرادها

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/١٨٦، ومشكل إعراب القرآن: ٧٦، والدر المصون: ١/١١٤.

(٢) في المخطوط: ((لأنها أخصٌّ منهما))، والمعنى: أنَّ المصدر المفسَّر بالوحدة لا يدلُّ على الأفراد الكثيرة؛ لأنَّه ...

(٣) قال في المحصول: ١/١٢٦: ((المصدر لفظٌ دالٌّ على الماهية، أعني: القدر المشترك بين الواحد والكلّ، والماهية من حيث هي هي لاتستلزم الوحدة ولا الكثرة)).

(٤) في المخطوط: ((جمع)).

(٥) قال العطّار ــ ت١٢٥٠هـ ــ مُعلّقا: ((فيه نظرٌ كما صرّح به المحقّقون من أنَّ لفظ العامّ إذا أطلق على الخاصّ لاباعتبار خصوصه بل باعتبار تحقّقه ليس من المجاز في شيء)). حاشية حسن العطار على موصل الطلاب: ١٧٢.

فهي[1] كالمصادر حرفاً بحرف. ويتعذر تثنيتها وجمعها[2] من جهة أنَّها دالّةٌ على القدر المشترك، فإنَّ الماهية الكُلِّية لاثاني لها؛ وما لاثاني له كيف يثنّى؟!، وإذا تعذّرت التثنية تعذر الجمع بطريق الأولى، فإنَّ ماهية الإنسان بما هو انسان لاثاني له في المعلومات من جنسه ولامثل ولامُساوِيَ، وكذلك ماهيَّة السَّواد لامثل لها؛ والتثنية والجمع إنَّما يكون بين الأمثال؛ ولذلك اشترط النحاة في صحّة تثنية المصدر وجمعه أن تحدّد أو تختلف أنواعه حتى تؤخذ منه أمثال مقيدة بقيد التشخيص فيحصل عدد يمكن فيه التثنية والجمع، فقول النحاة: المصادر لاتثنى ولاتجمع يجب أن يعتقد أن ذلك ليس خاصا بها، بل يعُمُّ جميع النكرات وجميع الألفاظ فإنَّها لاتثنى ولاتجمع حتى يعرض لمسمَّياتها ما يوجب التعدُّد فيها من العوارض والتشخيصات[3]، وهي من حيث هي هي لا تقبل [١٤/ب] شيئا من ذلك فلا يُتَوَهَّمَنَّ غيرُ ذلك.

وعلى هذا يطيح الفرق بين المصدر وغيره، الذي يعتمدون عليه في كون ((الأبصار)) ذُكِرَتْ بصيغة[4] الجمع و((السمع)) ذكر بصيغة الإفراد، ونظائره في القرآن كثيرة، فتأمله.

البحث الثالث: أنَّ الاستثناء في قولهم: ((المصدر لا يثنى ولا يجمع إلاَّ أنَّ يحدد أو تختلف أنواعه)) يجب أن يكون منقطعاً؛ فإنَّ المصدر

---

(١) في المخطوط: ((فهو)).

(٢) هذا قول صحَّحه ابن أبي الربيع ـ ت٦٨٨هـ ـ وما ورد من تثنية أو جمع أسماء الأجناس كالغُسُول فلا يقاس عليه. ينظر: الملخص: ٣٥٦.

(٣) ولذلك جازت تثنية العَلَم وجمعه بعد تنكيره.

(٤) في المخطوط: ((صيغ)) والمثبت الصواب؛ إذ لم يأت جمع للبصر في القرآن إلا ((أبصار)). ينظر: عمدة الحفاظ: ١/١٩٥، (بصر).

الذي هو الماهية الكُلّية من حيث هي هي يستحيل تثنيتها في جميع الأحوال؛ لعدم مثل لها، والمستحيل لا يقع في صورة، والذي تُثنى وجمع إنّما هو أفرادها لا هي، والأفراد تقبل التثنية والجمع مطلقا في جميع الحالات، فقولهم: ((لا يثنى إلاّ أن يحدّد)) يقتضي أنّها تُثنيَ في هذه الحالة؛ لأنّ الاستثناء من النفي إثباتٌ، وهي لم يثبت لها ألبتّة في هذه الحالة، بل أفرادها، والأفراد لم تتقدر عليها التثنية في حالة. فلنا أمران، أحدهما: النفي له ثابتٌ دائماً[1]، والآخر: الثبوت دائماً. فالمحكوم عليه بالثبوت غيرُ المحكوم عليه بالسلب فيكون الاستثناء منقطعاً؛ لأنّ من شرط المتصل أن يكون النفي والإثبات لشيء واحد[2]. فتأمّل ذلك.

ولا كان لهم حاجة إلى هذا الاستثناء، بل كان ينبغي أن يقولوا: الماهية الكلية التي هي المصدر لا تثنّى ولا تجمع دائماً بالضرورة، وأفرادها وأنواعها تقبل التثنية والجمع، فلا يقع لَبْسٌ في الكلام أنّ الممتنع إذا حصل له هذا الشرط صار جائزاً، وكذلك يفهمه أكثر الناس وهو باطلٌ.

الخصيصة العشرون:

للحرف. عدم تحمُّل الضمائر بخلاف الأسماء والأفعال، أمّا الأفعال فجميعها قابلٌ لتحمُّل الضمير في حالة من أحوالها[3]، وأمّا الأسماء

---

(١) الأوّل: الماهية، والثاني: الأفراد والأنواع.

(٢) قال القرافي في شرح تنقيح الفصول ص:٢٣٩ عن الاستثناء المتصل: ((أن تحكم على جنس ما حكمت عليه أوّلا بنقيض ما حكمت به أوّلا...، يكون الاستثناء المتصل مركبا من قدرين: الاستثناء من الجنس والحكم بالنقيض)). وينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء: ٤٤٧.

(٣) مثل الأفعال التي فيها ضمير مستتر وجوباً أو جوازا، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٢٠، والتصريح بمضمون التوضيح:

ففيها تفصيلٌ: الجامد منها لا يتحمّل الضمير في حالة كالفرس والحجر ونحوهما، وأمَّا المشتقات فكلُّها قابلةٌ لتحمّل الضمير إلاَّ أن ترفع ظاهراً فلا يبقى فيها ضميرٌ، نحو زيد قائم أبوه[1]، وأمَّا الحروف فلا تتحمّل الضمير في حالة.

وعلى هذه القاعدة قال بعض الفضلاء[2]: إنَّما فضلت آية الكرسي [البقرة:٢٥٥] جميع آي القرآن لاشتمالها وحدها على اثنين وعشرين اسماً لله تعالى ظواهر وضمائر، وهي قولنا: الله، وهو. والحيُّ، وفيه ضمير لأنَّه مشتق تقديره: الحي هو، والقيُّوم، وفيه ضمير تقديره: القيُّوم هو، لاتأخُذُه، له، عِندَه، إلاَّ بإذنه، الضمير في يَعْلَم، مِنْ علْمِه، إلاَّ بما شاء الضمير في شاء، كُرْسِيُّه، ولايؤودُه. وهو، العليُّ، وفيه ضمير، العظيم، وفيه ضمير، فهذه عشرون اسما. وعلى القول بأنَّ لفظ ((الله)) مشتقٌ[3] يكون فيه ضمير.

واختلف النحاة هل المصدر جامد لا ضمير فيه-وهو الصحيح- أو فيه ضمير[4]؛ لأنَّه في تقدير ((أنْ والفعل))، [والفعلُ] فيه ضمير، فالمصدر فيه ضمير، وعلى هذا يكون لنا ضمير في ((حفظُهما))

٣١٧/١.

(١) ينظر: الإيضاح للفارسي: ٩٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ١٣٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٦/١.

(٢) أصل هذا القول لابن المنيِّر الإسكندري جدُّ ناصر الدين صاحب الانتصاف، وكان يرى أنَّها سبعة عشر اسما، والمسألة مذكورة في الانتصاف فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال: ١٥٤/١، وذكرت عرضاً في كفاية المحتاج: ١٠١/١، ترجمة ابن التنسي.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٩٥/٢، والممتع في التصريف: ٤١/١، وقيل: هو مرتجل، نتائج الفكر: ٥١، وتنظر المسألة في: الدر المصون: ٢٣/١-٢٩.

(٤) ينظر: علل النحو للوراق: ٣٠٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٥١/١، وارتشاف الضرب: ٢٢٥٥.

تقديره: أن يحفظهما هو، فَيَكْمُل اثنان وعشرون اسماً لله تعالى.

وقال بعض الفضلاء: هذا التقدير لايصحّ؛ لأنَّ الاسم المشتق لايكمل إلاَّ بالضمير الذي فيه، فسقط كثيرٌ من هذا العدد، وليس الأمر كما قال؛ فإنَّا نسلّم أنَّ قوله تعالى: ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ إنَّما يكون اسماً لله تعالى حتى نضمر فيه ((هو))، ولكن لا يلزم من كون الشيء شرطاً في غيره أن لا يكون كل واحد منهما [١٥/أ] اسماً، ألا ترى أنَّ من شرْط الكلام أن يكون مع الكلمة كلمةٌ أخرى، ومع ذلك فلم يمنع ذلك من أن تكون كل واحدة منهما كلمةً، كذلك ههنا يكون كل واحد منهما اسماً، وأحدُهما شرطٌ للآخر في كونه اسماً، والمختلفات يجوز أن تشترك في لازمٍ واحدٍ فيكونان شرطاً أو مشروطاً وكلاهما اسماً[1].

فيكون العدد على رأي هذا السائل ستة عشر، وعلى رأي عشرين، وعلى رأي اثنين وعشرين.

الخصيصة الحادية والعشرون:

لما يكون خبراً للمبتدأ. وهي أن يكون غَيْرَ المبتدأ وأن لايكون غَيْرَه[2]، وهو جمعٌ بين النقيضين، وتحرير هذه الخصيصة بذكر سؤالين[3]، الأوَّل: أنَّ القول بالإخبار عن المبتدأ لايصح؛ لأنَّ ما يفرض خبراً إمَّا أن يكون عَينَ المبتدأ أو غيره، فإن كان غيره كان قولنا: ((زيدٌ قائمٌ)) مثلَ قولنا: ((زيدٌ عمرو))، وقولنا: ((زيد عمرو)) باطلٌ؛ فقولنا: ((زيد قائم)) باطلٌ. وإن كان عينه كان قولنا: ((زيدٌ قائمٌ)) مثل قولنا: ((زيدٌ زيدٌ))، ولما كان قولنا: ((زيدٌ زيدٌ)) لايجوز لغةً فلا يكون قولنا: ((زيدٌ قائمٌ)) جائزاً، وإذا بطل الخبر على التقديرين بطل الخبر مطلقاً.

---

(١) أي ويكون كلاهما اسما.

(٢) ينظر ما سبق في ص:٤٩ حاشية:٣.

(٣) في المخطوط: ((سليمان)).

السؤال الثاني: أنَّ الخبر إمَّا أن يكون عين المبتدأ، أو جزءه، أو صفةً خارجيةً لازمةً، أو عارضةً، فهذه أربعةُ أقسامٍ.

القسم الأوّل: أن يكون عينه، والعرب لا تجيز مثل هذا في قولنا: زيدٌ زيدٌ[1]؛ لعدم الفائدة في المعنى؛ حيث تكون الألفاظ معلومة ويكون المقصود إثبات معنى للمبتدأ.

القسم الثاني: أن يكون جزءه، فينبغي أن يكون كلّ جزء يجوز الإخبار به، فكما جوّزتم ((الإنسانُ حيوانٌ أو ناطقٌ)) -وهو جزء- جوّزُوا ((العشرة خمسة)) و((القميص كُمٌّ)) و((الدار لَبنةٌ)) وغير ذلك من الأجزاء، لكن هذا لا يجوز اتفاقاً، فتمتنع بقية الأجزاء، وإلاّ فما الفرق بين الجزء الذي يصح أن يكون خبراً والذي لايصح أن يكون خبراً؟

وإن كان الخبر صفة خارجية لازمة كقولهم: العشرة زوج. والخمسةُ فردٌ، والعالَم مخلوق لله تعالى، ونحو ذلك من اللوازم. فَجوّزُوا ((الجوهر عَرَضٌ))؛ لأنَّه لازمه و((العرض جوهرٌ))؛ لأنَّه لازمه، و((الإرادة علْم))؛ لأنَّه لازمها، و((القدرة إرادةٌ))؛ لأنَّها لازمة لها، و((العلْمُ خبرٌ))؛ لأنَّه لازمه، و((القدَمُ متأخِّر))؛ لأنَّه لازمه. و((الأول آخر))؛ لأنَّه لازم؛. فلا مُقدَّمَ إلاَّ وله متأخَّرٌ ولا أوّل إلا وله آخر؛ لأنَّها من الأمور النسبية، وكذلك ((الابنُ أبٌ)) و((الأبُ ابنٌ)) لايجوز وإن كانا متلازمين، وما لم يجز شيء من ذلك وَجَب ألا يجوز الإخبار بلازم ألبتة ، وإلاّ فما الفرق بين اللازم الذي يصحُّ خبراً واللازم الذي لايصحُّ خبراً.

وكذلك العوارض منها ما يصح أن يكون خبراً نحو: الإنسان متحركٌ وساكنٌ وعالمٌ، وغير ذلك من العوارض، ومنها ما لايصح أن يكون خبراً: نحو الماءُ حرارة أو بُرُودة؛ لأنَّهما يَعْرضان للماء.

---

(١) سبق في ص:٤٩، الوجه الذي يجاز فيه مثل هذا..

والإنسان ضَحِكٌ وبكاء، وغير ذلك من العوارض التي لا تتناهى. فما الفرق بين العارض الذي يصحُّ أن يكون خبرا وما يمتنع أن يكون خبراً، وهذا السؤال يفارق الأوَّل من جهة طلب الفروق، فالأوَّل [١٥/ب] يقتضي منع الإخبار مطلقاً، وهذان السؤالان صَعْبانِ جداً لا يجيب عنهما إلاَّ من تمهّر في دقائق الحقائق.

والجواب[١]: أنَّ المعلومات أربعة أقسام[٢]؛ مُتَّحِدان في الذِّهن والخارج، كقولنا: زيد زيدٌ. ومُتعدِّدان في الذِّهن والخارج، كقولنا: زيد عمرو. ومتَّحِدان في الخارج متعدِّدان في الذِّهن، كقولنا: ((السواد لونٌ)) فاللون في الذِّهن أعمُّ من السَّواد، والسَّواد أخصُّ منه، والأعمُّ غير الأخصِّ في الذِّهن فهما غَيْرَانِ في الذِّهن، والسَّواد في الخارج بسيط لا تركيب فيه فهما متَّحِدان في الخارج، وكذلك جميع أنواع الطُّعُوم والروائح. ومُتَعدِّدان في الخارج مُتَّحِدانِ في الذِّهن، وهذا القسم الرابع لا يقع إلاَّ غلطاً كما تقول النصارى: إنَّ الثلاثة واحدٌ فيجعلون المتعدِّد في الخارج واحداً في اعتقادهم.

إذا تقررت القسمةُ الرباعية فاعلم أنَّ صحَّة الحكم الاتحادُ في الخارج، فمهما وقع التعدُّد في الخارج امتنع الحكم إلاَّ خطأ، ومِنْ شرط صحَّة الفائدة التعدُّدُ[٣] في الذهن كقولنا: ((الإنسان حيوان)) و((السواد لونٌ)). وإنْ مع الاتحاد فيهما كقولنا: ((زيدٌ زيدٌ)) يصحّ الحكم لحصول الاتحاد في الخارج ويكون حقاً؛ لوجوب ثبوت الشيء لنفسه وامتناع سلب الشيء عن نفسه، لكنه حكمٌ صحيحٌ عديمُ الفائدة؛ لعدم التعدد في الذهن.

---

(١) هذا جواب السؤال الأوَّل وهو ((أنَّ القول بالإخبار عن المبتدأ لا يصحّ)).

(٢) ((لأنَّ الوجود الحقيقيّ إمَّا في الأعيان أوفي الأذهان)). ينظر: معيار العلم: ٤٧، وكشاف اصطلاحات الفنون: ٤/٢٩٥.

(٣) في المخطوط: ((المتعد)).

فإذا حصل الشرطان الاتحاد في الخارج والتعدُّدُ في الذهن صحَّ الحكم وحصلت الفائدة؛ بحصول الشرطين؛ كقولنا: ((زيدٌ قائمٌ)) و((السواد لونٌ)) فإنَّ زيداً هو نفس هذا الخبر في الخارج؛ فالقائم هو زيدٌ وزيدٌ هو القائم، غير أنَّ القائم في الذهن أعمُّ من كونه ((زيداً)) وصفةَ القيام لم تفهم من لفظ ((زيد)) ولادخلت في مسمَّاه، وزادت في لفظ ((قائم))، وكذلك في بقية الأخبار لابدَّ فيها من معنى زائد دَلَّتْ عليه بلفظ الخبر ولم يفده لفظ المبتدأ[1]، ونحن لانعني بالاتحاد في الخارج أنَّ هذه الزيادة مدلولة للفظ زيد، بل معنى الاتحاد في الخارج أنَّ الموضوع لهذه الزيادة هو ((زيدٌ)) لاغيره، فعلى هذا التقدير يلزم أنَّ الخبرَ هو عينُ المبتدأ في الخارج وغيرُه في الذهن، فهو عينه وغيره.

فإذا قال السائل إن كان عينه يكون كقولنا: زيد زيد، قلنا: لانسلِّم؛ لأنَّ زيداً زيدٌ في الذهن والخارج جميعاً، فانتفى شرطُ الفائدة، بخلاف ((زيدٌ قائمٌ)) فإنَّه غيره في الذهن فحصلت الفائدة.

وإنْ قال: إن كان غيره كان كقولنا: زيد عمرو، قلنا: لانسلِّم؛ فإنَّ قولنا[2]: ((زيد عمرو)) متعدِّدان في الخارج فامتنع الحكم لذلك. بخلاف ((زيد قائم)) فإنَّهما متَّحدان في الخارج فصحَّ الحكم لذلك. فصحَّ الإخبار واندفع السؤال بهذه القاعدة.

والجوابُ عن السؤال الثاني وهو المطالبة بالفروق بين ما يصح الإخبار به وبين ما لايصح أنْ نَقولَ: الحقائق قسمان: ما يقبل الوجود الخارجي وما لايقبل[3].

---

(١) ينظر: البسيط: ٥٣٨، وما سبق في ص:٤٩ حاشية: ٣.

(٢) في المخطوط: ((قلنا)).

(٣) ينظر: معيار العلم: ٤٧، ٧٢، وكشاف اصطلاحات الفنون: ٤/٢٩٥.

أمَّا القسم الأوَّل وهو ما يقبل الوجود الخارجي كالأجسام والألوان والطعوم والروائح، ونحوها مما ليس بنسبة ولا إضافة، فإنَّ الأجزاء والصفات فيه على قسمين -كانت الصفات لازمة أو عارضة-: إن حَصَل الاتحاد الخارجي فيها صحَّ الحكم، وإن حصل التعدد الذهني حصلت الفائدة على القاعدة المتقدمة، وإن انتفى الاتحاد الخارجي انتفى الحكم، أو التعدد الذهني [١٦/أ] انتفت الفائدة.

وعلى هذا صَحَّ قولنا: الإنسان ناطقٌ وحيوانٌ إلى غير ذلك من الأجزاء[١] المتحدة في الخارج؛ لأنَّ هذه الأمور كالنامي والحسَّاس والناطق والجسمية وغير ذلك من الأجناس العالية والمتوسطة[٢] وفُصُولها ليست متباينةً في الخارج، بل متَّحِدة، وإنَّما التعدُّد في الأمور الذهنية. بخلاف ((الدار لَبِنة)) و ((القميص كُمّ)) و((الباب مسمارٌ)) ونحو ذلك من الأجزاء التي لايصح الإخبار بها فإنَّها متعدِّدة في الخارج والذهن جميعاً.

وكذلك القول في الصِّفات، فإنَّ قولنا: زيدٌ ضاحكٌ وباكٍ ومتحرِّكٌ وساكنٌ، إلى غير ذلك من الصفات اللاَّزمة والعارضة هي عينُ الموصوف في الخارج؛ فإنَّ الشخص الذي صدر منه الضَّحك في الخارج هو ((زيدٌ)) بشهادة الحسِّ، وكذلك الذي صدرت منه الحركة، وكذلك سائر هذه الأحكام التي يصحُّ الإخبار بها، بخلاف قولنا: الجوهر عَرَضٌ أو لونٌ؛ فإنَّ اللون يُعْلَم بالحسِّ أنَّه غير مَحَلِّه الذي عرض له فإنَّه في مجاوزته لمحله أجنبي منه، بخلاف قولنا: زيدٌ مُتَلَوِّنٌ، فإنَّ المحلَّ المتلوِّن هو ((زيدٌ)) بعينه، ولايقال: المحلُّ المتلوِّن

---

(١) كلمة غير واضحة، والمثبت الأقرب.

(٢) الجنس العالي أو البعيد هو الذي لا جنس فوقه ويسمى جنس الأجناس، والمتوسط ما كان فوقه جنس وتحته جنس، كالحيوان للإنسان، فإنَّ فوقه الجسم وتحته الإنسان. ينظر: معيار العلم: ٧١، والتعريفات: ٧٨.

هو عَرَضٌ لزيد، وكذلك المتحرِّك هو عين ((زيد))، ولم يعرض المتحرك لزيد بل الحَرَكَة، وكذلك ((الإرادة علْم)) لتباينهما في الخارج، وكذلك الضَّحك والبكاء متباينان لزيد وعارضان له، فهما متباينان في الخارج، وكذلك نقول: زيدٌ مريضٌ ولانقول: زيدٌ مَرَضٌ؛ لأنَّ المرض عرضٌ مغايرٌ في الخارج بمحله، والمريض هو الذي عَرَضَ له المرض وهو ((زيدٌ)) بعينه[1]، وعلى هذا الأسلوب تتخرج قاعدة ما يصحّ الحكم به وما لا يصحّ في هذا القسم، وهو ما يقبل الوجود الخارجي.

وأمَّا القسم الثاني: وهو ما لا يقبل الوجود الخارجي، وهو النِّسَبُ والإضافات؛ فإنَّها لاتُوجَد في الخارج ألبتة بل في الذهن، فالاتحاد الخارجي الذي هو شرطٌ في صحة الحكم متعذرٌ فيها؛ لتعذر الوجود الخارجي فيها فَضْلا عن اتحادها، ومقتضى ذلك أن يتعذّر الحكم فيها مطلقاً؛ لتعذُّر شرط الحكم وهو الاتحاد، فإنَّ الاتحاد الخارجي فرع الوجود في الخارج، فحيث انتفى الأصل انتفى الفرع بطريق الأَولى، غير أن ههنا قاعدة أخرى وهي أنَّ الأمور الذهنية التي لا توجد إلا في الذهن ويستحيل وجودها في الخارج لايناقضها العدم الخارجي؛ لأنَّ عدمها في الخارج يجتمع مع وجودها في الذهن؛ لأنَّ عَدَمَها ثابت[2] في الخارج، وُجدت في الذهن أم لا؟ وتَقَرُّرُ هذا العدم في الخارج متقرِّرٌ لذاته، يستحيل ارتفاعه عقلاً على ما تقرر في أصول الدين، فهو واقع في الخارج وُجِدت الإضافة في الذهن أم لا، وما كان ثابتا مع وجود الشيء لايناقضه، فالعدم الخارجي لايناقض وجود

(١) إلا على سبيل المبالغة، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/٣٠٥، والبسيط: ٦٠٨، وص:٤٩ فيما سبق حاشية:٣.
(٢) كلمة غير واضحة في المخطوط.

النِّسَب والإضافات، بل مقتضى تناقضها[1] باعتبار الذهن: فوجود الإضافة ذهناً يناقض عدمها ذهناً وعدمها ذهناً هو الذي يناقضها، ولا تعلّق لها بالخارج ألبتة، لا في وُجودها ولا في عدمها.

إذا تقرّرت هذه القاعدة وهي أنَّ وجود الإضافة وعدمها إنَّما يعتبر في الذهن دون الخارج، وكذلك أيضاً اتحادها الذي هو شرط في صحة الحكم، وتَعَدُّدها الذي هو شرط في الفائدة -كما[سبق]تقرير ذلك- إنَّما هو باعتبار[2] الذهن لابالخارج، فإن حصل الاتحاد في الذهن صحّ الحكم وبطلت الفائدة، كقولنا: البُنُوَّة البنوَّة، [١٦/ب] فإنَّها نفسَها في الذهن. فإن حصل التعدد في الذهن فتارةً يحصل على الإطلاق، كقولنا: البنوة أبوةٌ، والتقدُّم تأخُّر، فيبطل الحكم لحصول التعدد مطلقاً؛ فإنَّ الأبوة والبنوة إضافتان قائمتان لشخصين متباينين، فحصل التباين المطلق فامتنع الحكم مطلقاً لحصول التباين المطلق، فهو كالتعدد الخارجي في الأمور الخارجية يمتنع فيه الحكم.

وإن حصل الاتحاد في الذهن من وجه دون وجه لا مطلقاً أَشْبَهَ ذلك الاتحادَ الخارجي والتعدد الذهني في الأمور الخارجية فيصحَ الحكم والفائدة معاً؛ كقولنا: العشرة زوجٌ والخمسة فردٌ؛ لأنَّ الزوجية معناها الانقسامُ بمتساويين، والانقسامُ غيرُ المنقَسِم، فحصل التغاير من هذا الوجه، وحصل الاتحاد من جهة أنَّ المنقسم بمتساويين هو العشرة مثلا بعينها، فَصَحَّ الحكم وحصلت الفائدة؛ لحصول الشرطين. وكذلك الفردية معناها الانقسامُ بمختلفين وتعذُّر[3] القسمة بمتساويين، وتعذُّر القسمةِ هو غيرُ الخمسة مثلا، فحصل التغاير[4] من هذا

(١) في المخطوط كلمتان أو ثلاث غير واضحة.
(٢) كلمة غير واضحة.
(٣) في المخطوط: ((متعذر)).
(٤) في المخطوط: ((التغيُّر)).

الوجه، وحصل الاتحاد من جهة أنَّ المتعذِّر قسمته بمتساويين هو الفرد الذي هو الخمسة مثلا، ولما اجتمع الاتحاد من وجه والتعدد من وجه صَحَّ الحكم وحصلت الفائدة؛ لحصول الشرطين، وأشبه ذلك قولنا في الأمور الخارجية: زيدٌ متحرِّكٌ، فإنَّ مفهوم المتحركية والحركة غير ((زيد))، ولما كان الذي حصلت له هذه الأمور هو نفس ((زيد)) صحَّ الحكم وحصلت الفائدة معاً؛ لحصول الشرطين، فكذلك ههنا؛ ولذلك أيضاً صحَّ الحكم ((العشرة[1] زوجٌ)) ولم تصح ((العشرة خمسةٌ))، وإن كانت الأعداد كلُّها وصفاتها نسَباً وإضافات ذهنيةً لايوجد منها شيء في الخارج، والفرق أنَّ العدد مركبٌ من الوحدات وهي مفترقة في الذهن افتراقاً متبايناً؛ ولذلك سمّي بالكم المنفصل[2]؛ لأنَّه ليس بين تلك الوحدات اتصال في الذهن، بل يتخيلها العقل مفترقة، فإذا تخيل ثلاثَ وحدات مفترقة سماها ثلاثة، أو أربعة مفترقة سماها أربعا، ونحو ذلك في بقية الأعداد. وإذا تخيل العقل العشرة مع الزوجية لم يتخيلها مفترقة منها، بل سارية فيها حُكْماً من أحكامها، وهي إمكان انقسامها بمتساويين، وكذلك الفردية فلا جرم صحَّ الحكم ههنا والفائدة، بخلاف الخمسة ثلاثة والعشرة خمسة؛ لأنَّ الوحدات ليست في العقل سارية في أنفس بعضها بعضاً، بل متباينةً على الإطلاق، فلا جرم بطل الحكم لبطلان الاتحاد من وجه وحصول التعدد على الإطلاق.

وخَرِّجْ على هذه القاعدة بقية الحكم في جميع النسب والإضافات، وتحرير البحث فيها أعسر من تحريره في الأمور الخارجية؛ فإنَّها

---

(١) موضعها بياض في المخطوط.

(٢) الكم المنفصل: هو المنقسم الذي لا اشتراك لأجزائه في حدود يتلاقى عندها طرفاه، فالعشرة لا اتصال لبعض أجزائها بالبعض فليس بين الخمستين حدّ مشترك يجرى مجرى النقطة من الخط. وهو العدد فقط. ينظر: معيار العلم: ٣٠٩، والكليات: ١٨٧.

أخفى وأدقّ عند العقل من الأمور الخارجية بكثير، مع أنّ البحث في هذه القاعدة مطلقاً وهي قاعدة الإخبار في غاية الخفاء، وإنّما يمكن الخوض فيها لمن تبحّر في علم المنقول والمعقول، أمّا النحويّ الصرف فيعسر عليه الخوض في هذه المضايق، ولاتبقى علله[1]. ويجدها كلّها مظلمة ظلمة شديدة، ولايجد لهذه الأسئلة جواباً للظاهر منها فكيف الخفي؟ وإن حاول جواباً كان هذياناً في نفسه. ولابد في كل علمٍ من سهلٍ وصعبٍ.

ولابدّ لكل علمٍ-في الغالب- من علمٍ آخر أو علوم حتى تنوّر مظلماته وتتحقّق غوامضه وخفياته[2]، كما رأيت في هذه الخصيصة، فقد ظهر لك الفرق بين ما يصح الإخبار به من الأجزاء وما لايصحّ.[١٧/أ]وما يصحّ الإخبار به من اللوازم وما لا يصحّ. وهو من أجلّ المباحث في النحو وعلم المعقول أيضاً؛ فإنّه يَرِدُ على أرباب العقول ويقال لهم: القول بالقضايا التصديقية في البراهين محالٌ، وإن صحّ في بعض المواطن فما ضابطه؟ ويأتي[3] البحث بعينه سؤالاً وجواباً، فهم محتاجون لذلك حتى تثبت لهم البراهين والأدلة. وإلا استَدَّ بابُها.

---

(١) كلمات غير واضحة، وقد تكون: ولا يشفي غليله.

(٢) وهذا قول ابن حزم)ت ٤٥٧هـ) عن كتب المنطق: ((إنّ منفعة هذه الكتب ليست في علم واحد فقط بل كلّ علم)) التقريب لحد المنطق ص:٩. وهذا إنّما يصحّ إذا أخذت بعض مقولات المنطق كأدوات يستفاد منها في منهج البحث لا كمرجعيات يحتكم إليها، فإنّ المرجعية في كل علمٍ إلى أهله خاصة، والعلوم في غنى عنه في ذاتها. انظر في هذه الفكرة: الضروري في صناعة النحو: ١٢، والمحصول: ٤١/١، ١٤٦، وشرح المقدّمة الجزولية الكبير: ٢١٦، ٣١٤)٣١٥، والرد على المنطقيين: ٨، ٢٤٨، بل الكتاب كلّه، وآداب البحث والمناظرة: ٥/١.

(٣) في المخطوط: ((ثاني)).

الخصيصة الثانية والعشرون:

للأفعال الناقصة. أنَّها لها مصادر ولامصادر لهـا، وقـد اجتمـع النقيضان لها باعتبارين، ومن قَصُر نظره في هذا المقام أتى بأحدهما دون الآخر، فقال جماعة من النحاة لامصادر لها وجزموا بـذلك[1]، وقال آخرون لها مصادر وجزموا بذلك[2]، والقولان حقٌ ولاتناقض بينهما، غير أنَّه يجب استثناء ((ليس)) منها؛ فإنَّها لا مصـدر لهـا جزماً[3]، وكان الأصل أن يكون حـرف نفـي نحـو ((مـا)) و((لا)) و((لن)) و((لما)) ونحوها، غير أنَّها لمَّا اتصلت بها الضـمائر نحـو ((لَسْتُ)) و((لَسْتَ)) وعلامة التأنيث نحو ((لَيْسَتْ)) أشبهت الأفعـال، وكذلك لايوجد لها مضارعٌ ولا أمرٌ ولا نهيٌ بخلاف أخواتها تقـول: يكون زيدٌ منطلقاً، كما تقول: كان زيدٌ منطلقاً، وكن منطلقاً، ولاتكـن منطلقاً، والكلام حينئذ إنَّما يقع في غير ((ليس)).

فنقول: قاعدة التصريف تتقاضى[4] أن يكون لها مصادر نحو: كان يكون كوناً، وأصبح يصبح إصباحاً، ونحو ذلك، فمن هذا الوجه يكون لها مصادر قطعاً، ومن وجه آخر أنَّهم يُعملون مصـادرها كإعمالهـا فيقولون: كون زيدٍ مسروراً ليسُرُّني، وكونُه غائباً يحزنني، فينصـب الخبر بالكون الذي هو المصدر كما ينصبه بالفعل[5]، وليس هذا حالا

---

(١) ينظر: المقتضب: ٩٧/٣، والأصول: ٨٢/١، وأسرار العربيـة: ١٣٣، والمغني في النحو: ٧/٣.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٨٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٣٨/١، وشرح الكافيـة للرضـي: ١٨١/٤، وارتشـاف الضرب: ١١٥١.

(٣) ينظر:شرح الجمل لابن عصفور: ٣٨٣/١، والمغني في النحـو: ١٠/٣.

(٤) هكذا يريد ((تَقْتَضِي)).

(٥) قال في المغني في النحو: ٨/٣: ((وأمَّا قولهم:((يعجبني كون زيدٍ

لوقوعه ضميراً فنقول: كونُ زيد إيّاي أو إياك أمرٌ معلومٌ. وكذلك كونُ صديقك إيَّاي أمرٌ معلومٌ، ليشير إلى أنَّك أنت صديقه. والضمائر لا تقع أحوالاً، فدلّ ذلك على أنَّ المنصوب خبرٌ، وبقاعدة الضمير استدلّ البصريون على الكوفيين بأنَّ ما بعد الأفعال الناقصة أخبار لا أحوال[1]، فكذلك ههنا، وإذا كان مصدرها يَنْصب ويعملُ كعملها[2] كان لـ((كان)) الناقصة مصدرٌ[3]؛ لمساواته لها في العمل، غير أنَّ المضاف إليه هو الاسم المرفوع في باب الأفعال وفي باب المصادر منصوب[4]، وإذا نطق بمصدرها في هذين الموطنين فلها مصدر جزماً، فهذا وجهٌ أنَّ لها مصدرا.

ووجه أنَّها لا مصدر لها أنَّ سائر الأفعال التي لها مصادر [يمكن] أن تخبر عن مرفوعاتها بمصادرها، فإذا قلت: ((قام زيدٌ)) فإنَّما أخبرت عن ((زيدٍ)) بالقيام مدلولاً عليه بلفظ الفعل الذي هو ((قام))، وكذلك بقية الأفعال إنَّما الإخبار عن فاعلها بمصادر تلك الأفعال[5].

قائماً)) فإنَّه مصدرُ التامّة، ((وقائماً)) نصب على الحال، وكذلك لو كان جامداً)) أي: يؤوّل بالمشتقّ. وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/١٧١.

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/١٦٧، والمغني في النحو: ٣/٥٢، والتصريح بمضمون التوضيح: ١/٥٨٨.

(٢) ((ذهب ابن خروف إلى أنَّها مشتقة من مصادر لم يلفظ بها، والصحيح أنَّ لها مصادر وقد أعملتها العرب إعمال أفعالها: قال الشاعر:

ببَذْلٍ وحِلْمٍ ساد في قومه الفتى وكونُك إيَّاه عليك يَسيرُ

ظلِلت أفعلُ كذا ظَلولاً، وبتُّ أفعل كذا بيتوتة))ارتشاف الضرب: ٢/١١٥٢.

(٣) في المخطوط: ((مصدراً)) بالنصب، وهو خطأ.

(٤) لم يظهر لي المراد من ((وفي باب المصادر منصوب)) والظاهر أنَّ الصواب ((مجرور)).

(٥) ينظر: إصلاح الخلل: ١٣٥.

فلما كانت الأفعال إنَّما تُخبرُ عن مرفوعاتها بمصادرها قيل لها مصادر، أي يخبر بها عن المرفوعات، وهذه الأفعال الناقصة لا يخبر عن مرفوعاتها بمصادرها، فإذا قلت: ((كان زيدٌ قائماً)) أخبرت عنه بالقيام لا بالكون الذي هو مصدر ((كان))، وكذلك أصبح زيدٌ مسروراً، إنَّما أخبرت عنه بالسُّرور لا بالإصباح[1]. وكذلك بقية الأفعال الناقصة إنَّما تخبر عن مرفوعاتها بغير مصادرها [١٧/ب].

وينشأ عن هذا بحثان، الأوّل: قول القائل إنَّها لا مصادر لها في حالة الإخبار بها عن وقوع مضمون الجملة في الزمن الحاضر أو في الماضي أو في المستقبل، أي: هو غير مرادٍ بالإخبار به عن المرفوع، وإن كان مراداً من جهة التصريف والعمل إذا نطق به ويضاف للمرفوع كما تقدمَّ.

البحث الثاني: أنَّها تسمّى حروفاً عند جماعة من النحاة؛ لشبهها بالحروف[2]؛ لأنَّ الحروف لا مصادر لها وهذه الأفعال لا مصادر لها في هذه الحالة؛ ولذلك قال صاحب الجمل: ((باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر)) [3]، فسمَّاها حروفاً؛ لشبهها بالحروف من جهة عدم المصادر لها في حالة الإخبار بها عن مضمون الجملة، فظهر لك بهذه المباحث أنَّ الأفعال الناقصة من خصائصها أنَّ لها مصادر وأنَّها لا مصادر لها باعتبارين، وظهر لك وجهُ الجمع بين القولين، وأن إنكار أحد القائلين لقول صاحبه لايستقيم، بل الكل حقّ.

وينشأ لك من هذا البحث[4] بحث آخر للنحاة فيه اختلافٌ، هل كان

---

(١) في المخطوط: ((بالصّباح)).

(٢) ينظر: أسرار العربية: ١٣٢، والمغني في النحو: ٧/٣، والظاهر أنّ الخلاف في((ليس))وحدها، أمَّا بقيّة الأفعال فمن عبَّر عنها ((بالحروف فقد تجوّز)). ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٦٤/١.

(٣) الجمل في النحو للزجاجي: ٤١.

(٤) إشارة إلى البحث الثاني: من أنّها تُسمّى حروفا لأنّها لامصادر لها.

وأخواتها تعمل في التوابع كالمجرورات[1] والظروف إذا وقعت في ضمن جملتها، كقولنا: كان زيدٌ في الدار جالساً أو يوم الجمعة، أو لاتعمل في ذلك؟ وهو الصحيح[2]، وإنَّما يعمل في هذه التوابع التي هي أجزاء الجملة بقية أجزائها لا كان وأخواتها؛ لأنَّها إنَّما وضعت لتُعَيِّن[3] مضمون الجملة الداخلة عليها لأحد الأزمنة الثلاثة إن كان المقصود تعيُّنَ الزمان، وقد يكون المقصود الإخبار عن انتظام تلك الجملة من تلك الأجزاء على ذلك الوجه مع قطع النظر عن الزمان، كقولنا: أصبح زيدٌ غنياً أو فقيراً، ليس المقصود الصباح[4]، وإنَّما المقصود أنَّ هذه الجملة انتظمت ووقعت على هذا الوجه، وهو يشبه التوكيد، وعلى التقديرين ليس المقصود النظرَ إلى أجزاء الجملة ولا تفاصيلها؛ فلذلك لم يكن لها عملٌ في تفاصيلها[5]، بل أجزاء الجملة هي المقصودة ببعض أجزائها؛ كما يقصد المجرور للخبر، والخبر للمجرور، كقولنا: ((كان زيدٌ في الدار جالساً)) فالمقصود أنَّ الجلوس في الدار، وأنَّ ظرفية الدار متعلقةٌ بالجلوس، فبعض الأجزاء يلاحظ فيه البعض الآخر، وكان العمل لبعض الأجزاء في بعضٍ لا لـ((كان))

---

(١) في المخطوط: ((بالمجرورات)).

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/١٧١)١٧٢، والمغني في النحو: ٩/٣، والملخّص: ٢١١، والأمر مبني على الخلاف في وجود مصدر لها، فمن قال بوجود مصدر أجاز عملها. ينظر: التذييل والتكميل: ٤/١٣٤.

(٣) كلمة غير واضحة، والمثبت أقرب إلى رسمها.

(٤) كأنَّه يريد أنَّها تكون بمعنى ((صار)). شرح الجمل لابن عصفور: ١/٤١٤، وارتشاف الضرب: ١١٥٥.

(٥) في المخطوط: ((مفاصلها)). كأنَّه يشير إلى أنَّها زائدة، والقول بالزيادة محكي عن الكوفيِّين والأخفش ــ ت٢١٥هـ ــ في نحو ((ما أصبح أبردَها))، وهي هنا في البداية، وقوله: ((شبيه التوكيد)). ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/١٩٤، والبسيط: ٧٥٤، والهمع: ٢/١٠٠.

التي إنَّما دخلت لمضمون الجملة لا لتفاصيلها.

وأمَّا صِدْقُ قولنا: كان يكون فهو كائنٌ ومَكُون، بمعنى مكون به أو فيه أو لأجله، ونحو ذلك من حروف الجر فإنَّ ((كان)) لاتنصب مفعولاً بغير حرف جر، بل تقول: كان فيه أو كان به أو لأجله فقط. أمَّا ((كان زيدٌ عمراً)) فلا يجوز إذا أردت الناقصة؛ فصيغة ((مفعول)) متى وجدت من ((كان)) فإنَّ المراد به حيث تكون تامة كسائر الأفعال[1]، تخبر عن مرفوعها بمصدرها؛ فلذلك سميت تامة، أمّا إذا أخذت بوصف كونها ناقصة فلا يكون له ((مَكُون)) ولا ((كائن)) إلاّ أن يلاحظ معنى الجملة فهو الكائن لا فاعل معين[2]، فهذا هو الأنظر والأشهر. فهذه خصائص الأفعال.

الخصيصة الثالثة والعشرون:

للمضمر المرفوع المنفصل.وهي وقوعه بين كل اسمين ينتظم منهما مبتدأ وخبرٌ.قبل دخول العوامل وبعد دخولها ليفيد أنَّ مابعده خبر لا نعتٌ[3]،

---

(١) لأنَّ مفعول لا تصاغ إلاّ من الفعل الذي يصحُّ بناؤه للمجهول، والناقصة)على رأيه) لايصحُّ فيها ذلك؛ لأنّ منصُوبها أصله خبرٌ فلو بُنيت للمجهول لصار عندنا ما أصله الخبر ولا مبتدأ له. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٨٤/١، والكافي: ٧٦٧. هذا وقد استعملها سيبويه من الناقصة فقال: ((فهو كائنٌ ومَكُونٌ، كما تقول: ضاربٌ ومَضرُوبٌ)). الكتاب: ٤٦/١. وينظر: شرح الكتاب: ٣٦٦/٢.

(٢) أي: إذا قلت: ((كان زيدٌ مجتهداً)) فاجتهاد زيد هو الكائن لا ((زيدٌ)) بعينه.

(٣) وهو ضمير الفصل. ينظر: الكتاب: ٣٨٩/٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٩٦/١، والإنصاف: ٧٠٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١٠/٣، وشرح الكافية للرضي: ٤٥٥/٢. واختار ابن مالك ــ ت٦٧٢ ــ ((أن يعبّر بالتابع لا النعت لأنَّ هذا الضمير قد يقع قبله ما لا ينعت، وبعده ما لا ينعت به)). شرح التسهيل: ١٦٧/١، ومغني اللبيب: ٦٤٥.

وهو نوع من التوكيد[1]، ويسميه البصريون فصلاً، والكوفيون عماداً[2]، نحو: زيد هو المنطلق، وكقوله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ﴾[3] [الأنفال/٣٢] و﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[4] [المائدة/١١٧]، و﴿لَا تَحْسَبَنَّ [١٨/أ] الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾[5] [آل عمران/١٨٠]، و﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[6] [الكهف/٣٩]، ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾[7] [الزخرف/٧٦]، ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[8] [المزمل/٢٠].

فتدخل هذه الضمائر فلا تُغَيِّر إعراب ما بعدها، بل يبقى على حاله من نصب أو غيره، وتدخل عليها لام التأكيد، تقول: إن كان زيد لهو الظريف[9]، هذا هو اللغة المشهورة[10]، وهي لغة القرآن.

ومن الأعراب من يرفع به ما بعده، وهو الأصل[11]، فيقول:

---

(١) ينظر: الارتشاف: ٩٥٩، وقيل فائدته الثالثة الاختصاص، أي: ((إيجاب أنَّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره)). الكشاف: ١/٢٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٤٨، ١٠٤، ٤٠٩، ٢/١١٣، ١٤٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٠٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٨٥.

(٤) ينظر: الدر المصون: ٤/٥١٨، ومغني اللبيب: ٦٤٤.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢/٣٩١، ومعاني القرآن للفراء: ١/١٠٤، ٢٤٨.

(٦) ينظر: الكتاب: ٢/٣٩٢، ومعاني القرآن للفراء: ٢/١٤٥.

(٧) ينظر: الكتاب: ٢/٣٩٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/١٢١.

(٨) ينظر: الكتاب: ٢/٣٩٢، ومعاني القرآن للفراء: ٢/١١٣.

(٩) ينظر: الكتاب: ٢/٣٩٠)٣٩١، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/٤٩٦.

(١٠) ولم يقل هذه هي اللغة، جاء في حاشية الشهاب: ٣/٢١: ((كل ضمير وقع بين مذكر ومؤنث هما عبارتان عن مدلول واحد جاز فيه التذكير والتأنيث نحو الكلام تسمَّى جملة)).

(١١) هي لغة ((ناس كثير من العرب)) الكتاب: ٢/٣٩٢، وقال

((أظنّ زيداً هو خيرٌ منك)) بالرفع.

وعلى اللغة المشهورة، اختلف النحاة هل هو اسمٌ باقٍ على أصله في الاسمية أوحرف[1]؟، واحتجوا على حرفيته بوجوه:

أحدها: أنَّه يؤكّد خبر المبتدأ كاللام، ويَرِدُ عليه أنَّ اللام تدخل عليه[2]؛ والمثلان لا يجتمعان في الحروف[3].

وثانيها: أنَّه يفيد معنىً في غيره كالحرف؛ لأنَّه يفيد أنَّ الثاني خبر لاصفة وتقويته، والذي يفيد معنىً في غيره هو حرف؛ لأنَّه حد الحرف وحقيقته[4]، ويرد عليه أنَّه قد تقدَّم أنَّ الأسماء كلها تفيد معنىً في غيرها فلا يمنع ذلك الاسمية[5].

وثالثها: أنَّه لو كان اسما أعرب[6] بالإعراب ورُفع ما بعده؛ لأنَّه مبتدأ، أو يكون بدلاً مما قبله مع أنَّ الذي قبله يكون منصوباً كقوله تعالى:﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف/٣٩]، والياء ضميرٌ منصوبٌ، فكان يلزم أن يقول ((إيَّاي)) لو كان بدلاً؛ لأنَّ البدل يتبع

الأخفش ـ ت٢١٥هـ ـ: ((هم بنو تميم)) معاني القرآن للأخفش: ٣٢١.

(١) القول باسميته مذهب الخليل وسيبويه والفارسي والكوفيين. ينظر: الكتاب: ٣٩٧/٢، والمسائل المشكلة: ٣٩٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٦٥/٢.

(٢) قال سيبويه عن نحو: ((إنْ كان زيد لهو الظريفَ)) ((ولا يكون ((هو)) و((نحن)) صفة [أي: توكيدا] وفيهما اللام)) الكتاب: ٣٩١/٢، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٦٩/١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٣٠٠، والأشباه والنظائر: ٤٢٦/٢. وقيل لا بأس من الجمع لاختلاف اللفظين، معاني القرآن للفراء: ٦٨/١ ـ ٦٩، ٨٥/٣، والكشاف: ٣٩٩/٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٤٤ـ٢٤٥، وهمع الهوامع: ٢٣٦/١.

(٥) هذا بناء على ما زعمه في الخصيصة الثامنة.

(٦) كلمة غير واضحة أقرب ما تكون إلى ((جر)).

المبدل، فلمَّا وقع من الضمائر المرفوعة علِمنا أنَّه ليس بدلاً، وكذلك قوله تعالى:﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل/ ٢٠]والضمير في ﴿تَجِدُوهُ﴾ منصوبٌ فلا يستقيم البدل،وإذا لم يعرب ولا كان له موضع[١] كان حرفاً[٢].

ويرد على الجواب -وهو أقواها- أنَّه لِمَ لا يجوز أن يكون اسماً وهو يتقلَّب بوجود الإعراب ولا يختص بالرفع، وهي لغةٌ للعرب في جميع الضمائر ولا يخصصون بعضها بالرفع وبعضها بالنصب وبعضها بالجر، فيقولون: ((إيّايَ منطلق)) موضع ((أنا منطلق))، و((أنت أعني)) إلى غير ذلك من تصاريف وجود الإعراب كسائر الأسماء لا يخصص منها شيء برفعٍ، ولانصبٍ، فإذا اعتقدنا أنّ هذه الضمائر تكون في موضعِ نصبٍ بدلاً مما تقدّم، وتارةً في موضع رفعٍ بحسب ما تقتضيه العوامل، كان أقرب إلى الأصل من نقلها للحرفية؛ فإنَّ بقاء الاسم في بابه اسماً مع انتفاء حكم من أحكامه أقربُ من نقله إلى باب آخر؛ فإنَّه إبطالٌ للذات والأحكام[٣]، وما أفضى إلى قلّة التغيير كان أولى.

أو نقول لا يكون له موضع من الإعراب ألبتة، بل يكون مستعملا في ذلك المشار إليه من حيث هو هو من غير تَعَرُّض لإعراب، ويدلّ

---

(١) في المخطوط: ((موضعا)) بالنصب. وهو خطأ.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٦٥/٢، ويردّ بأنّ ذلك ((نفيٌ عارض من العوارض عنها ... ونفي ما يعرضُ لا ينتفي به الأصل، إنّما ينتفي الشيء بانتفاء وصفه الذاتي له)). التذييل والتكميل: ٢٨٦/٢.

(٣) عقد ابن جني ــ ت٣٩٢هـ ــ باباً لهذا بعنوان: ((باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول، ما لم يدع داع إلى الترك والتحول)). الخصائص: ٤٥٧/٢.

على ذلك أنَّه يفرد ويثنى ويجمع بحسب حال المشار إليه[1] ما أمكن[2] في تلك الجملة، وهذا يدل على استعمال اللفظ فيه من غير تعرض لعمل العامل فيه، ويكون خبر هذا الضمير [مثل] الضمير الواقع توكيداً في العطف على الضمير المرفوع[3] نحو: قمت أنا وزيد، وقمنا نحن والزيدون، لايمكن أن يكون فاعلا؛ لأنَّ الفعل الواحد لايكون له فاعلان إلاَّ في باب المفاعلة نحو تقاتل زيد وعمرو[4]، وهذا ليس منه، ولايجوز أن يكون بدلا[5]؛ لأنَّ ضمير المتكلم لايُبْدل منه على الصحيح[6] [١٨/ب]؛ لأنَّه في غاية الوضوح، والبدل إنَّما يراد للبيان، وما هو في غاية البيان -وهو ضمير المتكلِّم- لايُبيَّن[7]، فتعيَّن أن تكون هذه الضمائرُ مستعملة في تلك المسمَّيات من حيث

---

(١) ينظر في كونه لا موضع له: الكتاب: ٢/٣٩٠)٣٩١، والأصول: ١/١٢٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/١٦٩.

(٢) كلمة غير واضحة، والمثبت أقرب إلى رسمها.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٢/٤٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/٧٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٧٣.

(٤) ليس ((عمرو)) هنا فاعلاً في الاصطلاح بل معطوف.

(٥) لأنَّه لو كان بدلاً لاختلفت صيغتُه ((بالنظر إلى الرفع والنصب والخفض ... لأنَّه على تقدير استئناف عامل آخر)) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٦٦.

(٦) كلمة غير واضحة، والمثبت أقرب إلى رسمها.

(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٤١٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/٧٠، وهو رأي غير الأخفش ـ ت٢١٥هـ ـ، وقال الجمهور: لا يجوز في غير بدل الاشتمال، وذهب ابن مالك ـ ت٦٧٢هـ ـ إلى تصحيح مذهب الأخفش، وقال: إنَّه جائز بكثرة أيضا إذا اقتضى الإحاطة في بدل الكلّ، وهو جائز على قلةٍ في غير ذلك ولم يمتنع. شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٣٤.

هي هي، لامن جهة أنّها معمولة، ولاتعلّق للعوامل بها. فكذلك ههنا تكون هذه الضمائر مستعملة في هذه المسمّيات ولاتعلّق للعوامل بها، وليس من شرط الأسماء في كونها أسماء أن تجري عليها العوامل[1]؛ لأنّ الاسم حالة الإفراد اسمٌ، وهو ليس معمولا لعامل، نعم يكونُ ساكنَ الآخرِ لايتحركُ حتى تدخل عليه العوامل، ويأتي التركيبُ، فالموقوف على العوامل إنّما هو إعراب الأسماء، لاكونها أسماء، فالقضاء على هذه الضمائر بخروجها عن الاسمية لأجل عدَمِ الإعراب لا يستقيم.

والله سبحانه وتعالى الموفّق، هذا آخر كتاب الخصائص في النحو، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا مُحَمَّد وسلّم.

(١) من ذهب إلى اسميته من غير الكوفيين قال: إنّه لا محلّ له من الإعراب، ((ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء، وأل الموصولة)). مغني اللبيب: ٦٤٥.

قائمة المراجع

١ - آداب البحث و المناظرة. لمحمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ومكتبة العلم، جدة.

٢ - الإتباع. لأبي الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ بدمشق، ١٣٨٠هـ.

٣ - الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الآمدي، مطبعة المعارف، مصر ، ١٣٣٢هـ ـ ١٩١٤م.

٤ - الإحكام في تمييز الفتوى عن الأحكام. لشهاب الدين القرافي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب ١٩٦٧هـ.

٥ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيّان الأندلسي تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٦ - الاستغناء في الاستثناء. لشهاب الدين القرافي، تحقيق الدكتور طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٤٠٢هـ.

٧ - أسرار العربية، لأبي بركات الأنباري ،تحقيق الدكتور محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي ، دمشق.

٨ - إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. لعبد الباقي اليماني، تحقيق د.عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث، الرياض، ١٤٠٦هـ.

٩ - الأشباه والنظائر في النحو. لجلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى:١٤٠٦

١٠ - إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي. لابن السيد البطليوسي، تحقيق د. حمزة النشرتي، الطبعة لأولى . دار المريخ الرياض ١٣٩٩ .

١١ - الأصول في النحو. لأبي بكر بن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت. الطبعة الرابعة

١٢ -

١٣ - ،١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٤ - إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس. تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب ، بيروت، الطبعة الثانية.١٤٠٥هـ

١٥ - الأعلام. للزركلي، دار العلم للملايين ، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٩٨٩م.

١٦ - الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.

١٧ - الأفعال. لابن القطاع، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ

١٨ - الأمالي. لأبي علي القالي ،الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٣٤٤هـ -١٩٢٦م.

١٩ - الإمام الشهاب القرافي، حلقة وصل بين المشرف والمغرب في مذهب مالك في القرن السابع، للصغير بن عبد السلام الوكيلي، طبعة وزارة الأوقاف بالمغرب، ١٤١٧هـ.

٢٠ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين و الكوفيين. لأبي البركات الأنباري ،تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت،١٤٠٧هـ.

٢١ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لابن هشام الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢ - الإيضاح العضدي. لأبي علي الفارسي تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثانية. ١٤١٦هـ.

٢٣ - الإيضاح في علل النحو. لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك،دار النفائس، الطبعة السادسة. ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٤ - البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي دراسة و تحقيق و تعليق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض ،و آخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٢٥ - البرهان في أصول الفقه. لأبي المعالي الجويني. تحقيق د. عبد العظيم الديب، كلية الشريعة ـ جامعة قطر.

٢٦ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.

٢٧ - تذكرة النحاة. لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

٢٨ - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. لأبي حيّان الأندلسي، حققه الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .

٢٩ - التصريح بمضمون التوضيح. لخالد الأزهري، دراسة و تحقيق د. عبد الفتاح بحيري ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .

٣٠ - التعريفات. لعلي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.

٣١ - التفسير الكبير. لفخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٣٢ - التقريب لحدّ المنطق و المدخل إليه. لابن حزم الأندلسي، تحقيق د.إحسان عباس ، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٣٣ - التكملة لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية.

٣٤ - التمهيد في أصول الفقه. للكلوذاني، تحقيق الدكتور مفيد أبو عمشة، وآخر، مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي لجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ

٣٥ - الجنى الداني في حروف المعاني. للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ــ١٩٨٣م.

٣٦ - جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار النفائس، بيروت، ١٤١٢هـ.

٣٧ - حاشية ابن المنيّر الإسكندري على الكشاف، المسماة بالانتصاف من الكشاف. مطبوعة بهامش كتاب الكشاف للزمخشري.

٣٨ - حاشية الشهاب على البيضاوي، "عناية القاضي وكفاية الراضي" للشهاب الخفاجي، دار صادر، بيروت.

٣٩ - حاشية الشيخ حسن العطار على مُوَصِّل الطلاب إلى قواعد الإعراب. رسالة دكتوراد للزبير محمد أيوب، قدمت إلى قسم اللغويات بالجامعة الإسلامية ١٤٢٧هـ.

٤٠ - حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. لمحمد بن علي الصبان، دار الفكر، بيروت.

٤١ - الخصائص. لابن جني، تحقيق محمد علي النجّار، عالم الكتب،بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.

٤٢ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. لابن حجر العسقلاني، تصحيح عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٤٣ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. للسمين الحلبي. تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤٤ - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: لابن فرحون، تحقيق د.محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث ، القاهرة.

٤٥ - ديوان أبي نواس. تحقيق أحمد الغزالي ، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤٦ - الذخيرة. لشهاب الدين القرافي، تحقيق د. محمد حجي ، دار الغرب الإسلامي بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.

٤٧ - الرد على المنطقيين .لابن تيمية، إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٢هـ.

٤٨ - رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٤٩ - ساحرة الطرف في الاستعاذة و البسملة و الاسم والفعل و الحرف. لفخر الدين الرازي، تحقيق د. محمد محمد فهمي عمر، دار الزمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى،١٤٢٧هـ.

٥٠ - السنن الكبرى للبيهقي، دائرة المعارف النظامية في الهند، مع الجوهر النقي لابن التركماني، الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ.

٥١ - شذرات الذّهب في أخبار من ذهب. لابن العماد الحنبلي، تحقيق مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٥٢ - شرح أبيات مغني اللبيب. لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٥٣ - شرح ألفية ابن معط. لعبد العزيز بن جمعة الموصلي. تحقيق د.علي الشوملي. مطابع الفرزدق، الرياض، الطبعة الأولى،١٤٠٥هـ.

٥٤ - شرح التسهيل = تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، لابن مالك الطائي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، و الدكتور محمد المختون، هجر للطباعة و النشر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٥٥ - شرح تنقيح الفصول لشهاب الدين القرافي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٧٣.

٥٦ - شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور الإشبيلي. تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، عالم الكتب. بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٥٧ - شرح الشافية. للرضي، تحقيق محمد نور الحسن، وآخرين. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٠٢هـ.

٥٨ - شرح الكافية. للرضي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر. نشر جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا.

٥٩ - شرح الكافية الشافية لابن مالك. تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي،دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ

نشر مركز البحث العلمي،وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى في مكة المكرمة.

٦٠ - شرح كتاب الحدود في النحو لعبد الله الفاكهي، تحقيق د. المتولي رمضان الدميري، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٦١ - شرح كتاب سيبويه. لأبي السعيد السيرافي، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب و آخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.

٦٢ - شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور هادي نهر، طبعة الجامعة المستنصرية. بغداد ١٩٩٧م.

٦٣ - شرح المفصل. لابن يعيش ، تصوير مكتبة المتنبي ، القاهرة.

٦٤ - شرح المقدمة الجزولية الكبير. لأبي علي الشلوبين، تحقيق الدكتور تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض . الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٦٥ - شرح الملوكي في التصريف. لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ.

٦٦ - شهاب الدين القرافي حياته و آراؤه الأصولية. د. عياضة بن نامي السلمي، مكتبة الرشد، الرياض.

٦٧ - الضروري في صناعة النحو، لابن رشد، تحقيق د. منصور علي عبد السميع، درا الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ .

٦٨ - ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة. لعبدالرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.

٦٩ - طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي. قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ، القاهرة.

٧٠ - طبقات النحويين و اللغويين لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، درا المعارف ، مصر الطبعة الثانية.

٧١ - طرق الاستدلال ومقدّماتها عند المناطقة والأصوليين. للدكتور يعقوب الباحسين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية.

٧٢ - العقد المنظوم في الخصوص والعموم لشهاب الدين القرافي. تحقيق د. أحمد الختم عبد الله. المكتبة المكية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٧٣ - علل النحو. لأبي الحسن محمد بن عبد الله الورّاق. تحقيق د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .

٧٤ - عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ. للسمين الحلبي. تحقيق محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٧٥ - الغريب المصنف. لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د.محمد مختار العبيدي، المجمع التونسي للعلوم و الآداب، ودار سحنون للنشر، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.

٧٦ - الفروق.لشهاب الدين القرافي، دار إحياء الكتب العربية القاهرة ١٣٤٤هـ.

٧٧ - فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح. لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق د. محمود يوسف فجال. دار البحوث للدراسات الإسلامية و إحياء التراث. دبي. الطبعة الأولى ١٤٢١هـ .

٧٨ - القاموس المحيط للفبروزآبادي.بتصحيح نصر الهوريني.

٧٩ - القواعد الثلاثون في علم العربية. لشهاب الدين القرافي، تحقيق الدكتور عثمان محمود الصيني، مكتبة التوبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٨٠ - الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبىالربيع الأندلسي، تحقيق ودراسة د. فيصل الحفيان ، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٨١ - كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت .الطبعة الأولى.

٨٢ - كشاف اصطلاحات الفنون. للتهانوي، وضع حواشيه أحمد بسج، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٨٣ - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم الزمخشري دار المعارف ، الرياض.

٨٤ - كشف المشكل في النحو. لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق د. هادي عطية مطر.

٨٥ - كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج. لأحمد بابا التنبكتي، دراسة و تحقيق محمد مطيع، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٤٢١هـ.

٨٦ - الكليات لأبي البقاء الكفوي، اعتنى به الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة. الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

٨٧ - اللباب في علل البناء والإعراب. لأبي البقاء العكبري. تحقيق غازي طليمات والدكتور عبدالإله نبهان، دار الفكر، بيروت ١٤١٦هـ، مطبوعات مركز جمعة الماجد، دبي.

٨٨ - لسان العرب. لابن منظور، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصورة عن طبعة "بولاق" .

٨٩ - اللمع في العربية. لابن جني، تحقيق د. حسين محمد شرف. القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

٩٠ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. لابن عطية الأندلسي، تحقيق المجلس العلمي بفاس، ١٤١٣هـ ـ١٩٩٢م.

٩١ - المحصول في علم الأصول. لفخر الدين الرازي، علق عليه محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٩٢ - المرتجل. لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر ، دمشق ١٣٩٢هـ.

٩٣ - المسائل الحلبيات. لأبي علي الفارسي، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٩٤ - المسائل المشكلة."البغداديات" لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني ــ بغداد.

٩٥ - مشكل إعراب القرآن. لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٩٦ - معاني الحروف للرماني، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي ، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

٩٧ - معاني القرآن. للأخفش سعيد بن مسعدة، دراسة وتحقيق الدكتور فائز فارس، الكويت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

٩٨ - معاني القرآن. لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.

٩٩ - المعجم الكبير.للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٤٠٠هـ.

١٠٠ -معيار العلم في المنطق. لأبي حامد الغزالي، شرحه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

١٠١ -المغني في النحو لابن فلاح اليمني، تحقيق د. عبدالرزاق السعدي ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

١٠٢ -مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. لابن هشام الأنصاري. تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. بيروت. الطبعة الخامسة ١٩٧٩م.

١٠٣ -المقتصد في شرح الإيضاح. لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر. بغداد. ١٩٨٢م.

١٠٤ -المقرب. لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.

١٠٥ -الملخّص في ضبط قوانين العربية. لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق الدكتور علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٠٦ -الممتع في التصريف. لابن عصفور، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١٠٧ -المناهج الكافية في شرح الشافية. لزكريا الأنصاري. تحقيق د. رزان خدّام، إصدارات الحكمة، بريطانيا، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ .

١٠٨ -المنصف شرح كتاب التصريف للمازني. لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ.

١٠٩ -المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، لابن تغري بردي، تحقيق: أحمد نجاتي، درا الكتب المصرية، الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ .

١١٠ -نتائج الفكر في النحو. لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض.

١١١ -النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة. لابن تغري بردي، طبعةٌ مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

١١٢ -نفائس الأصول في شرح المحصول. لشهاب الدين القرافي، مخطوطة وقف السيد أحمد الحسيني، مصورتها في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت الأرقام: ١٢٢٢، ٣٢٤٥، ٣٢٤٦، ٣٢٤٧.

١١٣ -نهاية السول في شرح الأصول. لجمال الدين الأسنوي، عالم الكتب، القاهرة.

١١٤ -همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. لجلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، نشر دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٤هـ ـ ١٤٠٠هـ.

١١٥ - الوافي بالوفيات،لخليل بن أيبك الصفدي، المعهد الألماني للأبحاث، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ.